



تقرير الأمانة العامة عن نشاطها منذ
الاجتماع السابع والستين للمجلس التنفيذي للمنظمة

المقدمة

منذ انتهاء أعمال الاجتماع السابع والستين للمجلس التنفيذي، المنعقد بالمملكة العربية السعودية في ديسمبر 2024، انطلقت الأمانة العامة بالتنسيق مع هيكل ولجان المنظمة وأجهزتها الأعضاء في تنفيذ الأنشطة المنوطة بعهدتها والمبرمجة ضمن المخطط الاستراتيجي للفترة 2023-2028، وقد عملت الأمانة العامة بالتنسيق مع اللجان الرئيسية للمنظمة لاستكمال وتنفيذ كل الأنشطة واللقاءات المبرمجة مع السعي إلى استكمال كل المشاريع ذات الأهمية وتحقيق أهدافها من خلال تقديم الدعم اللازم لأجهزتها الأعضاء وتلبية احتياجاتها التدريبية. في هذا الإطار، وعملا بالمادة 22 من النظام الأساسي، يسر الأمانة أن تقدم لكم تقريراً عن الأنشطة، التي قامت بها، وذلك في نطاق تنفيذ مهامها ومتابعة القرارات والتوصيات التي كلفت بها.

تم منذ الاجتماع الأخير للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية عقد إثني عشر (12) لقاء تدريبياً وعلمياً شهدت أغلبها حضوراً مكثفاً من قبل منتسبي الأجهزة الأعضاء بالمنظمة إذ شارك فيها 262 مشاركاً (أي بمعدل 22 مشاركاً لكل لقاء)، موزعة ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: بناء وتنمية القدرات

1. استكمال خطة عمل المنظمة للعام 2023:

- * اللقاء العلمي حول الرقابة على الحكومة الإلكترونية: استضافه الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 17 إلى 21/12/2023.
- * ورشة عمل حول إعداد وتنفيذ استراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة في الأجهزة الرقابية: استضافها المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية خلال الفترة من 19 إلى 21/12/2023.
- * اللقاء التدريبي حول إعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية: تم تنفيذه بمقر الأمانة العامة بالجمهورية التونسية خلال الفترة من 25 إلى 29/12/2023.

2. خطة عمل المنظمة للعام 2024:

أ. خطة التدريب للعام 2024:

- * اللقاء التدريبي "تحديد الاحتياجات التدريبية": استضافته محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية خلال الفترة من 22 إلى 26/4/2024.
- * اللقاء العلمي "الطرق الحديثة للرقابة على الأنظمة المعلوماتية": استضافه الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 11/07/2024.

* اللقاء التدريبي "التحول من الأساس النقدي إلى الاستحقاق": استضافه الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1 إلى 2024/9/5.

* اللقاء التدريبي "التحليل المالي": استضافه ديوان المحاسبة بدولة الكويت خلال الفترة من 20 إلى 2024/10/24.

ب. الأنشطة التدريبية المبرمجة ضمن الخطط التشغيلية لمهاكل المنظمة للعام 2024:

* اللقاء التدريبي "نظم إدارة الموارد البشرية استرشاداً بدليل إدارة الموارد البشرية الصادر عن الإنتوساي": مبرمج ضمن الخطة التشغيلية للجنة تنمية القدرات ونُفذ بتونس من 22 إلى 2024/7/26.

* اللقاء التدريبي "توثيق العمل الرقابي وفقاً لدليل المنظمة" مبرمج ضمن الخطة التشغيلية للجنة المعايير المهنية ونُفذ بتونس من 24 إلى 2024/9/28.

* اللقاء التدريبي "دليل تقييم السياسات العمومية للأرابوساي": استضافه مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال الفترة من 10 إلى 2024/11/13.

المحور الثاني: الاستدامة

ضمن محور الاستدامة يمكن الإشارة إلى أربعة أنشطة أساسية، وهي التالية:

1. المشاركة في ورشة عمل حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في مجابهة التصحر":

في إطار تنفيذ أنشطة التعاون بين الأرابوساي والأسوساي شاركت الأمانة العامة في ورشة العمل حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في مجابهة التصحر" التي انعقدت بجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة من 11 إلى 2024/06/13. وتم تقديم ورقة في الموضوع.

2. اللقاء التدريبي "إعداد مدربين على الدليل الإرشادي لمبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة ISAM":

في إطار الخطط التشغيلية للجنتي تنمية القدرات المؤسسية والرقابة على أهداف التنمية المستدامة، استضاف المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية اللقاء التدريبي حول "إعداد مدربين على الدليل الإرشادي لمبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة ISAM" خلال الفترة من 2 إلى 2024/7/5.

3. ورشة العمل الإقليمية "Regional Workshop: ARABOSAI + CREFIAF Climate scanner":

في إطار التعاون بين المنظمة العربية والفريق المشرف على مشروع Climate Scanner بالجهاز الأعلى للرقابة بدولة البرازيل تم تنظيم ورشة عمل إقليمية بمدينة الرباط (المغرب) خلال الفترة من 8 إلى 12 يوليو 2024.

4. اللقاء التدريبي "إطار مراجعة إدارة المالية العامة بعلاقة مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (PFM Framework)":"

في إطار الخطة التشغيلية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وبالتعاون مع منظمة الأفروساي-E تم تنفيذ اللقاء التدريبي حول "إطار مراجعة إدارة المالية العامة بعلاقة مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (PFM Framework)" بتونس من 24 إلى 27/9/2024.

المحور الثالث: اجتماعات هيكل ولجان المنظمة

- متابعة اعمال اللجان:

* الاجتماع الدوري الرابع للجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات بالمنظمة: استضافه مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 22 مايو 2024، وقد تم على هامش الاجتماع امضاء مذكرة مفاهيم التعاون بين اللجنة ومجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات بالاوروساي.

وفي إطار الإعداد لانعقاد المجلس التنفيذي في اجتماعه الثامن والستين، عقدت اللجان اجتماعاتها الدورية بعد التنسيق مع رؤسائها وفقا للبرنامج الزمني:

* لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات للمنظمة: الاجتماع الدوري الخامس واللقاء السنوي الثاني بالدوحة خلال الفترة من 30 سبتمبر إلى 3 أكتوبر 2024.

* لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة: الاجتماع العاشر بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 1 إلى 3 أكتوبر 2024.

* لجنة المعايير الرقابية والمهنية للمنظمة: الاجتماع الثالث والعشرين بمقر الأمانة العامة بالجمهورية التونسية خلال الفترة من 15 إلى 18 أكتوبر 2024.

* لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة: الاجتماع الرابع والعشرين خلال الفترة من 3 إلى 5 نوفمبر 2024 بالمملكة العربية السعودية.

* لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة: الاجتماع الواحد والعشرين بمقر الأمانة العامة بالجمهورية التونسية خلال الفترة من 12 إلى 15 نوفمبر 2024.

* لجنة متابعة المخطط الاستراتيجي للمنظمة: الاجتماع الحادي عشر عن بعد يوم 19 نوفمبر 2024.

- متابعة اجتماعات فرق العمل المنبثقة عن المنظمة:

في إطار الإعداد لانعقاد المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والستين شاركت الأمانة العامة في اجتماعات فرق العمل المنبثقة عن المنظمة:

- فريق العمل المكلف بتقديم تصور لهيكله اللجان وعددها بالمنظمة ومهامها الذي عقد آخر اجتماعاته حضوريا بمدينة الرياض خلال الفترة من 8 إلى 10 سبتمبر 2024.

- الاجتماعات التنسيقية الدورية بين رئاسة المجلس التنفيذي للمنظمة والأمانة العامة: بعد التشاور بين الأمانة العامة والديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية، تم عقد الاجتماع الدوري للتنسيقي الأول بين رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة بمدينة الرياض يوم 11 سبتمبر 2024، فيما تم عقد الاجتماع الثاني على هامش اجتماع هذا المجلس التنفيذي يومي 24 و25/11/2024.

المحور الرابع: مبدأ استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

الندوة السنوية الثانية حول "استقلالية الأجهزة العليا للرقابة" بمدينة الرباط بالمغرب بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي:

استضاف هذه الندوة المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية يومي 3 و4 جوان 2024. وتم خلالها مناقشة طرق تفعيل المبدأ السابع من إعلان مكسيكو حول ضرورة وضع آليات فعالة لمتابعة توصيات التقارير الخاصة بالرقابة.

وقد أعدت الأمانة العامة تقريرا (مرفق 1) حول هذه الندوة.

المحور الخامس: المشاركات الدولية

1- المشاركة باجتماع مبادرة GSAI :

حضرت الأمانة العامة للأرابوساي اجتماع مبادرة GSAI المنعقد يوم الخميس 11 أبريل 2024 عن بعد، حيث تم التداول بخصوص جملة المشاريع والبرامج الموجهة للبلدان المشمولة بهذه المبادرة، والتي من بينها ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية.

2- لقاء حول النفقات الحكومية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات- تحت الرقابة :

شاركت المنظمة العربية عن بعد يوم 24 ابريل 2024، في اللقاء المنظم من قبل مجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات بالأوروساي تحت عنوان "النفقات الحكومية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات- تحت الرقابة"، وقد مثل الأرابوساي الجهاز الجزائري من خلال تقديمه لعرض حول هذا الموضوع.

3- ورشة "الوساطة لرفع مستوى الدعم للأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأرابوساي":

استضافها المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية بمدينة الرباط خلال الفترة من 05 إلى 06 جوان 2024 والتي تمّ تنظيمها من قبل مبادرة تنمية الإنتوساي "الأي دي أي" والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الأرابوساي". وتهدف هذه الورشة إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين شركاء التنمية (المانحين) والأجهزة العليا للرقابة وتعزيز التنسيق والمناصرة لدور الجهاز الأعلى للرقابة في سياق تعزيز أنظمة الإدارة المالية العامة في بلدان الأرابوساي.

وقد أعدت الأمانة العامة تقريرا (مرفق 2) حول هذه الورشة.

4- المشاركة في اجتماعات لجنة بناء القدرات للإنتوساي واللجنة التوجيهية للتعاون مع المانحين والمنظمة العالمية لمهنة المحاسبة:

شاركت الأمانة العامة إلى جانب رئاسة لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة ضمن اجتماعات لجنة بناء القدرات للإنتوساي واللجنة التوجيهية للتعاون مع المانحين والمنظمة العالمية لمهنة المحاسبة، المنعقدة برومانيا من 16 إلى 20 سبتمبر 2024.

المحور السادس: التعاون الدولي للمنظمة

سعت الأرابوساي إلى دفع سبل التعاون من خلال اقتراح مجموعة من المشاريع والأنشطة يتم تنفيذها في إطار اتفاقيات ثنائية مع المنظمات الإقليمية والدولية، ومن ذلك:

1. التعاون مع منظمة الأفروساي-إ

يعود إرساء علاقات التعاون بين المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) والمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الإنجليزية (الأفروساي-إ) إلى سنة 2016 والمنظمتين بصدد تنفيذ مذكرة تفاهم للفترة 2023-2025.

وقد شهدت سنة 2024 تنظيم الأمانة العامة للأرابوساي زيارة استطلاعية إلى مقرّ الأمانة العامة للأفروساي-إ من 4 إلى 8 مارس 2024 بهدف الاطلاع على تجربة الأمانة العامة للأفروساي-إ والتعرّف عن كثب على أفضل ممارساتها. تم تضمين نتائج هذه الزيارة بتقريرها (مرفق 3).

وقد تضمن البرنامج عددا من الأنشطة ذات العلاقة بمراجعة ضمان الجودة والرقابة على أهداف التنمية المستدامة وحوكمة الأمانة العامة للأرابوساي. كما تطرقت للقاءات إلى عدد من مواضيع التعاون وتبادل الخبرة

والتجربة في مجالات بناء القدرات، وتنفيذ أولويات المخطط الاستراتيجي، وإدارة الموارد البشرية، والاتصال والتواصل مع أصحاب المصلحة ومع المانحين، والبحث عن التمويل وتعبئة الموارد وغيرها من المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

وردا على هذه الزيارة أدى وفد من الأمانة العامة للأفروساي E-زيارة لمقر الأمانة العامة للأرابوساي بالجمهورية التونسية يوم 25 يونيو 2024.

2. التعاون مع منظمة الأوساي

يعود إرساء علاقات التعاون بين (الأرابوساي) و(الأوساي) إلى عام 2019 تاريخ إبرام اتفاقية التعاون بين المنظمتين.

وقد شهدت سنة 2024 تنظيم ملتقى يتعلق بنشاط لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، حيث شاركت الأرابوساي ممثلة في الأمانة العامة والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وجهاز المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة وديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق، في الملتقى حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في مجابهة التصحر". (مرفق 4: تقرير حول المشاركة في الملتقى)

كما واكبت الأرابوساي منذ شهر أكتوبر 2022 أشغال المشروع البحثي للأوساي حول موضوع "التدقيق عن بعد: Remote Audit المنجز عن بعد بقيادة الجهاز الأعلى للرقابة بإندونيسيا، والذي اختتم في جويلية 2024. ويجري التنسيق حاليا بين الأمانة العامة للأرابوساي والأمانة العامة للأوساي للترتيب لنشاط يتعلق بلقاء مشترك سيستضيفه الجهاز الأذربيجاني بمدينة "باكو" خلال شهر جويلية 2025.

3. التعاون مع منظمة الاوروساي

يعود إرساء علاقات التعاون بين (الأرابوساي) و(الاوروساي) إلى أفريل 2019 تاريخ إبرام اتفاقية التعاون بين المنظمتين التي اقتصرته في البداية على تنظيم المنتديات المشتركة بين المنظمتين.

وبناء على مقترحات الأمانة العامة للأرابوساي، تمّ على هامش أشغال الإنكوساي 24 بالبرازيل في سنة 2022، إعداد وإمضاء برنامج عمل جديد يغطي الفترة 2023-2025 مع التركيز على مجالات ذات صلة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة والرقابة على أنظمة المعلومات.

وقد شهدت سنة 2024 إبرام مذكرة تفاهم بين لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات بالأرابوساي ونظيرتها لدى الاوروساي. وضبطت المذكرة برنامج العمل للتعاون لسنتي 2024-2025 الذي شمل المشاركة المتبادلة في الاجتماعات والندوات واللقاءات وورش العمل التي ينظمها كل طرف، والتعاون في مجال المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات إضافة إلى تبادل المعلومات والتواصل المستمر.

وقد شملت المشاركة المتبادلة لقاءات وندوات علمية تعلقت خاصة "بتطور مفاهيم الرقابة على تكنولوجيا المعلومات" و"الدروس المستفادة من التدقيق في تكنولوجيا المعلومات" و"الإنفاق الحكومي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، و"الاستخدام الذكي للذكاء الاصطناعي في الحكومة" و"تقييم إدارة مخاطر المعلومات في تدقيق تكنولوجيا المعلومات".

4. التعاون مع الإسكوا

يعود التعاون بين (الأرابوساي) و(الإسكوا) إلى سنة 2021 تاريخ إمضاء مذكرة تفاهم بين الطرفين امتدّت إلى غاية شهر ديسمبر 2023. وتمّ إعداد تقرير تقييم نهائي للمرحلة السابقة بالتنسيق بين الطرفين. وقد شاركت الأرابوساي عبر ممثلين عن الأمانة العامة في فعاليات ورشة العمل الإقليمية الحادية عشرة حول "الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية" التي انتظمت عن بعد من 15 إلى 17 أكتوبر 2024. كما وجّهت الأمانة العامة للأرابوساي دعوة للإسكوا للمشاركة في الورشة التدريبية حول "الرقابة على مجهودات الحكومات في تنفيذ الهدف 16"، والتي ستعقد حضوريا من 15 إلى 19 ديسمبر 2024 بسلطنة عمان. وبالإضافة إلى ذلك تم عقد اجتماع عن بعد خلال شهر يوليو 2024 بين ممثلين عن الأمانة العامة وممثلين عن الإسكوا للقيام بأعمال التنسيق اللازمة للنظر في تجديد اتفاقيات التعاون بين المنظمتين.

المحور السابع: تعزيز الشراكات الثنائية بين الأجهزة الأعضاء والأمانة العامة

1. اجتماع عن بعد بين الأمانة العامة وديوان المراقبة العامة بجمهورية الصومال الفيدرالية

في إطار دفع سبل التعاون بين المنظمة العربية وأجهزتها الأعضاء عقد وفد من الأمانة العامة برئاسة نائب الأمين العام للمنظمة اجتماعا تنسيقيا عن بعد مع وفد من ديوان المراقبة العامة بجمهورية الصومال الفيدرالية على رأسه رئيس الجهاز، وذلك يوم 6 فبراير 2024، وتم مناقشة الآليات التي من شأنها أن توصل علاقة الديوان الصومالي مع محيطه الإقليمي وتساهم في دفع سبل تعاونه مع الأرابوساي.

2. زيارة رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة لمقر الأمانة العامة بالجمهورية التونسية:

على هامش زيارته لمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية، بتاريخ 27 فبراير 2024، أدى معالي الدكتور حسام بن عبد المحسن العنقري رئيس الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، زيارة لمقر الأمانة العامة، وخلال زيارته تعرف معاليه على الفريق العامل بالأمانة العامة واطلع على جزء من نشاطها وسير العمل فيها.

3. زيارة رئيس ديوان المحاسبة الليبي لمقر الأمانة العامة بالجمهورية التونسية: على هامش زيارته لمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية، بتاريخ 1 نوفمبر 2024، أدى معالي الأستاذ خالد أحمد شكشك رئيس ديوان المحاسبة الليبي زيارة لمقر الأمانة العامة، وخلال زيارته تعرف معاليه على الفريق العامل بالأمانة العامة واطلع على جزء من نشاطها وسير العمل فيها.

المحور الثامن: السياسة الاتصالية

- سعت الأمانة العامة إلى ربط الصلة مع عدد من الشركاء والمانحين من أصحاب المصلحة وفي هذا السياق تم عقد مجموعة من الاجتماعات يذكر منها عقد اجتماع مع ممثلي البنك الإفريقي للتنمية واجتماع مع جمعية ضبط وتدقيق نظم المعلومات (ISACA) وخمسة اجتماعات مع مبادرة تنمية الإنترنت.

- قامت الأمانة العامة بإطلاق الموقع الجديد للمنظمة على الانترنت (www.arabosai.org) لفائدة العموم خلال نهاية السنة المنقضية 2023.

- تم إصدار العددين 83 و84 من مجلة الرقابة المالية في شهر ديسمبر 2023 وشهر يوليو 2024 وانطلقت الأمانة العامة في الإعداد للعدد 85 الذي يصدر في نهاية شهر ديسمبر 2024.

- تم إصدار ونشر العدد العاشر من نشرة الأرابوساي باللغة الإنجليزية (ARABOSAI Newsletter) خلال شهر فبراير 2024.

- خلال العام 2024، تلقت الأمانة العامة 3168 مراسلة واردة تم التعامل معها بالتحليل والمعالجة من قبل الموظفين المختصين وأصدرت 2208 مراسلة.

- تم إنجاز أكثر من ثلاثين اجتماع افتراضي عبر منصة المنظمة (ZOOM) متمثلة في عدد من الاجتماعات التنسيقية التي تم تنظيمها عن بعد سواء مع لجان وفرق عمل المنظمة أو مع المنظمات الإقليمية النظيرة والشركاء إضافة إلى اللقاءات التدريبية.

هذه إذن لمحة عن أنشطة الأمانة العامة منذ اجتماع المجلس التنفيذي السابع والستين المنعقد بالرياض يومي 6 و7 ديسمبر 2023. وتودّ الأمانة العامة بهذه المناسبة أن تتقدم بالشكر الجزيل إلى معالي رئيس المجلس التنفيذي ونائبيه الأول والثاني وإلى أصحاب السعادة والمعالي رؤساء الأجهزة الأعضاء بالمجلس ورؤساء الأجهزة الأعضاء بالمنظمة عموماً، على المساعدة التي لقيتها منهم في تنفيذ المهام الموكلة إليهم، آملياً أن نكون قد وفقنا في القيام بها على أفضل وجه.

والله نسال أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير منظمنا العربية وتقدمها وازدهارها.

مرفق 1



التقرير الختامي لندوة "استقلالية الأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأرابوساي"

الرباط، المغرب من 03 إلى 04 جوان 2024

استضاف المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية ندوة "دعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأرابوساي" بمدينة الرباط خلال الفترة من 03 إلى 04 جوان 2024 والتي تمّ تنظيمها من قبل مبادرة تنمية الانتوساي "الأي دي أي" والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الأرابوساي". وتهدف هذه الندوة إلى إبراز دور التنسيق المؤسسي خاصة مع السلطة التشريعية في مجال متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الأجهزة العليا للرقابة وكيفية تطوير التعاون وتبادل التجارب والخبرات بين الأجهزة والشركاء بهدف تعزيز مهمة هذه الأجهزة في ضمان الشفافية والمساءلة والفعالية، وذلك في أفق اعتماد المشروع العالمي لاستقلاليتها، الذي أطلقته مبادرة تنمية الانتوساي، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي.

وشارك في هذه الندوة قادة الأجهزة العربية العليا للرقابة وممثلهم وبرلمانيون من الدول العربية وممثلي مبادرة تنمية الانتوساي والأمانة العامة للأرابوساي فضلا عن مشاركة ممثلين عن الجهات المانحة (IFAD، USAID، BAD)، GLOBAL FUND) خلال اليوم الثاني من الندوة.

وتم تناول موضوع الندوة من خلال تحليل دور السلطة التشريعية في تنفيذ المبدأ السابع من إعلان مكسيكو "وجود آليات متابعة فعّالة للتوصيات التي ترفعها الأجهزة العليا للرقابة" فضلا عن تبادل الأفكار بشأن مشاركة أعضاء الأرابوساي في مشروعات مبادرة تنمية الانتوساي المتعلقة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة وذلك عبر التطرق لتحليل الممارسات الجيدة والمخاطر في تنفيذ المبدأ السابع من إعلان مكسيكو وإبراز دور البرلمان وكذلك من خلال الإلمام بمشاريع مبادرة تنمية الانتوساي ذات العلاقة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة وفرص التعاون مع منظمة الأرابوساي.

وافتُحت الندوة بكلمة سعادة الأستاذة زينب العدوي الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية مبرزة أنّ استقلالية الأجهزة العليا للرقابة ليست مجرد ميزة مؤسسية، بل هي ضرورة حتمية لاضطلاع هذه الأجهزة بمهامها وإحداث الأثر لأشغالها على أرض الواقع مضيئة أن هذه الاستقلالية تُعتبر أحد مقومات تحقيق المقاصد من إنشاء هذه الأجهزة وضمانة لفعالية حماية قيم ومبادئ ربط المسؤولية بالمحاسبة والشفافية والحوكمة الجيدة. كما أكدت أن مواجهة التحديات الحاضرة وتحقيق الطموحات المتمثلة في "أجهزة رقابية قوية ومستقلة ومهنية"، يتطلب تجاوز التشخيص الوصفي والوقوف عند الأسباب الكامنة وراء تأخر تحقق شروط استقلالية الأجهزة كما تم تكريسها في إعلاني ليما ومكسيكو في الممارسة الرقابية اليومية للأجهزة العليا للرقابة. ورَكَزت أيضا على ضرورة تبني مقاربات جديدة استباقية وأكثر فاعلية في التعامل مع مسألة الاستقلالية واتخاذ المبادرات الضرورية في الوقت المناسب، موضحة أن مسار تعزيز هذه الاستقلالية يظل رهين الانخراط الفاعل للأجهزة العليا للرقابة في بناء فهم مشترك لمفهوم الاستقلالية يضمن تمثلا موحدا له لدى جميع أصحاب المصلحة ويدعم وجاهة مؤشرات ومصفوفات تقييم الاستقلالية. وخلصت إلى أنّ النقاش الذي ستعرفه هذه الندوة سيمكّن من تبادل الأفكار وتقاسم التجارب حول واحد من أكبر التحديات التي تواجهها أجهزة الرقابة على المالية العامة، معتبرة أن مخرجات الندوة وتوصياتها ستشكل منطلقا مهما لتعزيز مكانة الأجهزة المذكورة في مشهدها المؤسسي.

من جانبه، قال السيد عبد الحكيم بن الأزرق في كلمة ألقاها نيابة عن المدير العام لمبادرة تنمية الانتوساي اينار غريسن إنّ هذه الندوة متميزة بموضوعها المتمحور حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة التي تُعدّ أحد ركائز منظومة المساءلة الوطنية، مضيفا أن استقلالية هذه الأجهزة تُعتبر أحد أركان بناء ثقة الجمهور فيها وفي تقاريرها الرقابية مضيفا أنّ هذه الندوة متميزة أيضا بمستضيفها المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، الذي كان ولا يزال في صدارة الأجهزة الرقابية المستضيفة لأنشطة مبادرة تنمية الانتوساي، مشيرا إلى أن هذه المبادرة تطمح دائما لتنظيم أنشطتها بالمغرب "لما تجده المبادرة في هذا البلد الطيب الكريم من ظروف مناسبة لنجاح أعمالها".

وأكد الأمين العام بالنيابة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) معالي الأستاذ حاتم السليبي، من جهته، أن الأمانة العامة للمنظمة العربية على يقين بأن هذه الندوة الثانية حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، التي تشهد حضوراً رفيع المستوى بالنسبة للأجهزة، بمشاركة برلمانيين، ستكون فرصة أخرى لتعزيز التفاعل بين الأجهزة العليا للرقابة والبرلمان في بلدان هذه المنظمة العربية. معتبراً أنّ مخرجات هذه الندوة ستساهم في إيجاد آليات فعالة لتنفيذ ومتابعة التوصيات الواردة في تقارير الرقابة بما يضمن إبراز قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة وتحقيق القيمة المضافة لأعمالها.

وتّم خلال الندوة إلقاء محاضرات مصاحبة بعرض Powerpoint عقبها نقاشات لتبادل التجارب حول أوجه التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة والبرلمانات بغاية دعم وتعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأرابوساي. وتعلّقت المحاضرات وحلقات النقاش خاصةً المحاور التالية:

- متابعة ندوة عام 2023 ودور البرلمان في تنفيذ مبادئ إعلان مكسيكو،
- العوامل غير الرسمية التي تؤثر على استقلالية الأجهزة،
- الوحدات القانونية في الأجهزة العليا للرقابة ومساهمتها في استقلالية الأجهزة،
- كيفية عمل الأجهزة العليا للرقابة ودورها داخل نظام الإدارة المالية العامة،
- المشروع العالمي لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة،
- سبل التعاون بين الجهاز الأعلى للرقابة والبرلمان،
- مبادرة "تسهيل آثار المهام الرقابية" التابعة لمبادرة تنمية الانتوساي.

*أبرز ما جاء بالمداخلات التي تمّ عرضها خلال الندوة وحلقات النقاش

- متابعة ندوة سنة 2023 ودور البرلمان في تنفيذ مبادئ إعلان مكسيكو:

تمّ خلال هذه المداخلة التذكير بأهم مخرجات ندوة سنة 2023 والتي تمّ خلالها التعريف باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة ومتطلباتها وفق ما تمّ التنصيص عليه بإعلان ليما وإعلان مكسيكو بشأن الاستقلالية (INTOSAI P1) و (INTOSAI P10) من خلال التأكيد على ضرورة أن تؤدي الأجهزة العليا للرقابة مهامها في مأمّن من التدخّل الخارجي. كما تمّ التذكير بأهمّ ما جاء بتقرير الاستقصاء العالمي للأجهزة العليا للرقابة بعنوان سنة 2023 المعد من قبل مبادرة تنمية الانتوساي والذي أبرزت نتائجه تواصل التدخّل في ميزانيات الأجهزة وخيارات التدقيق وصعوبة الحصول على المعطيات فضلاً عن تعرّض حوالي 10 بالمائة من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة إلى التدخّل في أعمالهم. وتّم خلال هذه المداخلة استعراض أهم مخرجات ندوة سنة 2023 والتي تلخّصت في التالي:

- المحافظة على دورية سنوية لندوة دعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة بما يساعد على المتابعة الدورية وتبادل التجارب والوقوف على الصعوبات وإيجاد الحلول المناسبة لتعزيز استقلالية الأجهزة،
- الاختيار على المبدأ السابع من بين المبادئ الثمانية الواردة بإعلان مكسيكو " وجود آليات متابعة فعالة للتوصيات التي ترفعها الأجهزة العليا للرقابة" كموضوع أساسي يتمّ التركيز عليه خلال أشغال الندوة السنوية الثانية (سنة 2024)،
- توسيع الحاضرين من أصحاب المصلحة والمعنيين بتعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة علاوة عن البرلمانين،
- محاولة إيجاد وساطة مع شركاء التنمية (المانحين) بما يساعد على توفير التمويلات اللازمة للأجهزة بما يُرَفَع من قدراتها المؤسسية وبما يساهم في تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة في قيامها بمهامها.

- العوامل غير الرسمية التي تؤثر على استقلالية الأجهزة:

تمّ التعرّض خلال هذا المحور من خلال حلقات نقاش إلى العوامل غير الرسمية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على استقلالية الأجهزة العليا للرقابة والتي من شأنها التأثير على دور البرلمان في متابعة التوصيات الصادرة عن الأجهزة العليا للرقابة وبالتالي إضعاف الأثر المنتظر من التقارير الرقابية. ومن بين هذه العوامل يُذكر خاصة عدم الإلمام في بعض الأحيان من قبل النواب بدور الأجهزة فضلاً عن كفاءة ووعي وإدراك البرلمانين بأهميّة الأجهزة والتغيير الدوري لهؤلاء البرلمانين (عدم الاستقرار) كذلك الشأن بخصوص تغليب المصلحة الشخصية لأعضاء السلطة التشريعية واستغلال النفوذ وتضارب المصالح أحياناً وكذلك الممارسات غير المكتوبة إضافة إلى ذلك تعدّد الأجهزة المكلفة بنفس دور الأجهزة العليا للرقابة وتقاطعها مع أعمالها وكذلك التعامل السلبي أحياناً مع مخرجات التقارير الرقابية خاصّة مع تغيّر الأغلبية البرلمانية بالإضافة إلى إغراق الأجهزة بمهمات رقابية بتكليف من البرلمان (ما يمسّ بالمبدأ السادس من إعلان مكسيكو في علاقة بحريّة اختيار مواضيع الرقابة) إضافة إلى عدم الولوع السريع والشامل للمعطيات كما أنّ الممارسة أثبتت أحياناً ضعف متابعة التوصيات أو عدم الأخذ بها أحياناً في غياب عقوبات مُنصّص عليها في الغرض إضافة إلى ذلك تعتبر السلطة التنفيذية أحياناً أنّ نتائج التدقيق تُمثّل استهدافاً لها وللجهات الخاضعة للرقابة. من العوامل غير الرسمية أيضاً التعامل الانتقائي في بعض الأحيان من قبل الإعلام والصحافة وضعف تكوينهم في علاقة بالأجهزة الرقابية وأعمالها وسوء فهمهم لمخرجات التقارير وغياب الإعلام المتخصّص كذلك الشأن في علاقة بضعف الحصول على تمويلات من قبل المانحين و/أو ربط التمويل بمهام معيّنة أو ارتباط هؤلاء المانحين بأجندات قد تخالف أو تمسّ من استقلالية الأجهزة العليا للرقابة. كما تمّ التطرّق إلى العوامل غير الرسمية

الداخلية المؤثرة بدورها ومنها إلمام المدققين بالتحويلات الرقمية وتوفرهم على الخبرة والكفاءة اللازمة فضلا عن شخصية رئيس الجهاز بغض النظر على الإطار القانوني وكذلك ما قبل تعيين رئيس الجهاز وبعده وكيفية اختياره وما له من تأثير على المبدأ الثاني من اعلان مكسيكو " استقلالية رؤساء الأجهزة العليا للرقابة بما في ذلك ضمان الحفاظ على المنصب والحصانة". ومن بين الحلول التي تم اقتراحها للتأثير إيجابا على استقلالية الأجهزة العليا للرقابة ضرورة تطوير آليات مناصرة استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وحشد التأييد والضغط (lobbying) ومأسسة العلاقة مع البرلمان وتطوير سياسات التواصل مع الأطراف ذات العلاقة بشكل عام بما يُعزّز سمعة الأجهزة والرفع من منسوب الثقة فيها. كما تمّ التطرق إلى آلية المناصرة السريعة لاستقلال الأجهزة العليا للرقابة (SIRAM) والتي تمّ تطويرها من قبل مبادرة تنمية الانتوساي كإحدى الآليات التي تساهم في تعزيز استقلالية الأجهزة لا سيّما في ظلّ تراجع منسوب هذه الاستقلالية على مستوى العالم وذلك لدعم الأجهزة في الاستجابة للتهديدات والانتهاكات التي تمسّ من استقلاليتها. وتقوم هذه الآلية على أربع مراحل وهي الإبلاغ عن التهديدات فتقييمها من قبل المبادرة في علاقة بمبادئ الاستقلالية كما وردت بإعلان مكسيكو ثمّ الاستجابة أو التدخل لردع هذه التهديدات من خلال إجراء زيارات و/أو إصدار بيانات و/أو دعم تطوير التشريعات...وأخيرا متابعة الاستجابة والتحقق ممّا إذا كانت هناك حاجة إلى تدابير إضافية أخرى.

- الوحدات القانونية في الأجهزة العليا للرقابة ومساهمتها في استقلالية الأجهزة:

تمّ التعرّض خلال هذه الحصّة من الندوة إلى أهمية الدعم القانوني داخل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة باعتباره عنصرا أساسيا في ضمان تحقيق مبادئ إعلان المكسيك الصادر عن الانتوساي. وفي هذا الإطار قرّرت مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) إطلاق مبادرة لدعم الوظائف القانونية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. المبادرة تسمى LEG SAI. وتهدف هذه المبادرة إلى مساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في سياقات مختلفة كنقطة انطلاق لتوجيه تصميم هذه المبادرة. وأجرت مبادرة تنمية الانتوساي ثلاث دراسات حول ميزات الدعم القانوني الذي يقدمه الجهاز الأعلى للرقابة في AFROSAI-E وOLACEFS وPASAI.

ووفق ما تمّ إبرازه بالندوة، فإنّ الوحدات القانونية غالبًا ما تلعب دورًا فعالًا في تعزيز الاستقلالية والتخفيف من حدة انتهاكها.

ويساهم توفّر الأجهزة على وحدات قانونية في تحقيق المبدأ 8 من إعلان المكسيك من خلال (1) الدعم القانوني بشأن العمليات الإدارية للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛ (2) وإيجاد آليات لضمان توافر الموارد؛ (3) وإحكام القيام بالدعاوى القضائية المتعلقة بتحديد الميزانية السنوية للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

- كيفية عمل الأجهزة العليا للرقابة ودورها داخل نظام الإدارة المالية العامة:

تمّ خلال هذه الحصّة التعرّض إلى الدور الهام الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة داخل نظام الإدارة المالية العامة من ذلك ووفقا لتقرير الاستقصاء العالمي المعد من قبل مبادرة تنمية الانتوساي بعنوان سنة 2023، فإنّ 70 بالمائة من الأجهزة تتولّى نشر تقاريرها (86 بالمائة منها تنشر تقريرا واحدا على الأقل سنويا). كما تولّت الأجهزة خلال جائحة كوفيد تتبّع التمويلات المرصودة بعنوان الجائحة وتحديد مواطن الضعف في علاقة بالتخطيط والتمويل والتدبير. كما تعمل /أو تساهم الأجهزة العليا للرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من ذلك 66 بالمائة من الأجهزة قامت برقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 22 بالمائة منها تعلّقت بالهدف الخامس (المساواة بين الرجل والمرأة).

وبالرغم من الدور الحيوي للأجهزة العليا للرقابة داخل نظام الإدارة المالية العامة، فقد لوحظ تراجع التقارير المنشورة خلال الفترة 2020-2023 كما لوحظ بالنسبة إلى الجانب المؤسسي عدم كفاية الموارد، من ذلك 55 بالمائة من أجهزة الدول النامية يصعب عليها الحصول على الدعم الخارجي بما لا يساعدها على تحقيق أهدافها. من الإشكاليات أيضا والتي تمّ طرحها خلال الندوة عدم التمكّن من الولوج الكلي للمعطيات خلال أعمال الرقابة كما أنّ 10 بالمائة من رؤساء الأجهزة يعانون من التدخّل و47 بالمائة منهم تنقصهم الحماية القانونية خصوصا مع التغيرات السياسية.

وحثّ يتسنى للأجهزة القيام بدورها فإنّه يتعيّن توفير الموارد الكافية والتخطيط الجيد والتواصل مع أصحاب المصلحة وتطوير دعم الأقران (حاليا حوالي 21 بالمائة من الأقران يخصصون الدعم إلى شركائهم) كما يتعيّن على الأجهزة تشريك المواطنين عبر نشر تقاريرها الرقابية.

كما يتعيّن على الأجهزة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان جودة أعمالها وتطبيق المعايير الرقابية ويجب تمكين الأجهزة من التطبيقات اللازمة التي تمكّنها في أسرع وقت ممكن من الحصول على المعطيات واستغلال التطور السريع على مستوى تكنولوجيا وأنظمة المعلومات والتحوّلات الرقمية مع إعطاء صلاحيات وضمانات أكبر للمدققين حتى يتسنى لهم إنجاز تقارير ذات جودة عالية وذات دلالة بما يحقق الأثر المطلوب.

- المشروع العالمي لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة:

يهدف المشروع العالمي لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة، والذي يُنجز بالشراكة بين مبادرة تنمية الانتوساي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) والبنك العالمي، إلى إنشاء منح جديد للدعوة إلى استقلال الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAIs) من خلال وضع تصور وفهم للعوامل غير الرسمية التي تؤثر على تنفيذ مبادئ إعلان مكسيكو الصادر عن الانتوساي. ومن ثمة العمل على معالجة هذه العوامل غير الرسمية بما يمكن من تعزيز استقلالية الأجهزة وتحقيق مبادئها كما تمّ التنصيص عليها بإعلان مكسيكو.

على سبيل المثال من بين العوامل غير الرسمية التي من شأنها التأثير على المبدأ الثاني من إعلان مكسيكو "استقلالية رؤساء الأجهزة العليا للرقابة بما في ذلك ضمان الحفاظ على المنصب والحصانة"، يُذكر المتطلبات غير المكتوبة في ملف المرشحين ليصبحوا رؤساء للأجهزة، شفافية إجراءات التعيين، الدورة السياسية (المراحل) في فترة رئاسة الجهاز (كيف تتغير توقعات أصحاب المصلحة خلال فترة الرئاسة؟)، الحياد السياسي المتوقع بعد التعيين (سند ولاء أو دين)، حماية رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بعد ترك منصبه (العقوبة المهنية) ...

أما العوامل غير الرسمية التي من شأنها التأثير على المبدأ الرابع "الوصول غير المقيد للمعلومات" مثلاً فيُذكر إدارة المعلومات والسجلات والمحفوظات، التوازن بين المعلومات السريّة والعامة، موضوعات التدقيق التي يكون فيها احتمال مواجهة عقبة أعلى في الوصول إلى المعلومات، والعواقب التي تترتب على الجهات الخاضعة للرقابة عند منع الوصول إلى المعلومات.

وانطلق هذا المشروع منذ فيفري 2024 في مرحلته الأولى وهي مرحلة التخطيط (باريس فيفري 2024 ثمّ فيانا أوت 2024) تليها مرحلة تجميع المعطيات أو العوامل، زيارات قطرية (24 سبتمبر - 25 أبريل 2025) ثمّ مسوحات - شبكات IDI، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي (24 أكتوبر - 25 جانفي 2025) ثمّ ورشة عمل مع رؤساء الأجهزة العليا للرقابة - إسطنبول - (24 نوفمبر 2024) ومن المؤمل إصدار مخرجات تقرير حول هذا المشروع في موفّي نوفمبر 2025 من أجل تغيير السياسات المرتبطة بتقييم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة.

- سبل التعاون بين الجهاز الأعلى للرقابة والبرلمان:

تمّ خلال هذه الحصة التأكيد والتركيز على انخراط الأجهزة العليا للرقابة وأصحاب المصلحة من أجل تعزيز استقلالية الأجهزة باعتبار وأنّ البرلمان تحاسب وتراقب الحكومات وبالتالي فهي تحتاج إلى أجهزة رقابية قوية ومستقلّة لضمان رقابة برلمانية فعّالة وبالتالي تفادي سوء استعمال المال العام وضمان استعماله في الغاية

المخصصة له. كما تمّ التأكيد على ضرورة العمل مع اللجان البرلمانية من أجل فهم التقارير وبناء علاقات متينة بين الجهاز والبرلمان لتحديد مواطن الضعف وتوفير الدعم من أجل تعزيز ومناصرة استقلالية الأجهزة العليا للرقابة.

- مبادرة "تسهيل آثار المهام الرقابية" التابعة لمبادرة تنمية الانتوساي:

تهدف هذه المبادرة إلى تسليط الضوء على التأثير المحتمل ودور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وضرورة تحسين الشراكات بين تلك الأجهزة وأصحاب المصلحة للحدّ من الاحتيال والفساد من خلال إبلاغ الجهات الفاعلة في مجال المساءلة الأفقية في الوقت المناسب للمساهمة في عمليات الميزانية والعمليات التشريعية ومساعدة البرلمان على مراقبة الحكومة من خلال المتابعة ومحاسبة السلطة التنفيذية.

وتتحدد قدرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تلبية التوقعات وإحداث التأثير من خلال عدة عوامل ومنها خاصة التفويض – المدى والفهم والقدرات المؤسسية والسياق والعوامل البيئية....

ومن الآثار الإيجابية للأجهزة العليا للرقابة هي ردع المخالفين وترسيخ ثقافة المساءلة والشفافية والثقة والفعالية والشمولية.....

وتساهم هذه الآثار الإيجابية في سلسلة قيمة تأثير التدقيق أو الرقابة بأصنافها الثلاث كالتالي:

- بالنسبة للرقابة المالية: ضمان معقول للبيانات المالية، تعكس وجهة نظر حقيقية وعادلة، ثقة الجمهور في الأنظمة المالية الحكومية...
- بالنسبة إلى رقابة الأداء: توصيات لتحسين الاقتصاد والكفاءة والفعالية في المجالات ذات الأهمية العالية، تحسين الاقتصاد وكفاءة وفعالية المؤسسات العمومية، مجتمعات أفضل وحياة أفضل.
- بالنسبة إلى رقابة الالتزام: استنتاجات وتوصيات لتحسين الامتثال والشفافية والمساءلة، تحسين أطر الامتثال، والامتثال بشكل أفضل للقوانين واللوائح، ثقافة الشفافية والمساءلة والامتثال تؤدي إلى الثقة في الحكومة.

وتتمثّل أهمّ التحديات المطروحة في علاقة بأثر المهام الرقابية خاصة في جودة التدقيق وفي ضعف آليات المتابعة وضعف العلاقة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ولتعزيز تأثير التدقيق يتعيّن وضع نظام رقابة على جودة الأعمال الرقابية واعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة في الرقابة ومناصرة الأجهزة وإنشاء تحالفات قوية مع أصحاب المصلحة والتعريف بقيمة الأجهزة.....

ويتمثل مسار هذه المبادرة في التخطيط للتأثير ثم وضع آليات للتحالف مع أصحاب المصلحة فإرساء نظام للمتابعة وأخيرا تقييم الأثر.

وفي اختتام الندوة تمّ الاتفاق على أن تُعقد الندوة السنوية المقبلة المتعلقة بدعم "استقلالية الأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأرابوساي" مبدئيا بالمملكة الهاشمية الأردنية.

تقرير من إعداد ممثل الأمانة العامة
الأستاذ معزّ الزواغي

مرفق 2



التقرير الختامي لورشة "الوساطة لرفع مستوى الدعم للأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأرابوساي"

الرباط، المغرب من 05 إلى 06 جوان 2024

استضاف المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية ورشة "الوساطة لرفع مستوى الدعم للأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأرابوساي" بمدينة الرباط خلال الفترة من 05 إلى 06 جوان 2024 والتي تمّ تنظيمها من قبل مبادرة تنمية الانتوساي "الأي دي أي" والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الأرابوساي". وتهدف هذه الورشة إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين شركاء التنمية (المانحين) والأجهزة العليا للرقابة وتعزيز التنسيق والمناصرة لدور الجهاز الأعلى للرقابة في سياق تعزيز أنظمة الإدارة المالية العامة في بلدان الأرابوساي. وتُمثّل هذه الورشة إطاراً لفهم كيفية عمل الأجهزة العليا للرقابة ودورها ضمن نظام الإدارة المالية العامة وكذلك فرصة للبحث عن أوجه التآزر والشبكات وطرق التعاون داخل منطقة الأرابوساي للسماح بتحقيق الأهداف المشتركة وتحقيق أقصى قدر من الدعم للجهاز الأعلى للرقابة فضلاً عن فهم ماهية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وقوة التنسيق المؤسسي والدعوة إليهما.

وشارك في هذه الورشة قادة الأجهزة العربية العليا للرقابة وممثلهم وشركاء التنمية والهيئات/المنظمات المانحة على المستوى الإقليمي أو القطري العاملين داخل قطاعي الإدارة المالية العامة والحوكمة على تعزيز أنظمة المساءلة وإشراك المواطنين في إقليم الأرابوساي. وتمثل حضور شركاء التنمية في ممثلي البنك الإفريقي للتنمية BAD والصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD والوكالة الأمريكية الدولية للتنمية USAID والصندوق العالمي GLOBAL FUND.

وتندرج هذه الورشة في إطار مبادرة "الوساطة لرفع مستوى الدعم للأجهزة العليا للرقابة" BUSS Initiative التي أطلقها تعاون الانتوساي و الجهات المانحة (IDC : intosai donor cooperation) في سنة 2022، والتي تهدف إلى ربط مصادر الدعم المتاحة مع خطط التنمية للأجهزة العليا للرقابة، من خلال تحديد الموارد بشكل استباقي أولاً، وثانياً، دعم الأجهزة العليا للرقابة في التعبير عن احتياجاتها وثالثاً، إتاحة فرص المشاركة بين الأجهزة العليا للرقابة والشركاء. وتعتبر هذه الورشة فرصة لتعزيز الشراكات الاستراتيجية فيما بين الشركاء والأجهزة العليا للرقابة، وتعزيز التنسيق والمناصرة لدور الأجهزة العليا للرقابة كجزء من دعم نظم الإدارة المالية العامة في بلدان إقليم الأرابوساي.

وتعمل مبادرة تنمية الانتوساي على تسهيل تنفيذ هذه المبادرة من خلال:

- تحديد الموارد على المستوى العالمي قبل دعوة الأجهزة العليا للرقابة لتقديم الطلب،
- تنظيم ورش عمل إقليمية لتعزيز كفاءة الأجهزة العليا للرقابة في بناء شراكات استراتيجية ووضع المقترحات،
- عقد جلسات عمل إقليمية مع الشركاء لزيادة معرفتهم بالأجهزة العليا للرقابة ودورها داخل نظام الإدارة المالية العامة وفهم أولوياتها وتحديد الدعم المقدم في المنطقة وتشجيع إقامة الشراكات والتنسيق.

وتضمن برنامج الورشة تنظيم جلسات مغلقة للشركاء وجلسات عمل مشتركة ومناقشات مائدة مستديرة ما بين الأجهزة العليا للرقابة والجهات المانحة وشركاء التنمية فضلاً عن محاضرات مصاحبة بعرض Powerpoint عقبها نقاشات حول سبل رفع مستوى الدعم للأجهزة العليا للرقابة بغاية تنفيذ خططها الاستراتيجية على الوجه الأكمل بما يُعزز قدراتها المؤسسية وأداءها. وتعلقت المواضيع التي تم تناولها خلال الورشة بالمحاور التالية:

- الشراكة من أجل التأثير
- دعم الأي دي أي والأرابوساي للأجهزة العليا للرقابة
- التفكير كشريك
- الدعم المتبادل للأقران

*أبرز ما جاء بالمداخلات التي تمّ عرضها خلال الندوة وحلقات النقاش

- الشراكة من أجل التأثير:

تمّ خلال هذه الحصّة التأكيد على أنّ اتخاذ الأجهزة العليا للرقابة لقرارات لطلب الدعم يتطلّب الضبط الدقيق لحاجياتها. وفي هذا السياق تمّ التذكير بأهداف مبادرة "الوساطة لرفع مستوى الدعم للأجهزة العليا للرقابة" BUSS Initiative (BUSS : BROKERING UPSCALED SAI SUPPORT) والتي يمكن تلخيصها في التالي:

- تعزيز الشراكات بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والجهات المانحة،
 - دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في فهم احتياجاتها والتعبير عنها،
 - فهم أفضل لكيفية عمل الجهات المانحة والمستفيدين من تدخلاتها.
- وتلجأ الأجهزة العليا للرقابة لطلب الدعم عامة لحاجتها إلى الدعم المالي والدعم الفني فضلا عن إنشاء شراكة تسمح لها بتحقيق أهدافها شرط أن تعود بالنفع على كلا الطرفين وهو ما يُشجّع المانحين لتقديم الدعم.
- وتتمثّل أهم خطوات اتخاذ القرار بطلب الدعم من قبل الأجهزة العليا للرقابة في فهم الوضع الحالي ثمّ تحديد التحديات والاحتياجات ثمّ دراسة الحلول الممكنة وأخيرا تحديد الموارد اللازمة.
- ولرسم خارطة الحصول على مانحين يتعيّن على الأجهزة الرقابية المعنية الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي الجهات المانحة الموجودة في بلدي أو منطقتي؟
- ما هي الجهات المانحة التي تنشط في دعم المناطق التي لدينا احتياجات فيها؟ ما هي أولوياتها؟
الأولويات الوطنية الأولويات الموضوعية،
- هل هناك أجهزة عليا للرقابة أخرى استفادت مؤخرا من الدعم المقدم من الجهات المانحة في المنطقة؟ في أي المجالات؟
- ما هي إجراءات المانحين؟ السياسات وعمليات التطبيق، الرقابة على الميزانية، متطلبات تقديم التقارير

كما تمّ خلال هذه الحصّة عرض أهمّ أسباب نجاح تجربة تعاون الانتوساي والجهات المانحة (IDC) والتي تعود أساسا إلى ضرورة ضمان الفهم الكافي لسياق البلد ودمج ومواءمة الدعم مع أولويات التنمية واحترام أولويات

القيادة المحلية (وخاصة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة) وشفافية الجهاز الأعلى للرقابة مع الجهات المانحة الأخرى فضلا عن توفّر الجهاز على وجهة نظر أوسع بشأن التمويل المستدام للدعم.

- دعم الأي دي أي والأربوساي للأجهزة العليا للرقابة:

تمّ خلال هذه المداخلة عرض الدور الذي تقوم به الأي دي أي في دعم الأجهزة العليا للرقابة من خلال ما تقدّمه من دعم لفائدتها والذي يتمحور حول 6 عناوين كبرى وهي مهنية الأجهزة واستقلالية الأجهزة وأجهزة ذات صلة وحوكمة الأجهزة (SPMA) والمؤسسات العالمية والتعاون الثنائي. كما تمّ خلال الحصة نفسها إبراز الدور والدعم الذي تقدّمه منظّمة الأربوساي للأجهزة العليا للرقابة مرجع نظرها وخاصّة على مستوى دعم القدرات المؤسسية وذلك من خلال تنظيمها للقاءات والورشات والندوات لتبادل الخبرات والتجارب بين الأجهزة العليا للرقابة وتنفيذ مهمّات رقابية تعاونية ونموذجية وإنشاء قواعد مواد معرفية وإعداد الأدلّة المهنية فضلا عن أعمال الدعم المتعلقة بالتدريب وتكوين المدربين وأنشطة البحث العلمي.

- التفكير كشريك:

تمّ خلال هذه الحصة تقديم وجهات نظر الجهات المانحة أو الشركاء حول أهمية إدارة المشاريع المدعومة من الجهات المانحة، بما في ذلك تعزيز فهم عملياتها ومتطلباتها، وكذلك مدى توافق دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية مع أولوياتها وذلك من خلال مداخلات للبنك الإفريقي للتنمية BAD والصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD والوكالة الأمريكية الدولية للتنمية USAID والصندوق العالمي GLOBAL FUND.

وأفاد ممثل البنك الإفريقي للتنمية بأنّ البنك يتعامل مع 54 دولة عضو و27 دولة غير عضو وترتكز تدخّلات البنك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة منها 5 أهداف تحظى بالأولوية في التمويل. وأفاد ممثل البنك بأنّ اهتمام البنك بدعم الأجهزة العليا للرقابة يتأتّى مما تمّ التنصيص عليه بنظامه الأساسي حول وجوبية ضمان تحقيق الهدف الرئيسي الذي من أجله أُسندت الأموال وهو ما يستدعي تدخّل الأجهزة الرقابية للتأكد من تحقيق هذه الأهداف.

من جهته أفاد ممثل الصندوق العالمي GLOBAL FUND بأنّ الصندوق يتدخّل أساسا في مجال الصحة وخاصة أمراض "المالاريا والسيدا" وأنّ هدفه القضاء و/أو التقليل من هذه الأمراض. لذلك يتدخّل في عديد الدول في إطار أهدافه سألفة الذكر عبر إبرام اتفاقيات في الغرض. وبدوره يحتاج إلى دعم الأجهزة العليا للرقابة في إطار علاقة الربح للطرفين (win win) بغاية التأكّد من أنّ التمويلات المسندة قد أنفقت في الإطار المبرمج لها. وفي هذا الإطار يرى الصندوق أنّ تدخلاته لدعم الأجهزة العليا للرقابة تركز على دعم وتطوير أداء المدققين بالأجهزة العليا للرقابة

وبالتالي تطوير القدرات المؤسسية للجهاز الأعلى للرقابة باعتباره يراقب عمل الحكومة ويراقب الجوانب التي يتدخل بها الصندوق.

وأفاد ممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD بأن تدخلات الصندوق تهتم أساسا بالمجالات الفلاحية والبيئية وأنّ الصندوق يعتبر أنّ المراجعة أو المراقبة الخارجية هي جزء مهم جدًا لديه بما يمكنه من التأكد من أنّ الأموال المرصودة تمّ استهلاكها في الأغراض المخصصة لها. وأفاد ممثل الصندوق أنّه يتولّى حاليا تقديم الدعم للجهاز السوداني فقط من بين الأجهزة العليا للرقابة العربية باعتباره الوحيد الذي يتولّى حاليا القيام بأعمال رقابية مباشرة على المشاريع التي يتولّى الصندوق تمويلها بالمنطقة. ويتمثل هذا الدعم في تقديم المساعدة الفنية والتدريب دون منح دعم مالي مباشر.

- الدعم المتبادل للأقران:

تمّ خلال هذه الحصّة إبراز منافع وفوائد الدعم المتبادل للأقران حيث يتيح إمكانية الترفيع من القدرات المؤسسية للأجهزة المستفيدة من هذا الدعم الذي يمكن أن يكون في شكل تمويلات وهبات أو دعم فنيّ توفّره الأجهزة التي اكتسبت أكثر تجربة وتطوير للمهارات بما يمكن من التحاق الأجهزة الأخرى بالركب. ومن بين التجارب الناجحة في هذا المجال تمّ تقديم تجربة الجهاز اللبناني الذي استفاد من دعم الجهاز الفرنسي في إطار برنامج "GSAI"، كذلك الاستفادة الجهاز الموريتاني من تجربة المجلس الأعلى للحسابات المغربي خاصة في علاقة بإعداد أدلة تقييم السياسات العمومية وكذلك محكمة المحاسبات التونسية من خلال تكوين القضاة واستنساخ النصوص القانونية المنظمة للجهاز باعتبار تشابه الأجهزة (أجهزة رقابية قضائية). كما تمّ التعرّض لتجربة الجهاز الفلسطيني مع الجهاز الهولندي والجهاز الفرنسي.

- إعداد مقترحات التمويل:

تمّ خلال هذه الحصّة إجراء حوارات ونقاشات بين الأجهزة العليا للرقابة وشركاء التنمية وكانت فرصة لبسط أوجه وإمكانيات التعاون بينهما بهدف إنشاء شراكات في المستقبل. وعبر عدد من الأجهزة العليا للرقابة على أنّها لا تتوفّر على الوسائل والإمكانات الكافية (عدم توفّر التطبيقات اللازمة وضعف الرقمنة، عدم التوفّر على الموارد البشرية الكافية وإشكال استقطاب الكفاءات وعدم القدرة على الحفاظ عليها، نقص الأدلة الرقابية، ...) لقيامها بمهامها على الوجه الأكمل ما يُرَفِّع في مخاطر تراكم الأعمال غير المنجزة والآثار المترتبة عنها، فضلا عن عدم التأكد من الرقابة الفعالة على الأموال المرصودة من قبل المانحين.

من جهتهم، عبّر المانحون عن استعدادهم لدعم الأجهزة العليا للرقابة في إطار "الربح للطرفين" بما يضمن تطوير القدرات المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة وبالتالي ضمان الرقابة الفعّالة على الأموال التي يرصدها المانحون للدول المعنية وبالتالي ضمان استعمالها في الأوجه المخصصة إليها مسبقاً.

وبخصوص مقترحات التمويل، ووفق ما خلصت إليه الورشة، فإنه يتعيّن أولاً إعداد مذكرة مفاهيم (الموضوع، الخلفية، الإشكال، مقترحات الحلول، النتائج المنتظرة على المدى القريب والمتوسط، مقترحات الأنشطة، قياس النتائج، آليات الدعم، الميزانية اللازمة...) ثمّ يجب تحديد الجهات المانحة التي يمكن التعامل معها ثمّ تحديد الهدف بصفة دقيقة ومختصرة وأخيراً تحديد فحوى رسالة الجهاز بما يساعد على التمويل أو الدعم الذي يحتاج إليه.

تقرير من إعداد ممثل الأمانة العامة

الأستاذ معزّ الزواغي

مرفق 3



تقرير الأمانة العامة حول الزيارة الاستطلاعية لوفد من المنظمة العربية للأجهزة

العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) إلى مقرّ الأمانة العامة للمنظمة

الإفريقيّة للأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الإنجليزيّة (الأفروساي-إ)

الفترة: من 4 إلى 8 / 03 / 2024م

بريتوريا – جنوب إفريقيا

في إطار تجسيد أحد مجالات التعاون الثنائي المنصوص عليها ضمن الاتفاقية المبرمة بين المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) والمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الإنجليزية (الأفروساي-إ) منذ سنة 2019 والمتعلق أساسا بتعزيز الدعم للأمانة العامة، نظمت الأرابوساي زيارة استطلاعية إلى مقرّ الأمانة العامة للأفروساي-إ وذلك خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 8 آذار/مارس 2024. وشارك في الزيارة ممثلين من الأمانة العامة للأرابوساي وهم الأستاذ فيصل ماني المشرف العام والأستاذة فاطمة عطار مقررة لجنة تنمية القدرات المؤسسية والأستاذة سناء عاشوش مكلفة بملف العلاقة مع المانحين والأستاذ مروان الحناشي مكلف بالاتصال والتواصل مع أصحاب المصلحة كما شاركت عن بعد كل من الأستاذة هاجر غريز والأستاذة ندى مرسني المكلفتين بمشروع ضمان الجودة. وهدفت الزيارة إلى الاطلاع على تجربة الأمانة العامة للأفروساي-إ فيما يتعلق ببناء استراتيجيتها الاتصالية وبآليات تعاملها مع الجهات المانحة فضلا عن تقديم بعض المشاريع المعتمدة لبناء قدرات للأجهزة الأعضاء. ومثلت الزيارة فرصة لوفد الأرابوساي للتعرف عن كثب عن أفضل ممارسات المنظمة النظرية التي، ولئن يختلف منوالها التنظيمي والموارد البشرية والمالية المتاحة لها عن منوال عمل الأرابوساي، فإنها تتميز بمهنية ملحوظة بين مختلف الأقاليم بمنظمة الإنتوساي.

وقدّم ممثلو الأمانة العامة للأرابوساي عروضاً ركّزت أهدافها على تقديم هياكل المنظمة والأولويات الاستراتيجية للمخطط الاستراتيجي 2023-2028 واستراتيجية التواصل ومشاريع تنمية القدرات المبرمج تنفيذها والتوجّه المعتمد حديثا من المنظمة لطلب الدعم من الجهات المانحة. كما مكّنت النقاشات مع رؤساء المشاريع بالأمانة العامة للأفروساي-إ من التعرف عن قرب عن المتطلبات العملية والتطبيقية لتعزيز مجالات التعاون الثنائي المحددة ضمن اتفاقية التفاهم وتدارس التقدم المحرز في تنفيذها وكيفية تجاوز التحديات.

1. هياكل المنظمة وأهداف الزيارة

تولّى المشرف العام الأستاذ فيصل ماني خلال اليوم الأول من الزيارة تقديم عرضين تناول في الأول التعريف بالمنظمة العربية وهيكلها وأهدافها مع لمحة عامة عن أولويات مخططها الاستراتيجي للفترة 2023-2028،

والتذكير بأهمّ الانتظارات والتوقعات المرتقبة من الزيارة الاستطلاعية ضمن مجالات ومحاور التعاون بين المنظمين ذات الصلة خاصة، بالاتصال والتواصل مع أصحاب المصلحة، وتنمية القدرات، والرقابة على أهداف التنمية المستدامة، ورقابة الجودة، ودعم حوكمة المنظمة.

وركّز المشرف العام في عرضه الثاني على سبل تفعيل الأولوية السادسة للمخطط الاستراتيجي المتعلقة بإدارة فعالة للارابوساي مبرزا الأهداف الفرعية لهذه الأولوية، ومؤشرات قياس تنفيذ تلك الأهداف والمشاريع المقترحة في ذلك الإطار.

ويبين في الجزء الثاني من العرض أبرز التوصيات التي تعمل منظمة الأرابوساي على تنفيذها والواردة ضمن "تقرير تقييم المهنية للأرابوساي باستعمال إطار الانتوساي لتقييم مهنية المنظمات الإقليمية"، ذات الصلة بمجال الحوكمة والتنظيم والاستدامة وآليات الإشراف والإدارة والتوجيه والمراقبة.

2. الاتصال والتواصل مع أصحاب المصلحة

تمّ تخصيص اليوم الثاني من الزيارة الاستطلاعية الموافق لتاريخ 5 آذار/مارس 2024 لمحور الاتصال والتواصل مع أصحاب المصلحة وذلك بمشاركة ممثلين عن الأمانة العامة للأفروساي- إ وهم كل من الأستاذة Annerie Pretorius والأستاذة Zakiya Fareed والأستاذ Wynand Wentzel. وتولّى الأستاذ مروان الحناشي مكلف بمهمة لدى الأمانة العامة للأرابوساي تقديم عرض حول استراتيجية الاتصال لمنظمة الأرابوساي وتم التركيز على أهداف الاستراتيجية والمشاريع المضمنة بها وإنجازات المنظمة في المجال كما تمّ تحديد المسائل التي تناولها النقاش مع ممثلي الأمانة العامة للأفروساي- إ على غرار تحيين استراتيجية التواصل وإفرادها بوثيقة مستقلة من عدمه ومتابعة تنفيذ المشاريع المتعلقة بالاتصال والتواصل مع أصحاب المصلحة.

وبعد تقديم أهداف الأمانة العامة للأفروساي- إ في مجال الاتصال والتواصل مع أصحاب المصلحة أفاد ممثلو الأمانة العامة بأنّه ترشيدا للموارد البشرية وللمجهود المبذول في المتابعة والتقييم وإعداد التقارير قرّرت الأمانة العامة للأفروساي- إ ألاّ يتمّ إفراد استراتيجية الاتصال بوثيقة خاصة بها، بل تمّ إدراج الأهداف المتعلقة بالاتصال صلب المخطط الاستراتيجي للأمانة العامة كما تمّ إدراج المشاريع المتعلقة بالاتصال بالمخطط التشغيلية السنوية. وتمت الإشارة إلى أنّه ولئن أصدرت الأمانة العامة للأفروساي- إ استراتيجية إشراك أصحاب المصلحة Stakeholder Engagement Strategy للفترة

2020-2024، إلا أنه يتّجه مستقبلاً إدراج الأهداف المتعلقة بإشراك أصحاب المصلحة ضمن المخطط الاستراتيجي.

وتمّ التركيز خلال النقاش على ضرورة التمييز بين السياسة الاتصالية والتي عادة ما تتضمن قواعد داخلية صلب المنظمة على غرار تحديد من له صلاحية التحدّث باسم المنظمة وكذلك قائمة الوثائق والتقارير القابلة للنشر، أما استراتيجية الاتصال فهي تجسيد لرؤية المنظمة التي تمت بلورتها في المخطط الاستراتيجي.

كما تقاسم ممثلو الأمانة العامة للأفروساي-إالصعوبات المتعلقة بالتواصل مع أصحاب المصلحة وسبر آرائهم خاصة من خلال اعتماد آلية الاستبيان وأكّدوا على ضرورة التواصل معهم بصفة مباشرة. وتمّ التأكيد على ضرورة إعداد رسم تفصيلي Mapping في أصحاب المصلحة بالنظر إلى درجة التأثير والأهمية، يتم تحيينه سنوياً بناء على أهداف وبرامج الأمانة العامة.

واختتم اليوم الثاني من الزيارة الاستطلاعية بعرض منصة الأفروساي-إللتعلم الإلكتروني التي تتضمن العديد من الدروس على الخط بما فيها دروس باللغة العربية وأفاد ممثلو الأمانة العامة للأفروساي-إ بأنّ الولوج إلى المنصة المذكورة مجاني ومتاح للجميع.

3. أهداف التنمية المستدامة

فيما يتعلّق بأهداف التنمية المستدامة، تولّى الأستاذ Richard Pappoe ممثل الأمانة العامة للأفروساي-إ تقديم برامج الأمانة العامة بخصوص الرقابة على أهداف التنمية المستدامة. وتولّى عرض رسم تفصيلي Mapping صادر عن الأمانة العامة يتعلّق بمستوى تحقيق حكومات منطقة الأفروساي-إ لأهداف التنمية المستدامة المضمنة بخطة التنمية المستدامة 2030 وبين أهمية الاستناد إلى هذا الرسم التفصيلي في توجيه الأجهزة العليا للرقابة سنوياً نحو برمجة وإنجاز مهام رقابية تتمحور حول التركيز على هدف معيّن من أهداف التنمية المستدامة.

وتتمّ مناقشة تقدّم إنجاز الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية المبرمة بين الأربوساي ومنظمة الأفروساي-إ والمتعلقة بمحور الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وتمّ التأكيد على مواصلة التنسيق بين لجنة الأربوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة وممثل الأفروساي-إ المكلف بالمجال المذكور.

4. بناء القدرات وضمان الجودة

فيما يتعلّق ببناء القدرات، تقاسم ممثلو الأمانة العامة للأفروساي- إ الأستاذ Gordon Kandoro والأستاذ Joseph Mumbire الأليّات المعتمدة لقياس أداء كلّ الأجهزة الأعضاء وعددهم 26 وذلك من خلال تقديمهم خلال الحصّة الصباحيّة الأولى لليوم الثالث من الزيارة الموافق لتاريخ 6 آذار/مارس 2024 للتقرير السنوي الذي يشرفون على إعداده بناءً على مخرجات إطار قياس الأداء (ICBF Stae (ICBF-Of Region). حيث يهدف العمل على إعداد هذا التقرير سنويا إلى دفع الأجهزة لإنجاز التقييم الخاص بها والإعداد للتخطيط الإستراتيجي -حسب الحاجة- ولمعرفة النقاط التي تحول دون حصول الأجهزة عن الدرجة الكاملة في كلّ مستوى من المستويات الخمس بالإطار والعمل على تلافياها. كما تحدّد دراسة مخرجات تطبيق الإطار ترتيب الأولويات فيما يتعلّق بحاجيات الأجهزة لتنمية القدرات والمحافظة عليها فضلا على تجميع الأجهزة ضمن مجموعات بحاجيات متقاربة أو متشابهة ما يسهّل ضبط الدّور الذي يمكن أن تلعبه الأمانة العامة للأفروساي-إ للرفع من أداء الأجهزة الأعضاء من خلال ملائمة الدورات التدريبية بما تتماشى مع خصوصيات كلّ مجموعة وكلّ جهاز بالمجموعة وتحقيق الأثر المطلوب تباعا.

ولتسهيل تطبيقه سنويا أنشأت المنظمة النظرية تطبيقه سهلة الاستعمال تعتمد على الأجهزة الأعضاء للإجابة على الأسئلة المطروحة بإطار القياس. كما تمكّن التطبيق ذاتها الأفروساي-إ من استخلاص التقرير الإقليمي ومقارنة النتائج بالسنوات السابقة. وللتأكّد من المعطيات المصحّح بها من قبل الأجهزة، تقوم الأمانة العامة للمنظمة النظرية، بالنسبة إلى كلّ جهاز، بالإشراف على تنفيذ مهمّة ضمان الجودة مرّة كل ثلاث سنوات وتضمّ هذه المهمّة مدقّقين معتمدين (certified auditors) من منتسبي الأجهزة الأعضاء بالمنظمة.

وتعمل الأفروساي-إ حاليا على مراجعة إطار القياس ICBF لتطوير نسخة جديدة منه مع موفّي هذه السنة.

كما تولّت الأستاذة فاطمة عطار مكلفة بمهمّة لدى الأمانة العامة ومقررة لجنة تنمية القدرات المؤسسيّة للأرابوساي خلال الحصّة الصباحيّة الثانية لنفس اليوم تقديم عرض حول الأولويات الاستراتيجية والفرعية للمنظمة العربية في مجال بناء القدرات خلال الفترة 2023-2028 ولمحة عن المشاريع المضمّنة بالخطة التشغيلية للجنة تنمية القدرات المؤسسيّة لسنة 2024. كما تناولت بالعرض أهم التحديات التي تواجهها اللجنة في تنفيذ خطتها على غرار التباين في حاجيات الأجهزة في كل ما يتعلق

بناء القدرات والإشكاليات التي تعترض الأمانة العامة عند معاضدتها لجهود اللجنة خاصّة عند حدوث تغيير في قيادة الأجهزة. وتقاسم ممثلو الأفروساي-إ أغلب التحديات كما تولّوا تسليط الضوء على الآليات التي يعتمدونها لتجاوزها والدروس المستفادة من هذه التجربة.

حيث تعتمد الأمانة العامة للأفروساي-إ مثلاً على "مشروع الأبطال" (Champions Programme) الذي يتمثّل في تعيين "بطل" بكلّ جهاز يمثّل نقطة وصل لمتابعة عمل الجهاز عن قرب كما يتمّ تدريبه على كيفية تحديد الدّعم المطلوب من جهازه وتوجيه طلبه مباشرة إلى أحد العاملين بالأمانة العامة للأفروساي-إ قصد تحديد برنامج مناسب للحاجيات المعبر عنها من الجهاز. وتمّ توزيع الأجهزة الأعضاء بمعدّل جهازين أو ثلاثة لكلّ رئيس مشروع بالأمانة العامة وهو ما مكّن هذه الأخيرة من تنفيذ برامج تدريبية وورش وتقديم دعم فني على درجة عالية من المهنيّة والملاءمة لحاجيات الأجهزة.

ومع اختتام الأعمال صباح اليوم الثالث، دار النقاش حول الآفاق المستقبلية للتعاون الثنائي بين المنظمتين فيما يتعلق بتنمية القدرات من ذلك:

- دراسة إمكانية استغلال منصة التعلم الإلكتروني التي طوّرتها منظمة الأفروساي-إ والتي تمّ الاطلاع عليها خلال الزيارة،
- إمكانية تقاسم مجموعة الخبراء المعتمدين بالمنظمتين لتأمين ورش عمل أو دورات تدريبية عند الحاجة أو الحضور لتأثيث الندوات الفنيّة المنظّمة من الطرفين وغيرها.

أمّا فيما يتعلّق بضمان الجودة، فقد قامت كل من الأستاذة هاجر غريّر والأستاذة ندى مرسني مكلفتين بمهمة لدى الأمانة العامة للأرابوساي خلال الحصّة المسائيّة لليوم الثالث من الزيارة تقديم عرض عبر استعمال منصّة zoom تولتا من خلاله التعريف ببرنامج الأرابوساي والتقدّم في إنجاز هذا المشروع والتحديات التي تواجهها الأجهزة المشاركة ضمن المشروع النموذجي لاستكمال تقاريرها. كما تولّى فريق من الأفروساي-إ تقديم طريقة إنجازهم لمهمات ضمان الجودة والمستجدات في المجال.

وتمّ النقاش حول مدى استعداد المنظمتين المضي قدماً في التعاون في هذا المجال. حيث ستتولى الأفروساي-إ تأمين دورة تدريبية لاعتماد مدققين للمشاركة ضمن فرق ضمان الجودة كما تمّ التفاهم حول مواصلة تباحث إمكانية تمكين أحد المدققين من المنظمة العربيّة المشاركة قريباً في إحدى دورات الإعتقاد المستقبلية لاكتساب خبرات إضافية تمكّن من إحداث نواة أولى لمدققين معتمدين في ضمان الجودة بالأرابوساي. وتمّ طوال الجلسة التعرّض إلى الإشكاليات التي اعترضت الأرابوساي عند تنفيذ

المهمّة فيما تقاسم ممثلو الأفروساي-إٍ وخاصةً الأستاذة Josephine Mukomba تجاربهم وأفضل الممارسات لتجاوزها.

5. العلاقة مع المانحين

في اليوم الرابع للزيارة والموافق للخميس 7 مارس 2024، استُهلّت الجلسة الأولى بتقديم عرض من الأستاذة سناء عشوش عضوة في فريق المساندة للأمانة العامة للأربوساي يتعلّق بالتحديات والتطلّعات من هذه الزيارة في علاقة برّبط الصلّة والتّعامل مع المانحين تتمثّل فيما يلي:

كيف يمكن التنوع والبحث عن مصادر تمويل أخرى لأنشطة المنظّمة العربيّة؟

هل توجد وثائق محدّدة ينبغي إعدادها وتقديمها إلى الجهات المانحة؟

كيف يمكن تحصيل تمويل من الجهات المانحة الدّوليّة؟ كيف يمكن التّواصل مع المانحين المناسبين؟

كيف يمكن استضافة مؤتمر لربط العلاقة مع المانحين؟

وإجابة على كلّ هذه التّساؤلات، تولى ممثّل الأمانة العامة للأفروساي -إٍ الأستاذ Rod Francis التّأكيد على أنّه عند محاولة ربط الصلّة والتّواصل مع المانحين لا بدّ من التّأكّد من أنّ الجهة المانحة على دراية كافية بأعمال المنظّمة وبالأشطة التي تقوم بها وذلك من خلال التعريف بها والحرص على تحيين الموقع الإلكتروني للمنظّمة بالدّوريّة المطلوبة.

كما أشار إلى أنّ الجهات المانحة تتطلّع إلى التّعامل مع المنظّمات الدّاعمة للشّفافيّة لذلك لا بدّ من الحرص على إرساء نظام رقابة داخلية وتعيين مراقب داخلي وإعداد قوائم ماليّة للمنظّمة يتمّ مراقبتها من قبل مكتب تدقيق خارجي. وأضاف في هذا السّياق بأنّ المنظّمة تتولّى إعداد قوائم ماليّة شهريّة وقوائم ماليّة سنويّة وتقارير متابعة وتقييم سنويّة وتقارير سنويّة.

وتنقسم موارد ميزانيّة المنظّمة كالآتي:

- الموارد المتحصّل عليها من الجهات المانحة لتمويل عدّة أنشطة غير محدّدة (48% في نهاية سنة 2022).

- الموارد المتحصّل عليها من جهاز الرّقابة بجنوب إفريقيا (28% في نهاية سنة 2022).

- الموارد المتحصّل عليها من الجهات المانحة لتمويل أنشطة محدّدة (19% في نهاية سنة 2022).

- الموارد المتحصّل عليها من الأجهزة الأعضاء (4% في نهاية سنة 2022).



Figure 2. Financial data on income categories for 2022



Figure 3. Financial data on the source of funding from donors

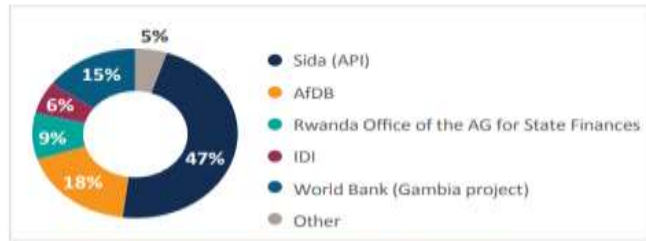


Figure 4. Financial data on the source of project income

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة (الأفرو ساي - إ) في نهاية سنة 2022

ويتضمّن تقرير المتابعة والتقييم السنوي عدّة مؤشّرات قيس أداء لقياس مدى تحقيق أهداف المنظمة التي تمّ ضبطها ضمن مخطّطها الاستراتيجي للفترة 2020-2024 والمتمثلة في:

- مهنيّة القطاع العام للمحاسبة.
- الدعم المهني للأجهزة الأعضاء لإعداد تقارير ذات جودة وتحقيق الأثر.
- تنظيم الأجهزة الأعضاء لمزيد تحقيق الأثر.
- جعل المنظمة قدوة يحتذى بها عند القيام بالأعمال الموكولة إليها.

ولضبط مؤشّرات قيس أداء يتم الاستعانة بالمؤشّرات التي تمّ ضبطها من قبل المنظمات النظيرة (IDI) والأجهزة الأعضاء.

6. إدارة الموارد البشرية

تمّ التطرّق خلال الحصة الثانية ليوم الخميس 7 مارس 2024 إلى تقديم موجز لاستراتيجية المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الإنجليزية (الأفرو ساي - إ) في مجال الموارد البشرية من قبل الأستاذة Wilna Degenaar. حيث تعمل المنظمة على التطوير المهني لموظّفيها ورفاههم من خلال اعتماد

تعاقد الأداء لملاءمة أهداف الموظفين الفردية مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. كما يتم اعتماد تقييمات لشخصية الموظف حتى يتم التعرف على الصفات الفريدة لشخصية الموظفين والتوظيف الأمثل لها بما يساهم في قيامهم بالأعمال الموكولة إليهم على الوجه الأمثل، وبالتالي المساهمة بشكل فاعل في تحقيق أهداف المنظمة. كما تعمل المنظمة على تقديم الدعم والتكوين لموظفيها لتطوير مؤهلاتهم المهنية في شتى المجالات. ويشمل هذا الدعم الحصول على برامج التدريب والتنمية، والإرشاد، والمعونة المالية عند الاقتضاء. وفي الأخير تسعى المنظمة لإرساء مناخ عمل اجتماعي سليم يساعد على الابتكار والأداء الأمثل.

تقرير من إعداد وفد الأمانة العامة

فيصل ماني

فاطمة عطار

سناء عشوش

مروان الحناشي

مرفق 4



تقرير حول مشاركة الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الملتقى حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في مجابهة التصحر"

11-13 جوان/ يوليو 2024

جمهورية الصين الشعبية – مدينة ينشوان

جوان/ يونيو 2024

1- تقديم

شاركت الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الملتقى حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في مجابهة التصحر" الذي استضافه الجهاز الصيني خلال الفترة الممتدة من 11 يوليو إلى 13 يوليو 2024 بمدينة ينشوان.



ويتنزل هذا الملتقى في إطار الأنشطة المبرمجة لتنفيذ مذكرة التفاهم بين منظمتي الآرابوساي والآسوساي وامتدّ على ثلاثة أيام شهدت حضور 8 ممثلين عن الجهاز الصيني من بينهم ثلاثة ممثلين بالدائرة الجهوية "نينشيا" للجهاز الصيني وممثلين عن جهاز الرقابة بدولة المالديف وممثلين عن ديوان الرقابة المنغولي وممثلين عن جهاز الرقابة بكازخستان وممثلة عن جهاز الرقابة بتنزانيا وشارك الجهاز البرتغالي من خلال تقديم عرض عن بعد. كما شهد الملتقى مشاركة عربية تمثّلت في ممثلين عن الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وممثلين عن المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وممثلين عن ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة (دون تقديم عرض). كما شارك ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق عن بعد من خلال تقديم عرض.

وتَمّ خلال هذا الملتقى تبادل التجارب والخبرات في مجال الرقابة على مجابهة التصحرّ وتقديم ومناقشة جملة من العروض.

2- فعاليات الملتقى

انتظم الملتقى بمدينة ينشوان (Yinchuan) عاصمة إقليم "نينغشيا" (Ningxia) في جمهورية الصين الشعبية وامتد على ثلاثة أيام وهي 11 و12 و13 يوليو/ جوان 2024. وقد تمّ توفير ترجمة حينية إلى اللغة الإنكليزية أو اللغة الصينية.

2-1- اليوم الأول

انطلقت الجلسة الافتتاحية على السّاعة العاشرة صباحاً، بكلمة ترحيب من قبل السيّد "لاي فنق" وكيل رئيس الجهاز الصيني عبّر فيها عن سروره بهذه المناسبة مرحّباً بكافة الوفود وتناول فيها السياق العام للملتقى وأهدافه. ثمّ مرّر الكلمة إلى السيّد "إبراهيم عيمان" ممثل جهاز الرقابة بالمالديف ونائب رئيس فريق عمل الإنتوساي المعني بالتدقيق البيئي الذي أبرز أهمية موضوع الرقابة على التصحر ومرّر الكلمة إلى السيّد "حسام الدين القزي" ممثل الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومقرّر لجنة أهداف التنمية المستدامة بالمنظمة الذي وجّه عبارات الشكر والامتنان لمنظمة الأسوساي وللجهاز الصيني على استضافة الملتقى ثمّ قدّم إحصائيات وأرقام حول موضوع التصحر بالمنطقة العربية ولمحة عن بعض تجارب الأجهزة العربية في الرقابة عليه وعن أنشطة لجنة أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. كما ألقت نائب رئيس دائرة "نينشيا" كلمة ترحيب بالحضور مؤكّدة على أهمية الموضوع.



ثمّ قدّم السيّد وكيل رئيس الجهاز الصيني مداخلة رئيسية تناول فيها موضوع تصحر الأراضي والسيطرة على التصحر في الصين والخيارات الاستراتيجية في جزء أول كما أتى على تجربة الصين في مجال الوقاية من التصحر ومكافحته ونتائجها في جزء ثان. وقد لحق هذه المداخلة أربعة عروض تخلّلتها مداخلات واستفسارات.

✓ العرض الأول: إنجازات الصين في مجال مجابهة التصحر ومشاركة الخبرات مع الآخرين (الأكاديمية الصينية للغابات)

تولى إعداد وتقديم هذا العرض أستاذ بالأكاديمية الصينية للغابات وبمعهد الدراسات العليا للغابات الخضراء الكبرى وهو عضو بالأكاديمية الصينية للمهندسين. وتناول أربعة محاور تمثّلت في:

- 1- التصحر - كظاهرة بيئية عالمية.
- 2- تاريخ وإنجازات مكافحة التصحر في الصين.
- 3- فلسفة الصين وتجربتها العملية في مكافحة التصحر.
- 4- التعاون والالتزامات الدولية: التحديات والفرص والآفاق المستقبلية.

وقد تميّز هذا العرض بكثافة الأرقام والإحصائيات والصور التي تجسّد المعلومات التي تمّ تقديمها.

✓ العرض الثاني: رقابة الأداء والمطابقة على تنفيذ قانون رسوم استخدام الموارد الطبيعية (جهاز الرقابة بمنغوليا)

تولى إعداد وتقديم هذا العرض مدققين عن الجهاز المنغولي. وقد أتى بعد التذكير بأنواع الرقابة التي يقوم بها الجهاز وتطور النصوص القانونية على أهمية موضوع التصحر بمنغوليا من خلال إحصائيات وأرقام. كما تناول الإجراءات التي تمّ اتخاذها في المجال والاعتمادات المخصّصة ونتيجة الرقابة عليها.

✓ العرض الثالث: سياسة الصين في التدقيق في مكافحة التصحر في منطقة نينغشيا (جهاز الرقابة بجمهورية الصين الشعبية)

تولى إعداد وتقديم هذا العرض قسم الموارد الطبيعية والبيئة والتدقيق البيئي بجهاز الرقابة الصيني وتناول ثلاثة محاور. أتى المحور الأول منها على منطقة نينغشيا كنموذج لجهود الصين في الوقاية من التصحر ومكافحته من خلال عرض الوضع الحالي للتصحر في نينغشيا وكيف أنّه بفضل المجهودات المبذولة من التركيز على حافة الصحراء وحماية النهر الأصفر وتركيز الرقابة على تطبيق التدابير والسياسات المرسومة في المجال شهدت مساحة التصحر ومساحة الأراضي الرملية تقلصا مستمرا وتمت السيطرة على التصحر في المنطقة. وفي هذا الإطار تمّ تسليط الضوء على الأعمال الرئيسية والإنجازات في المجال.

وتناول المحور الثاني حالات من التدقيق الذي تم إجراؤه حول موضوع مكافحة التصحر. وقد تمّ الوقوف على نقائص تعلّقت بعدم كفاية التحقق من خطة العمل، وضعف جودة غرس الأشجار والتشجير وإشكاليات في تحليل البيانات وعدم التوصل إلى التحقق من توفر الموارد المائية وكثافة مفرطة في زراعة الأشجار ونقص في تنوع أنواع الأشجار فضلا عن عدم توصل جزء من مدن ومقاطعات المشروع في اعتماد طريقة الري الموفرة للمياه لزراعة الأشجار. وقد أفضت أعمال الرقابة المنجزة إلى ثلاث توصيات رئيسية تمثّلت في ضرورة جدولة مهام زراعة الأشجار في السنة علمياً وبشكل معقول والتأكد من توفر الموارد المائية والعمل على تجاوز الإشكاليات المكتشفة.

وتطرّق المحور الثالث من العرض إلى أبرز الأفكار التي نجمت عن أعمال الرقابة على مجابهة التصحر والمتمثلة أساسا في إجراء المزيد من التدقيق القائم على البحث وتعزيز التدقيق القائم على البيانات الضخمة ومزيد العمل على تكوين المدققين.

✓ العرض الرابع: تجربة دولة تنزانيا في الرقابة على مجابهة التصحر

تولت إعداد وتقديم هذا العرض ممثلة عن جهاز الرقابة بتنزانيا تحت عنوان حالة التصحر ودور جهاز الرقابة التنزاني في تعزيز المساءلة في منع التصحر ومكافحته. وبعد التقديم تناول العرض الإطار القانوني والترتيبات المؤسسية لإدارة البيئة (السياسات والأطراف المتدخلة الرئيسية والترتيبات المؤسسية)، ثمّ المبادرات الوطنية

والإجراءات المتخذة في مجال منع ومكافحة التصحر ولمحة عامة عن حالة البيئة في تنزانيا بالإضافة إلى أعمال التدقيق المنجزة لمنع ومكافحة التصحر (الأهداف الرقابية، المنهج المعتمد، نتائج التدقيق)

2-2- اليوم الثاني

تمّ تخصيص اليوم الثاني من الملتقى لمعاينة التجربة الصينية في مجال مجابهة التصحر، حيث قام جميع المشاركون بزيارة قاعدة الطاقة الكهروضوئية في صحراء "تنجر: TENGGER" التي تفصلها حوالي 4 ساعات عن مدينة "ينشوان" التي انتظم بها الملتقى ومجموعة من مشاريع الوقاية من التصحر ومكافحته من ذلك نظام مكافحة المتكاملة للتصحر مع خمسة أحزمة في حزام واحد ونظام الحماية لسكة حديد باوتو-لانزو (سكة حديد صحراوية).

ومثلت هذه الزيارة الميدانية فرصة للاطلاع على التقنيات المعتمدة في مجابهة التصحر، حيث تمكّن المشاركون من تجربة صناعة شبكات القش وزراعة شتلات الأشجار في الصحراء بشكل شخصي بتأطير من تقني خبير في المجال تولى تقديم لمحة تاريخية عن موضوع مجابهة التصحر وأطلع المشاركين عن مختلف التجهيزات المعتمدة عبر الزمن في زراعة الأشجار. كما تمّت معاينة آلاف اللوحات المعتمدة في توليد الطاقة الكهروضوئية.



كما شملت الزيارة الميدانية متحف الصحراء الذي تضمّن توثيقاً لتطوّر ظاهرة التصحر ومكافحتها عبر الزمن. وأثبت كيف أنّ التجربة الصينية في مجال مجابهة التصحر عريقة ورائدة وثرية، وهو ما يجعل الرقابة في هذا المجال بحجم المستوى الذي بلغته التقنيات المعتمدة مع مزيد الحاجة إلى تدليل الصعوبات.

2-3- اليوم الثالث

تمّ خلال اليوم الثالث من الملتقى تقديم خمسة عروض من بينها عرضين عن بعد.

✓ العرض الأول: تعزيز جودة وكفاءة تدقيق مراقبة التصحر باستخدام تقنية البيانات الضخمة

تمّ إعداد وتقديم هذا العرض من قبل خبير عن مكتب مراجعة الحسابات في منطقة منغوليا الداخلية تناول فيه أربعة أجزاء. تضمّن الجزء الأول لمحة عامّة عن الملامح البيئية للمنطقة وعن المناطق الصحراوية المتوفرة بها وتناول الجزء الثاني فعالية مكافحة التصحر فمن خلال الوقاية من الرمال ومكافحتها، تمّ تحسين الوضع البيئي في المناطق الرئيسية، ويتضح ذلك من خلال توسيع نطاق الغطاء النباتي في المناطق الرملية الرئيسية الأربع، وتقلص الحدود الصحراوية، وتحول الصحاري إلى واحات. أمّا الجزء الثالث، فقد أتى على تنفيذ عمليات التدقيق في مكافحة التصحر والتي تستند إلى آليات عمل مشتركة حول التعاون والترابط بين الإشراف على البيئة والتدقيق البيئي وإلى الدراسات والبحوث المنجزة في المجال. وفي هذا الإطار تمّ منذ سنة 2018 إنجاز 472 تدقيقاً بيئياً.

وتطرّق العرض في جزئه الرابع إلى تطبيق البيانات الضخمة في عمليات التدقيق في مكافحة التصحر بما يمكن من إعداد برنامج رسم الخرائط التحضيري وصياغة استراتيجية التخطيط المسبق.

✓ العرض الثاني: التنمية الخضراء والتصحر التدقيق الوقائي (المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية)

بعد تقديم لمحة عن المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وعن موضوع التصحر، تطرّق العرض إلى الاستراتيجيات المعتمدة بالمملكة المغربية لمكافحة التصحر والتي تمّ تجسيدها من خلال المشاريع القطاعية في مجال الطاقات المتجدّدة ومن بينها محطات الطاقة الشمسية ومزارع الرياح ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي ومحطات تحلية مياه البحر وكذلك خطة العمل لمكافحة التصحر من قبل إدارة المياه والغابات التي تركز على إعادة التأهيل باستخدام أنواع الأشجار المحلية وإعادة التشجير باستخدام أنواع الأشجار المنتجة. بالإضافة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيزه من خلال الربط الشبكي للمناطق المحمية وتطوير المنتزهات الوطنية وإعادة توطين الحيوانات البرية والحفاظ على المياه والتربة. كما تناول العرض ممارسة التدقيق البيئي في ديوان المحاسبة في المغرب من خلال عرض ثلاث مهمّات تدقيق تعلقت الأولى بتقييم قطاع المياه وتعلقت الثانية بتقييم السياسة الوطنية لتغير المناخ فيما تعلقت الثالثة بالزراعة في مواجهة تحديات تغيّر المناخ. وفي خلاصة العرض تمّ التأكيد على صعوبة التدقيق في مجال التنمية المستدامة وصعوبة التأكد من موثوقية البيانات (معدل إنتاج واستهلاك المياه، وانبعاثات الغاز، وتدهور التربة، وإزالة الغابات، ... إلخ) وأنّ بيئة التدقيق تتطلب خبرة فنية.

✓ العرض الثالث: تجربة ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق

تمّ تقديم هذا العرض عن بعد. وتضمّن لمحة عن وضع التصحر بالعراق من حيث المساحة والحدود والمخاطر المحيطة به على المستوى الصحي والبيئي والفلاحي والاقتصادي، مع التأكيد على خطورة العواصف الرملية التي تهدد حياة الإنسان خاصة في فصل الصيف، والتي تحدث بشكل متكرر بسبب زيادة منسوب الكتلان الرملية التي تتحرك وتتوسع إلى مناطق أخرى. كما تناول العرض الأسباب الرئيسية لظاهرة التصحر ومن بينها التغيرات المناخية والاستخدام المفرط وغير المناسب للأراضي الذي يؤدي إلى استنزاف الموارد من التربة وانخفاض منسوب الأنهار وكميات المياه وكذلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحدّ من التصحر ودور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق في التقليل من ظاهرة التصحر من خلال إجراء رقابة أداء على أنشطة الوزارات ودوائر الدولة في الحد من تلوث الهواء وفعالية الرقابة البيئية على تلك الأنشطة وإجراء رقابة أداء لأنشطة الإدارات المعنية بمراقبة ومتابعة والحد من التلوث الغازي الناتج عن العمليات الاستخراجية لحقول النفط في محافظة البصرة وأنشطة الإدارات المعنية في الحد من التلوث الناتج عن وسائل النقل وتوفير وسائل نقل بديلة. إضافة إلى التدقيق في سياسة الدولة في إنشاء الأحزمة الخضراء ومواجهة ظاهرة العواصف الترابية.

✓ العرض الرابع: دور التدقيق البيئي في منع التصحر (جهاز الرقابة بدولة كازاخستان)

بعد تقديم خريطة التصحر والمجمعات الطبيعية في جمهورية كازاخستان، تمّ التطرق إلى العوامل التي تؤدي إلى ظهور وتطور التصحر في كازاخستان والتي ترتبط بشكل رئيسي بأنشطة اقتصادية على غرار تربية الماشية والفلاحة والتنقيب والمنشآت الصناعية والعسكرية والمدنية والري وتنظيم مدافن النفايات حول المستوطنات وتلوث التربة والمياه الجوفية بالمواد السامة وآثار النقل دون إغفال إشكالية ندرة الموارد المائية وجودتها. كما تناول العرض التدابير المتخذة في كازاخستان للحد من العواقب الاجتماعية والاقتصادية لعمليات التصحر والمؤشرات الرئيسية للانتقال إلى الاقتصاد "الأخضر" وأهداف المشروع الوطني "كازاخستان الخضراء".

كما تمّ تقديم التدقيق في التصحر على أنّه عملية تقييم وتحليل الأنشطة والاستراتيجيات التي تهدف إلى منع أو الحد من تصحر الأراضي مع التطرق إلى أهم المراحل والأعمال الرقابية في التدقيق البيئي وكذلك أبرز التوصيات لتحسين الوضع البيئي استنادًا إلى نتائج عمليات التدقيق البيئي والتي تمثلت في تعزيز كفاءة الطاقة من خلال إدخال التقنيات الحديثة للطاقة المتجددة ونشر الثقافة البيئية وحماية البيئة من خلال إنشاء المحميات الطبيعية والمحافظة عليها والترفيه في استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي من أجل تطوير خريطة تفاعلية للمخاطر البيئية وتعديل قانون المياه والتشريعات الأخرى المتعلقة بإدارة المياه وإرساء حوافز للمشاريع "الخضراء".

✓ العرض الخامس: تجربة جهاز الرقابة البرتغالي في الرقابة على مجابهة التصحر

تمّ تقديم هذا العرض عن بعد وتناول التجربة البرتغالية في الرقابة على مجابهة التصحر من خلال التطرق في الجزء الأول إلى تعريف ظاهرة التصحر وارتباطها بالتغير المناخي إذ يعزز كل منهما الآخر. والتأكيد على أنّها متنامية في البرتغال وإسبانيا وأجزاء أخرى من العالم. وتناول الجزء الثاني منهج وأعمال التدقيق المتعلقة بالتصحر وحرائق الغابات والمنجزة ثلاثة منها سنة 2019 ومهمة تدقيق سنة 2021 ومهمتي تدقيق سنة 2022. أمّا الجزء الثالث فقد تمّ تخصيصه لعرض البرنامج الوطني لمجابهة التصحر ونتائج تدقيقه. حيث ولئن استند إلى بحوث جيدة وخطوط عمل ذات صلة، فإنّ حوكمته وتمويله ورصده ونتائجه لم تكن بالفعالية. وقد تمّ إصدار توصيات في هذا الخصوص تتماشى مع أجندا الأمم المتحدة لسنة 2030، وضبط إجراءات ملموسة ومصادر تمويل محدّدة، وتعزيز التنسيق وإنشاء عمليات رصد وتقييم فعالة.

وإثر الانتهاء من تقديم ومناقشة العروض تمّ بتاريخ 13 جوان/يوليو 2024 اختتام فعاليات هذا الملتقى، اغتنم وفد الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الفرصة لعقد جلسة عمل بتاريخ 14 جوان/يونيو 2024 مع ممثل منظمة الأسوساي للنظر في تقدّم تنفيذ اتفاقية التعاون الثنائية بين الطرفين.



محضر الاجتماع التنسيقي الدوري
الأول بين رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة
للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لسنة ٢٠٢٤
المنعقد بمقر الديوان العام للمحاسبة
بالمملكة العربية السعودية
يوم ١١ سبتمبر ٢٠٢٤

**محضر الاجتماع التنسيقي الدوري الأول بين رئاسة المجلس التنفيذي
والأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لسنة ٢٠٢٤
المنعقد بمقر الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية
يوم ١١ سبتمبر ٢٠٢٤**

عملا بما جاء في النقطة (أ) من الفقرة الرابعة من وثيقة قواعد وضوابط العمل بين رئاسة المنظمة والأمانة العامة ونظام متابعة الأنشطة التي نصت على "إقرار عقد اجتماع دوري يجمع رئاسة المنظمة والأمانة العامة يخصص لمتابعة نشاط المنظمة" وبعد التشاور بين الأمانة العامة والديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية رئيس المجلس التنفيذي تم عقد الاجتماع الدوري التنسيقي الأول بين رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة يوم الأربعاء ١١ ديسمبر ٢٠٢٤ للنظر في بنود جدول الأعمال الذي تم الاتفاق عليه مسبقا وقد شارك في الاجتماع كل من:

ممثلا عن:	اسم المشارك	الوظيفة
رئاسة المجلس التنفيذي: الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية	الأستاذ/ سلطان بن مرزوق العتيبي	مدير عام العلاقات الدولية
	الأستاذ/ زيد بن إبراهيم القعيط	أخصائي تعاون دولي
الأمانة العامة	الأستاذ/ فيصل ماني	مشرف عام
	الأستاذ/ عبد الباسط مبروكي	مدير عام

افتتح الاجتماع الأستاذ سلطان بن مرزوق العتيبي. الذي رحب بوفد الأمانة العامة شاكرًا الجهود التي يبذلونها لتنفيذ أنشطة المنظمة وأشاد بأهمية هذه الاجتماعات وما أفضت إليه من تطور على مستوى التنسيق بين رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة.

البند الأول: إقرار جدول الأعمال

بعد استعراض جدول الأعمال تم إقراره وفق التالي بعد حذف بند ما يستجد من أعمال:

- ١- المصادقة على مشروع جدول الأعمال.
- ٢- متابعة التقدم في تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي منذ الاجتماع ٦٧.
- ٣- متابعة التقدم في تنفيذ باقي اللقاءات التدريبية والعلمية لسنة ٢٠٢٣ واللقاءات التدريبية والعلمية لسنة ٢٠٢٤.
- ٤- متابعة تقدم تنفيذ مهام وأنشطة مختلف هيكل ولجان وفرق عمل المنظمة.
- ٥- الاعداد لاجتماعات لجان المنظمة.
- ٦- متابعة التقدم في المسابقة الرابعة عشرة للبحث العلمي.
- ٧- الاعداد للاجتماع الثامن والستين للمجلس التنفيذي.
- ٨- متابعة التقدم في برنامج الزمالة العربي.
- ٩- متابعة تقدم المبادرة التطويرية بشأن الاحتفال بالعمل الرقابي.
- ١٠- متابعة تقدم أشغال فريق عمل تقديم تصور لهيكله اللجان وعددها ومهامها.
- ١١- النظر في مقترح إرساء آلية لمتابعة تمثيل الأجهزة للمنظمة في لجان وفرق عمل الإنتوساي.
- ١٢- الإفادة بنتائج الزيارة الاستطلاعية التي قام بها فريق من الأمانة العامة إلى مقر منظمة الأفروساي - إ.

- 13- متابعة مشاركة الأمانة العامة في كل من ندوة " استقلالية الأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأربوساي " وورشة " الوساطة لرفع مستوى الدعم للأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأربوساي ".
1٤- متابعة مشاركة الأمانة العامة في ورشة عمل حول " دور الأجهزة العليا للرقابة في مجابهة التصحر".
١٥- تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم.

البند الثاني: متابعة التقدم في تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي منذ الاجتماع ٦٧.

في إطار متابعة التقدم في تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي منذ الاجتماع ٦٧، تم استعراض جدول التقدم في تنفيذ قرارات المجلس (مرفق ١) مع مناقشة بعض المواضيع التي فيها بعض الإشكاليات من أهمها موضوع كيفية تنفيذ قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠٢٣/٤٠٥ المتعلق بتسمية الأجهزة الأعضاء التي ستشارك في هياكل ولجان وفرق عمل الإنتوساي بصفة ممثل المنظمة وتم الاتفاق على أن تقوم الأمانة العامة بمراسلة هذه اللجان ومراسلة الأمانة العامة للإنتوساي.

البند الثالث: متابعة التقدم في تنفيذ باقي اللقاءات التدريبية والعلمية لسنة ٢٠٢٣ واللقاءات التدريبية والعلمية لسنة ٢٠٢٤.

في إطار تنفيذ باقي اللقاءات التدريبية والعلمية للعام ٢٠٢٣ منذ الاجتماع ٦٧ للمجلس التنفيذي واللقاءات التدريبية والعلمية لعام ٢٠٢٤، تم استعراض جدول اللقاءات المبرمجة وآخر ما استجد في تنفيذها لمتابعتها (مرفق ٢).

البند الرابع: متابعة تقدم تنفيذ مهام وأنشطة مختلف هياكل ولجان وفرق عمل المنظمة.

في إطار متابعة تنفيذ مهام وأنشطة هياكل ولجان وفرق عمل المنظمة تم تقديم لمحة حول متابعة ما تم إنجازه من المهام والأنشطة إلى حدود هذا الاجتماع.

البند الخامس: الأعداد لاجتماعات لجان المنظمة.

في إطار الاستعداد لعقد الاجتماع الثامن والستين للمجلس التنفيذي، تم استعراض البرمجة المتعلقة بعقد اجتماعات اللجان.

البند السادس: متابعة التقدم في المسابقة الرابعة عشرة للبحث العلمي.

في إطار متابعة المسابقة الرابعة عشرة للبحث العلمي، تم استعراض مراحل تقدم مسابقة البحث العلمي سألقة الذكر والتي وصلت إلى مرحلة تجميع تقويمات البحوث.

البند السابع: الأعداد للاجتماع الثامن والستين للمجلس التنفيذي.

في إطار الاستعداد لعقد الاجتماع الثامن والستين للمجلس التنفيذي الذي يستضيفه الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية خلال يومي ٢٧ و٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤، تم استعراض مدى التقدم في الإعداد لهذا الاجتماع وجاري الآن التنسيق لضبط جدول أعمال المجلس في أسرع وقت ممكن.

البند الثامن: متابعة التقدم في " زمالة المراجع المعتمد للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة".

في إطار متابعة النقطة السابعة من قرار المجلس رقم ٢٠٢٣/٣٩٣ (م.ت ٦٧) " التي قرّر فيها المجلس التنفيذي تكليف الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية بإعداد مكونات البرنامج المشار إليه من خلال أحد بيوت الخبرة المتخصصة، أخذا بالاعتبار تجربة الجهاز الليبي وغيره من الأجهزة الأعضاء تمهيدا لعرض البرنامج مكتملا وكذلك مقترح تعديل النظام الأساسي للمنظمة بإضافة مقعد ضمن أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة للجهاز الذي سيستضيف البرنامج والعرض بذلك على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم استعدادا لرفعها إلى الجمعية العامة"، أفاد ممثل رئيس المجلس التنفيذي أنه سيتم عرض البرنامج في صيغته النهائية على أنظار لجنة تنمية القدرات في اجتماعها القادم.

البند التاسع: متابعة تقدم المبادرة التطويرية بشأن الاحتفال بالعمل الرقابي.

في إطار تنفيذ النقطة الثالثة من قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠٢٣/٤٠٧ (م.ت ٦٧) الذي كلف فيه المجلس التنفيذي الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية بصفته رئيساً له بإعداد خطاب بالتنسيق مع الأمانة العامة لإحاطة جامعة الدول العربية علماً بقرار الجمعية العامة المتعلق بتخصيص يوم للاحتفال بالعمل الرقابي يوافق تاريخ ٢٤ مايو من كل سنة، وتوجيه ذلك الخطاب إلى الجامعة العربية عبر وزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية، اقترحت الأمانة العامة مشروعاً للخطاب وتمّ التنسيق من أجل توجيهه إلى جامعة الدول العربية عبر وزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية.

البند العاشر: متابعة تقدم أشغال فريق عمل تقديم تصور لهيكله اللجان وعددها ومهامها.

تنفيذاً للقرار رقم ٢٠٢٣/٤٠٦ (م.ت ٦٧) والذي أوصى فيه المجلس التنفيذي فريق العمل المكلف بتقديم تصور لهيكله اللجان وعددها ومهامها برئاسة الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية وعضوية الأجهزة الأعضاء بكل من المغرب والكويت والعراق وليبيا والأمانة العامة بمواصلة أعماله، عقد الفريق خلال السنة الجارية اجتماعين عن بعد تم خلالهما الاطلاع على نتائج تحليل الاستبيان الذي قام الفريق بإعداده وتوزيعه على رؤساء اللجان والمقررين وتكفل المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية -مشكورا- بتحليل الإجابات والذي تم انطلاقاً منه الاتفاق المبدئي على المقترحات التي سيتم دراستها خلال الاجتماع الحضوري للفريق الذي استضافه الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية -مشكورا- خلال الفترة من ٠٨ إلى ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤. كما تم إعداد الدراسة المكلف بها الفريق ووضع اللمسات الأخيرة على صياغتها النهائية وسيتم تقديمها للمجلس التنفيذي في اجتماعه الثامن والستين.

البند الحادي عشر: النظر في مقترح إرساء آلية متابعة تمثيل الأجهزة للمنظمة في لجان و فرق عمل الإنتوساي.

قرر المجلس التنفيذي في قراره رقم ٢٠٢٣/٤٠٥ (م.ت ٦٧) اعتماد قائمة الترشيحات لتمثيل المنظمة في هيكل ولجان و فرق عمل الإنتوساي وسعيًا لحسن تمثيل المنظمة وتحديدًا لصلاحيات مختلف هيكل المنظمة المتداخلة في هذا الموضوع ولتنظيم عملية تمثيل المنظمة في مختلف هيكل ولجان و فرق عمل الإنتوساي وبعد ورود بعض الاستفسارات من بعض الأجهزة المترشحة حول المطلوب منها وكيفية التنسيق، ولتحديد ما هو مطلوب من جميع الأطراف المتداخلة في هذا الموضوع (المجلس التنفيذي، الأمانة العامة، الأجهزة الأعضاء الممثلة للمنظمة)، قامت الأمانة العامة بإحاطة رئاسة المجلس علماً بمبادرتها المتمثلة في مقترح لإرساء آلية لمتابعة تمثيل المنظمة في مختلف هيكل ولجان و فرق عمل منظمة الإنتوساي سيتم عرضها على الأجهزة الأعضاء بالمنظمة لرصد آراءهم تمهيداً لعرضها على المجلس التنفيذي.

البند الثاني عشر: الاستفادة بنتائج الزيارة الاستطلاعية التي قام بها فريق من الأمانة العامة إلى مقر منظمة الأفروساي -إ.

في إطار تجسيد أحد مجالات التعاون الثنائي المنصوص عليها ضمن الاتفاقية المبرمة بين المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) والمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الإنجليزية (الأفروساي-إ) منذ سنة ٢٠١٩ والمتعلق أساساً بتعزيز الدعم للأمانة العامة، أدى وفد من المنظمة العربية لزيارة استطلاعية إلى مقر الأمانة العامة للأفروساي-إ وذلك خلال الفترة الممتدة من ٤ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠٢٤. وتم استعراض التقرير الذي أعده وفد الأمانة العامة والمتعلق بنتائج الزيارة ومناقشة ما جاء فيه.

البند الثالث عشر: متابعة مشاركة الأمانة العامة في كل من ندوة "استقلالية الأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأرابوساي" وورشة "الوساطة لرفع مستوى الدعم للأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأرابوساي"

في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الأرابوساي ومبادرة تنمية الإنتوساي، شاركت الأمانة العامة في كل من ندوة حول "استقلالية الأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأرابوساي" وورشة حول "الوساطة لرفع مستوى الدعم للأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأرابوساي" بالمملكة المغربية خلال الفترة من ٠٣ إلى ٠٦/٠٦/٢٠٢٤. وتم استعراض التقريرين الذين أعدهما ممثل الأمانة العامة.

البند الرابع عشر: متابعة مشاركة الأمانة العامة في ورشة عمل حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في مجابهة التصحر"

تنفيذا لقرار المجلس رقم ٢٠٢٣/٣٩٤ (م.ت ٦٧) الذي أذن فيه بتسريع تنفيذ الأنشطة الجارية التي نصت عليها مذكرة التفاهم الممضاة بين الأرابوساي والأسوساي وتدارك التأخير الحاصل من خلال الاتفاق نهائيا على برنامج عمل يغطي الفترة المتبقية إلى حدّ جويلية ٢٠٢٥، شاركت الأمانة العامة في ورشة عمل حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في مجابهة التصحر" بجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة من ١١ إلى ١٣/٠٦/٢٠٢٤. وتم استعراض تقرير بنتائج مشاركة الأمانة العامة للمنظمة في الورشة سالفه الذكر.

البند الخامس عشر: تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم

بناء على النقطة الأولى من الفقرة الرابعة من وثيقة قواعد وضوابط العمل بين رئاسة المنظمة والأمانة العامة ونظام متابعة الأنشطة التي نصت على أن "تحدّد دورية الاجتماع مبدئياً بستة أشهر (اجتماعين في السنة). ويجوز زيادة وتيرة الاجتماعات كلما دعت الحاجة لذلك ويمكن عقدها حضورياً أو عن بعد" وبعد المناقشة تم الاتفاق على أن يتم عقد الاجتماع التنسيقي الثاني لسنة ٢٠٢٤ يومي ٢٥ و٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤ على هامش اجتماع المجلس التنفيذي الثامن والستين الذي يستضيفه الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية.

ممثل نائب الأمين العام للمنظمة

الأستاذ/ فيصل ماني

ممثل رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة

الأستاذ/ سلطان بن مرزوق العتيبي

متابعة تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي 67

ملاحظات	متابعة التنفيذ	قرارات المجلس
	تم تعميم التوصيات	<p>القرار رقم 2023/393 م.ت (67): تقرير لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في اجتماعها الثاني والعشرين والثالث والعشرين.</p> <p>1. الثناء على جهود جميع الأجهزة وهيكل المنظمة التي تولت تنظيم اللقاءات التدريبية المدرجة ضمن خطة عمل العام 2022 والمستكملة في مستهل العام 2023 (مرفق 5) والخطة التدريبية لعام 2023 وأوصت باعتماد تقارير اللقاءات المنفذة وتعميم التوصيات المضمنة بالتقارير على الأجهزة الأعضاء للاستفادة منها.</p>
	<p>تم تنفيذ الدورة خلال الفترة من 02 إلى 2024/07/05</p> <p>في انتظار تدول الموضوع في اجتماع اللجنة علما وان في توصيات ورشة العمل تم اقتراح ورشة عمل أخرى تكون لفائدة نفس المشاركين- لاكتساب مهارات تقنية (ورشة تتضمن نشاطا أولا حول تصميم وإنتاج المحتوى الرقمي ونشاطا ثانيا حول التدريب الإعلامي "media-training") بغية تكوين فريق من الخبراء على مستوى الأرابوساي</p>	<p>2. فيما يتعلق بالخطة التشغيلية للجنة لعام 2024، وافق المجلس على ما يلي:</p> <p>- التنسيق مع لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية لتنفيذ ورشة عمل حول "إعداد مدربين على نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة (ISAM)" خلال الربع الثاني من العام 2024.</p> <p>- بالنسبة للأولوية 4.2 (دعم قدرات الأجهزة في التواصل مع الجهات ذات العلاقة) النظر في برمجة نشاط للعام 2024 إثر انتهاء ورشة العمل حول آليات تطوير استراتيجية للتواصل مع أصحاب المصلحة المزمع تنفيذها من قبل المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية خلال مُوقف شهر ديسمبر 2023.</p>

<p>لتطوير وتتبع وتقييم استراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة لدى أجهزتهم ومساندة المنظمة في المجال.</p>	
<p>تم إرسال خطابات الشكر</p>	<p>3. تقديم الشكر والثناء للأجهزة المستضيفة للقاءات وحثها على الالتزام بتنفيذ اللقاءات التدريبية والعلمية المندرجة ضمن خطة عمل المنظمة للعام 2024 خلال الربع الأول والثاني والثالث من السنة.</p>
<p>قام ديوان المحاسبة بدولة الكويت بإرسال مقترح تعديل والأمانة العامة بصدد دراسة المقترح ووضع مرئياتها حوله</p>	<p>4. تفويض الأمانة العامة للتنسيق مع ديوان المحاسبة بدولة الكويت لوضع مشروع ضوابط تتعلق بإعداد العروض الخاصة بتجارب الأجهزة المقدمة خلال اللقاءات التدريبية والعلمية وعرضه على اللجنة.</p>
<p>تم إرسال خطابات الشكر وتعميم توصيات اللقاء</p>	<p>5. تقديم الشكر والثناء للجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية لتنفيذه لقاء التعلم الإلكتروني حول موضوع "معايير الإنتوساي -رقابة الالتزام " واعتماد تقرير اللقاء وتعميم ما ورد فيه من توصيات على الأجهزة الأعضاء بالمنظمة.</p>
<p>قامت الأمانة العامة بإعادة مخاطبة الأجهزة ولم تتلقى أي رد</p>	<p>6. إعادة مخاطبة الأجهزة الأعضاء بالمنظمة لحثها على تقديم تقارير قياس أدائها وفق إطار SAI PMF.</p>
<p>تمت المشاركة في ورشة عمل "دور الأجهزة العليا حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في مجابهة التصحر" في الصين وعقد لقاء تنسيقي مع ممثل الأمانة العامة للأسوساي بحضور مديرة العلاقات العامة بالجهاز الصيني (مرفق محضر جلسة العمل).</p>	<p>7. بعد اطلاعه على تقرير متابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية الممضاة مع الأسوساي، الإذن بتسريع تنفيذ الأنشطة الجارية التي نصت عليها مذكرة التفاهم وتدارك التأخير الحاصل من خلال الاتفاق نهائيا على برنامج عمل يغطي الفترة المتبقية إلى حدّ جويلية 2025 تقع المصادقة عليه من قبل المجلس التنفيذي لكلّ منظّمة. والإذن بإطلاق مبادرة في مجال التدقيق التعاوني طبقا لما نصت عليه مذكرة التفاهم وذلك في إطار موضوع رقابي يحظى باهتمام مشترك.</p>

	<p>القرار رقم 2023/394 م.ت (67): تقرير لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة في اجتماعها الثاني والعشرين.</p>
<p>تم تحيين الدليل ونشره على موقع المنظمة وفي انتظار دمج الأدلة</p>	<p>1. الاذن بمواصلة عملية تحديث دليل مراجعة ضمان الجودة من قبل نظير بعد أن تمّ نشر المعيار 140 من قبل الإنتوساي إثر تحديثه، واستيعاب الدليل عند عملية التحديث للدليل الإقليمي لمراجعة ضمان الجودة تفاديا لتعدد الأدلة ذات أهداف متقاربة.</p>
<p>في طور الإنجاز</p>	<p>2. تكليف رئاسة اللجنة والأمانة العامة بإعداد جدول المراجعات المقترحة لمختلف الإصدارات المهنية المتعلقة بالأدلة الإرشادية 1900، 1950 و5200، والمبدأ 20 وإخراجها في نسخ محدّثة طبقا للإخراج الفني المعتمد من قبل الإنتوساي على أن يتم اعتمادها من اللجنة ونشرها بموقع المنظمة.</p>
<p>تم تعميم التوصيات</p>	<p>3. اعتماد تقرير اللقاء التدريبي حول "تدريب كوادر على مراجعة النظير" والإذن بتعميم توصياته على الأجهزة الأعضاء للاستفادة منها.</p>
<p>في طور الإنجاز</p>	<p>4. اعتماد مذكرة المفاهيم بخصوص مراجعة أعمال الترجمة بالتعاون مع لجنة المعايير للانتوساي وتفويض رئيس اللجنة ونائبه والأمانة العامة مواصلة هذا المشروع.</p>
	<p>القرار رقم 2023/395 م.ت (67): تقرير لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة في اجتماعها التاسع</p>
<p>تم تعميم التوصيات</p>	<p>1. اعتماد نتائج مشاركة المنظمة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2023 والتوصيات المنبثقة عنها التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - وضع وتحديث الأطر التشريعية الملأئمة لإدارة حالات الطوارئ الصحية؛ - إرساء أنظمة الإنذار المبكر للتصدي للكوارث والتخفيف من المخاطر وتقييمها بشكل دوري؛ - تفعيل ومأسسة آليات التنسيق متعدد القطاعات بين كافة الجهات المعنية للاستجابة للطوارئ الصحية وبناء الشراكات بين الأطراف ذات الصلة؛ - قيادة وزارات الصحة لعملية التواصل أثناء حالات الطوارئ الصحية بالتعاون مع القنوات الإعلامية؛ - توفير الكوادر الصحية المدربة والموارد المالية المطلوبة بشكل مستدام ورفع كفاءة استخدامها لضمان جودة وشمولية خدمات الرعاية الصحية؛ - إشراك المجتمعات في عمليات تقييم المخاطر الصحية وتصميم برامج مجابهتها؛

	<p>- استمرار قيام أجهزة الرقابة في البلدان العربية بالتدقيق بعمل أنظمة الصحة وتشجيع أصحاب المصلحة على الانخراط بها والتفاعل مع نتائجها.</p> <p>والإذن بتعميمها على الأجهزة الأعضاء للاستفادة منها.</p>
تم نشر التقرير على موقع المنظمة	2. اعتماد تقرير اجتماع مرحلة رقابة الجودة على نتائج التدقيق لمهمة الرقابة التعاونية حول الهدف الفرعي 4-1 "التعلم الجيد" والإذن بنشره للاستفادة من مخرجاته.
تم نشر الورقة البحثية على موقع المنظمة	3. اعتماد الورقة البحثية في موضوع "دور الأجهزة العليا في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة" والإذن بنشرها للاستفادة منها.
تم نشر المنهجية على موقع المنظمة	4. اعتماد المنهجية المتبعة في إنشاء قاعدة بيانات التقارير البيئية ومنصة تقاسم أفضل الممارسات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وعناصر المصفوفة المتعلقة بها والإذن بنشرها للاستفادة منها.
تم نشر قصص النجاح على موقع المنظمة	5. الإذن بنشر قصص نجاح المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان والجهاز المركزي للحسابات بجمهورية مصر العربية في رقابتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإرجاء نشر قصتي نجاح ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية والديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية للأخذ بعين الاعتبار ملاحظات فريق التقييم.
- تم الإنجاز	6. اعتماد مقترحات تطوير تعاون اللجنة مع الهياكل الدولية الناشطة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة التالية:
- تم تنفيذ الندوة وشاركت كل من الأمانة العامة واللجنة	- توجيه خطاب تحفيزي للأجهزة العربية للمشاركة في أنشطة مجموعة عمل الإنتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية.
	- تنظيم ندوة مشتركة مع الأسوساي حول موضوع التصحر (نهاية 2024).
	القرار رقم 2023/396 م.ت (67): تقارير لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات للمنظمة حول اجتماعها الثاني والثالث والملتقى السنوي الأول.
تم توجيه خطاب الشكر	1. توجيه الشكر لمجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات بالأوروساي على مبادرتها بإتاحة استخدام منصتها الخاصة بالتدريب والتعلم في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات لفائدة منتسبي الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية.

<p>تم إعداد الإستبيان وتعميمه على الأجهزة وفي طور تجميع الإجابات</p>	<p>2. تكليف فريق مشروع ضبط الاحتياجات التدريبية بإعداد استبيان لاستكشاف الخبرات في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات وتعميمه بالتنسيق مع الأمانة العامة على الأجهزة الأعضاء.</p>
<p>تم الإنجاز</p> <p>تم مراسلة الأجهزة الأعضاء وتلقت الأمانة العامة عدد من الردود المتضمنة لبعض المقترحات وجاري تجميعها</p> <p>تم مراسلة الأجهزة الأعضاء وتلقت الأمانة العامة عدد من الردود المتضمنة لبعض المقترحات وجاري تجميعها</p> <p>تم إعداد مسودة وهي في طور الإثراء والتطوير</p>	<p>القرار رقم 2023/399 م.ت (67): النظر في تقارير اللجنة الدائمة لشؤون المجلة.</p> <p>اعتماد التوصيات المقدمة من اللجنة التالي ذكرها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإذن بإعداد دراسة لتحويل مجلة الرقابة المالية إلى مجلة محكمة ذات قيمة علمية وأكاديمية يتولى إعدادها أعضاء اللجنة. - تكليف اللجنة بمراجعة قواعد وضوابط إعداد مجلة الرقابة المالية وتقديم تصور حول ذلك إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم. - الإذن بإعداد تصور لتطوير محتوى المجلة وتبويب أقسامها وعرضه على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم. - الإذن للجنة بإعادة النظر في معايير وقواعد تقييم المقالات وخاصة الضوابط المتعلقة بتقييم المقالات المعدة للنشر من قبل الأجهزة المكلفة بذلك، ومعايير تقويم المقالات المترجمة وعرض مقترح بذلك على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.
<p>تم مراسلة محكمة الحسابات بجمهورية جيبوتي رسميا ومحاولة فتح قنوات التواصل معها لكن دون أي إجابة</p>	<p>القرار رقم 2023/401 م.ت (67): اعتماد الحساب الختامي لسنة 2022</p> <ul style="list-style-type: none"> - تواصل الأمانة العامة مع محكمة الحسابات بجمهورية جيبوتي حول تسديد مساهماتها إلى المنظمة.
	<p>القرار رقم 2023/402 م.ت (67): اعتماد الموازنة التقديرية لسنة 2024</p>

<p>تم إبرام الاتفاقية مع الجهاز العراقي وطلب الوثائق الضرورية بعد أن تم إجراء اجتماع تنسيقي وجاري التنسيق لإتمام المهمة.</p>	<p>1. مهمة مراجعة ضمان الجودة بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق.</p>
<p>تم الإعلان عن طلب العروض لإنجاز الدراسة</p>	<p>2. إعداد دراسة عن طريق مكتب دراسات حول مشروع "إنشاء قاعدة مواد معرفية خاصة بتنمية القدرات المؤسسية وإتاحتها على موقع المنظمة"</p>
<p>وجاري التنسيق لإتمام تنفيذ هذه المهمة</p>	<p>3. تنفيذ مهمة رقابية نموذجية تتعلق بالرقابة المالية وفقا لدليل الرقابة المالية المعدّ من قبل المنظمة (مرحلة التنفيذ)</p>
<p>تم إعداد ملف المواصفات الوظيفية من قبل الأمانة العامة الخاص بمنظومة متابعة المخطط الإستراتيجي وسيتم تعميمه على الأجهزة الأعضاء باللجان لإبداء الرأي وتقديم مقترحاتهم حوله</p>	<p>4. اقتناء منظومة معلوماتية لمتابعة المخطط الإستراتيجي</p>
<p>تلقت الأمانة العامة الدراسة المشار إليها وهي بصدد بلورة موقف مما ورد فيها</p>	<p>5. تكليف ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق بإعداد دراسة حول استعمال المنظمة لعملة تقييم موحّدة بدلا من الدولار الأمريكي</p>
<p>تم النشر</p>	<p>القراررقم 2023/404 م.ت (67): عرض تقارير الأجهزة الأعضاء عن مشاركتها في أعمال لجان ومجموعات العمل المنبثقة عن منظمة الانتوساي الإذن للأمانة العامة بنشر التقارير المعروضة على موقع المنظمة على شبكة الانترنت.</p>
<p>تم مراسلة الأجهزة لإعلامها بتمثيلها رسميا للمنظمة وتم التواصل مع الإنتوساي</p>	<p>القراررقم 2023/405 م.ت (67): تسمية الأجهزة الأعضاء التي ستشارك في هياكل ولجان وفرق عمل الإنتوساي بصفة ممثل المنظمة</p>

	<p>القرار رقم 2023/407 م.ت (67): متابعة المبادرات التطويرية المقترحة من ديوان المحاسبة بدولة قطر</p>
<p>تم نشرها على موقع المنظمة</p>	<p>1. بخصوص إتاحة منهجية المراجعة على المشاريع الرأسمالية العمومية المطوّرة من قبل ديوان المحاسبة بدولة قطر لفائدة الأجهزة العربية، اعتماد الخطة التفصيلية والنسخة الالكترونية من المنهجية المذكورة والإذن بإدراجها على موقع المنظمة.</p>
<p>في طور الإنجاز</p>	<p>2. اعتماد ما تم إنجازه من مراحل لإنشاء موقع إلكتروني خاص بمجلة الرقابة المالية والطلب من الأمانة العامة وديوان المحاسبة بدولة قطر لاستكمال بقية الإجراءات.</p>
<p>تم مراجعة عدد الربع الأول من مجلة الإنتوساي من طرف الجهاز العراقي وفي انتظار مراجعة عدد آخر</p>	<p>القرار رقم 2023/409 م.ت (67): ترجمة أعداد المجلة الدولية للمراجعة الحكومية التي تصدرها منظمة الإنتوساي إلى اللغة العربية</p> <p>بعد اطلاع المجلس على المذكرة المقدمة من الأمانة العامة، قرّر تكليف كل من الأمانة العامة وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق بعد ابداء استعداده مشكورا، لمراجعة الترجمة التي ستقدمها منظمة الانتوساي لبعض الأعداد من "المجلة الدولية للمراجعة الحكومية" للتأكد من دقتها، وإفادة المجلس التنفيذي بنتائج تلك المراجعات.</p>
	<p>القرار رقم 2023/410 م.ت (67): تعديل نموذج شهادة المشاركة في اللقاءات العلمية والتدريبية</p>
<p>تم تسليم الشهادات لأصحابها تم إرسال النموذج لجميع الأجهزة وجاري تجميع الملاحظات والمقترحات</p>	<p>1. تسليم جميع الشهادات وفق النموذج المعتمد لدى المنظمة للمشاركين في جميع اللقاءات التي نفذت سنة 2023 ولم تسلم شهاداتها.</p> <p>2. تكليف الأمانة العامة بتعميم نموذج شهادة المشاركة المقدم من الجهاز الأردني (مرفق 28) على جميع الأجهزة الأعضاء من أجل أخذ رأيهم حوله، على أن يتم عرض النموذج النهائي على أنظار المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم للاعتماد.</p>



1. متابعة تقدّم تنفيذ باقي اللقاءات التدريبية والعلمية لسنة 2023

متابعة تقدّم تنفيذ الأنشطة (إلى يوليو 2024)	الجهاز المستضيف	النشاط	
- تم تنفيذ اللقاء بالجمهورية التونسية خلال الفترة 2023/12/29-25 - تم إعداد التقرير الختامي وسيتم عرضه على اللجنة خلال اجتماعها القادم.	الأمانة العامة للمنظمة العربية	اللقاء التدريبي حول إعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية	1
- تم تنفيذ ورشة العمل بالمملكة المغربية خلال الفترة 2023/12/21-19. - تم إعداد التقرير الختامي وسيتم عرضه على اللجنة خلال اجتماعها القادم.	المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية	ورشة عمل حول إعداد وتنفيذ استراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة في الأجهزة الرقابية	2
- تم تنفيذ اللقاء بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2023/12/21-17 - تم إعداد التقرير الختامي وسيتم عرضه على اللجنة خلال اجتماعها القادم.	الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية	اللقاء العلمي حول الرقابة على الحكومة الإلكترونية	3

2. متابعة تقدّم تنفيذ اللقاءات التدريبية والعلمية لسنة 2024

متابعة تقدّم تنفيذ اللقاءات (إلى يوليو 2024)	الجهاز المستضيف	اللقاء التدريبي أو العلمي	
-تم تحديد الفترة للتنفيذ: 20 - 24/10/2024 -قامت الأمانة العامة بتعميم خطاب الدعوة إلى المشاركة على الأجهزة الأعضاء بتاريخ 2024/07/08 وفي انتظار ضبط العدد النهائي للمشاركين.	ديوان المحاسبة بدولة الكويت	اللقاء التدريبي حول موضوع "التحليل المالي"	1
-تم تنفيذ اللقاء بالجمهورية التونسية خلال الفترة 22-26/04/2024 - تم إعداد التقرير الختامي وسيتم عرضه على اللجنة خلال اجتماعها القادم.	محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية	اللقاء التدريبي "تحديد الاحتياجات التدريبية"	2
-تم تحديد الفترة للتنفيذ: 1-5/09/2024 -تم تعميم خطاب الدعوة إلى المشاركة على الأجهزة الأعضاء وفي انتظار ضبط العدد النهائي للمشاركين.	الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية	اللقاء التدريبي "التحول من الأساس النقدي إلى الاستحقاق"	3
-تم تنفيذ اللقاء بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 7-11/07/2024 -تم إعداد التقرير الختامي وسيتم عرضه على اللجنة خلال اجتماعها القادم.	الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	اللقاء العلمي "الطرق الحديثة للرقابة على الأنظمة المعلوماتية"	4



محضر الاجتماع التنسيقي الدوري
الثاني بين رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة
للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للعام ٢٠٢٤
المنعقد بمقر الديوان العام للمحاسبة
بالمملكة العربية السعودية.
يومي ٢٤ و ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٤

محضر الاجتماع التنسيقي الدوري
الثاني بين رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة
للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للعام ٢٠٢٤
المنعقد بمقر الديوان العام للمحاسبة
بالمملكة العربية السعودية.
يومي ٢٤ و٢٥ نوفمبر ٢٠٢٤

عملا بما جاء في النقطة (أ) من الفقرة الرابعة من وثيقة قواعد وضوابط العمل بين رئاسة المنظمة والأمانة العامة ونظام متابعة الأنشطة التي نصت على "إقرار عقد اجتماع دوري يجمع رئاسة المنظمة والأمانة العامة يخصص لمتابعة نشاط المنظمة" وبعد التشاور بين الأمانة العامة والديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية رئيس المجلس التنفيذي تم عقد الاجتماع الدوري التنسيقي الثاني بين رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة على هامش الاجتماع الثامن والستين للمجلس التنفيذي يومي ٢٤ و٢٥ نوفمبر ٢٠٢٤ للنظر في بنود جدول الأعمال الذي تم الاتفاق عليه مسبقا وقد شارك في الاجتماع كل من:

ممثلا عن:	اسم المشارك	الوظيفة
رئاسة المجلس التنفيذي: الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية	الأستاذ/ سلطان بن مرزوق العتيبي	مدير عام العلاقات الدولية
الأمانة العامة	الأستاذ/ فيصل ماني	مشرف عام
	الأستاذ/ عبد الباسط مبروكي	مدير عام
	الأستاذ/ منير خليفي	رئيس مصلحة التدريب والبحث العلمي
	الأستاذ/ عمر موسى	مكلف بمهمة لدى الأمين العام

افتتح الاجتماع الأستاذ سلطان بن مرزوق العتيبي. الذي رحب بوفد الأمانة العامة شاكرا الجهود التي يبذلونها لتنفيذ أنشطة المنظمة وأشاد بأهمية هذه الاجتماعات وما أفضت إليه من تطور على مستوى التنسيق بين رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة.

البند الأول: إقرار جدول الأعمال

بعد استعراض جدول الأعمال تم إقراره وفق التالي بعد حذف بند ما يستجد من أعمال:

- ١- المصادقة على مشروع جدول الأعمال.
- ٢- مواصلة النظر في تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي في اجتماعه ٦٧.
- ٣- متابعة أعمال لجان وهيكل المنظمة خلال الأعمال التمهيدية لاجتماع المجلس التنفيذي ٦٨.
- ٤- الاعداد للاجتماع الثامن والستين للمجلس التنفيذي للمنظمة.
- ٥- تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم.

البند الثاني: مواصلة النظر في تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي في اجتماعه ٦٧.

في إطار مواصلة متابعة التقدم في تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي منذ الاجتماع ٦٧، تم استعراض جدول التقدم في تنفيذ قرارات المجلس (مرفق ١) مع مناقشة بعض المواضيع المتعلقة بالتنفيذ.

البند الثالث: متابعة أعمال لجان وهيكل المنظمة خلال الأعمال التمهيدية لاجتماع المجلس التنفيذي ٦٨.

في إطار متابعة أعمال لجان وهيكل المنظمة التي تم تنفيذها واعدادها تمهيدا لاجتماع المجلس التنفيذي ٦٨، تم استعراض محاضر اجتماعات اللجان وبعد المناقشة أثنى الفريق المجتمع على الجهود المبذولة من كافة أعضاء ومقرري اللجان والقائمين عليها وأوصى بمزيد التنسيق لمنح اللجان مزيد من الوقت خلال تنفيذ اجتماعاتها لرفع مستوى الانجاز خاصة فيما يتعلق بالتنسيق بينها وبين لجنة المخطط الاستراتيجي ولجنة المتابعة وأوصى بتخصيص الربع الأخير من السنة لاجتماعات اللجان واجتماع المجلس التنفيذي ومحاولة توجيه الأجهزة الأعضاء لتنفيذ أنشطة المنظمة على امتداد الثلاث أرباع الأولى من السنة.

البند الرابع: الإعداد للاجتماع الثامن والستين للمجلس التنفيذي للمنظمة.

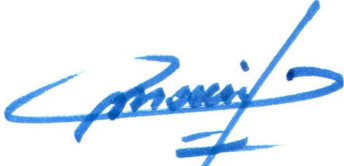
في إطار الاستعداد لعقد الاجتماع الثامن والستين للمجلس التنفيذي الذي يستضيفه الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية يومي ٢٧ و ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤، تم استعراض البنود المدرجة بجدول أعمال الاجتماع ودراسة المذكرات والمرفقات المعدة وبعد المناقشة أوصى الفريق بضرورة اختزال عرض البنود بسبب كثافة المادة المعروضة على أنظار المجلس والاكتفاء بملخصات خاصة فيما يتعلق بتقارير اللجان والهيكل.

البند الخامس: تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم

بناء على النقطة الأولى من الفقرة الرابعة من وثيقة قواعد وضوابط العمل بين رئاسة المنظمة والأمانة العامة ونظام متابعة الأنشطة التي نصت على أن "تحدّد دورية الاجتماع مبدئيًا بستة أشهر (اجتماعين في السنة). ويجوز زيادة وتيرة الاجتماعات

كلما دعت الحاجة لذلك ويمكن عقدها حضوريا أو عن بعد " تم الاتفاق على التنسيق بين رئاسة المجلس والأمانة العامة لتحديد موعد ومكان الاجتماع القادم.

ممثل نائب الأمين العام للمنظمة



الأستاذ فيصل ماني

ممثل رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة



الأستاذ سلطان بن مرزوق العتيبي

مواصلة متابعة تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي 67

ملاحظات	متابعة التنفيذ	قرارات المجلس
	تم تعميم التوصيات	<p>القرار رقم 2023/393 م.ت (67): تقرير لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في اجتماعها الثاني والعشرين والثالث والعشرين.</p> <p>1. الثناء على جهود جميع الأجهزة وهيكل المنظمة التي تولت تنظيم اللقاءات التدريبية المدرجة ضمن خطة عمل العام 2022 والمستكملة في مستهل العام 2023 (مرفق 5) والخطة التدريبية لعام 2023 وأوصت باعتماد تقارير اللقاءات المنفذة وتعميم التوصيات المضمنة بالتقارير على الأجهزة الأعضاء للاستفادة منها.</p>
	<p>تم تنفيذ الدورة خلال الفترة من 02 إلى 2024/07/05</p> <p>في انتظار تدول الموضوع في اجتماع اللجنة علما وان في توصيات ورشة العمل تم اقتراح ورشة عمل أخرى تكون لفائدة نفس المشاركين- لاكتساب مهارات تقنية (ورشة تتضمن نشاطا أولا حول تصميم وإنتاج المحتوى الرقمي ونشاطا ثانيا حول التدريب الإعلامي "media-training") بغية تكوين فريق من الخبراء على مستوى الأرابوساي لتطوير وتتبع وتقييم استراتيجية</p>	<p>2. فيما يتعلق بالخطة التشغيلية للجنة لعام 2024، وافق المجلس على ما يلي:</p> <p>- التنسيق مع لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية لتنفيذ ورشة عمل حول "إعداد مدربين على نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة (ISAM)" خلال الربع الثاني من العام 2024.</p> <p>- بالنسبة للأولوية 4.2 (دعم قدرات الأجهزة في التواصل مع الجهات ذات العلاقة) النظر في برمجة نشاط للعام 2024 إثر انتهاء ورشة العمل حول آليات تطوير استراتيجية للتواصل مع أصحاب المصلحة المزمع تنفيذها من قبل المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية خلال موفى شهر ديسمبر 2023.</p>

	التواصل مع أصحاب المصلحة لدى أجهزتهم ومساندة المنظمة في المجال.	
	تم إرسال خطابات الشكر	3. تقديم الشكر والثناء للأجهزة المستضيفة للقاءات وحثها على الالتزام بتنفيذ اللقاءات التدريبية والعلمية المندرجة ضمن خطة عمل المنظمة للعام 2024 خلال الربع الأول والثاني والثالث من السنة.
	قام ديوان المحاسبة بدولة الكويت بإرسال مقترح تعديل والأمانة العامة بصدد دراسة المقترح ووضع مرئياتها حوله	4. تفويض الأمانة العامة للتنسيق مع ديوان المحاسبة بدولة الكويت لوضع مشروع ضوابط تتعلق بإعداد العروض الخاصة بتجارب الأجهزة المقدمة خلال اللقاءات التدريبية والعلمية وعرضه على اللجنة.
	تم إرسال خطابات الشكر وتعميم توصيات اللقاء	5. تقديم الشكر والثناء للجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية لتنفيذه لقاء التعلم الإلكتروني حول موضوع "معايير الإنتوساي -رقابة الالتزام " واعتماد تقرير اللقاء وتعميم ما ورد فيه من توصيات على الأجهزة الأعضاء بالمنظمة.
	قامت الأمانة العامة بإعادة مخاطبة الأجهزة وتلقت ردودا حولتها إلى لجنة تنمية القدرات	6. إعادة مخاطبة الأجهزة الأعضاء بالمنظمة لحثها على تقديم تقارير قياس أدائها وفق إطار SAI PMF.
	تمت الاتفاق حول موعد لقاء رفيع المستوى المخصص لقادة الأجهزة العربية أو من يمثلهم حول موضوع "استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الرقابة" بجمهورية أذربيجان.	7. بعد اطلاعه على تقرير متابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية الممضاة مع الأسوساي، الإذن بتسريع تنفيذ الأنشطة الجارية التي نصت عليها مذكرة التفاهم وتدارك التأخير الحاصل من خلال الاتفاق نهائيا على برنامج عمل يغطي الفترة المتبقية إلى حدّ جويلية 2025 تقع المصادقة عليه من قبل المجلس التنفيذي لكلّ منظمّة. والإذن بإطلاق مبادرة في مجال التدقيق التعاوني طبقا لما نصت عليه مذكرة التفاهم وذلك في إطار موضوع رقابي يحظى باهتمام مشترك.
		القرار رقم 2023/394 م.ت (67): تقرير لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة في اجتماعها الثاني والعشرين.
	تم تحيين الدليل ونشره على موقع المنظمة وفي انتظار دمج الأدلة	1. الاذن بمواصلة عملية تحديث دليل مراجعة ضمان الجودة من قبل نظير بعد أن تمّ نشر المعيار 140 من قبل الإنتوساي إثر تحديثه، واستيعاب الدليل عند عملية التحديث للدليل الإقليمي لمراجعة ضمان الجودة تفاديا لتعدد الأدلة ذات أهداف متقاربة.

تم الإنجاز	<p>2. تكليف رئاسة اللجنة والأمانة العامة بإعداد جدول المراجعات المقترحة لمختلف الإصدارات المهنية المتعلقة بالأدلة الإرشادية 1900، 1950 و5200، والمبدأ 20 وإخراجها في نسخ محدثة طبقاً للإخراج الفني المعتمد من قبل الإنتوساي على أن يتم اعتمادها من اللجنة ونشرها بموقع المنظمة.</p>
تم تعميم التوصيات	<p>3. اعتماد تقرير اللقاء التدريبي حول "تدريب كوادر على مراجعة النظير" والإذن بتعميم توصياته على الأجهزة الأعضاء للاستفادة منها.</p>
في طور الإنجاز	<p>4. اعتماد مذكرة المفاهيم بخصوص مراجعة أعمال الترجمة بالتعاون مع لجنة المعايير للانتوساي وتفويض رئيس اللجنة ونائبه والأمانة العامة مواصلة هذا المشروع.</p>
	<p>القرار رقم 2023/395 م.ت (67): تقرير لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة في اجتماعها التاسع</p>
تم تعميم التوصيات	<p>1. اعتماد نتائج مشاركة المنظمة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2023 والتوصيات المنبثقة عنها التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - وضع وتحديث الأطر التشريعية الملثمة لإدارة حالات الطوارئ الصحية؛ - إرساء أنظمة الإنذار المبكر للتصدي للكوارث والتخفيف من المخاطر وتقييمها بشكل دوري؛ - تفعيل ومأسسة آليات التنسيق متعدد القطاعات بين كافة الجهات المعنية للاستجابة للطوارئ الصحية وبناء الشراكات بين الأطراف ذات الصلة؛ - قيادة وزارات الصحة لعملية التواصل أثناء حالات الطوارئ الصحية بالتعاون مع القنوات الإعلامية؛ - توفير الكوادر الصحية المدربة والموارد المالية المطلوبة بشكل مستدام ورفع كفاءة استخدامها لضمان جودة وشمولية خدمات الرعاية الصحية؛ - إشراك المجتمعات في عمليات تقييم المخاطر الصحية وتصميم برامج مجابهتها؛ - استمرار قيام أجهزة الرقابة في البلدان العربية بالتدقيق بعمل أنظمة الصحة وتشجيع أصحاب المصلحة على الانخراط بها والتفاعل مع نتائجها. <p>والإذن بتعميمها على الأجهزة الأعضاء للاستفادة منها.</p>
تم نشر التقرير على موقع المنظمة	<p>2. اعتماد تقرير اجتماع مرحلة رقابة الجودة على نتائج التدقيق لمهمة الرقابة التعاونية حول الهدف الفرعي 4-1 "التعلم الجيد" والإذن بنشره للاستفادة من مخرجاته.</p>

تم نشر الورقة البحثية على موقع المنظمة	3. اعتماد الورقة البحثية في موضوع "دور الأجهزة العليا في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة" والإذن بنشرها للاستفادة منها.
تم نشر المنهجية على موقع المنظمة	4. اعتماد المنهجية المتبعة في إنشاء قاعدة بيانات التقارير البيئية ومنصة تقاسم أفضل الممارسات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وعناصر المصفوفة المتعلقة بها والإذن بنشرها للاستفادة منها.
تم نشر قصص النجاح على موقع المنظمة	5. الإذن بنشر قصص نجاح المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان والجهاز المركزي للحسابات بجمهورية مصر العربية في رقابتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإرجاء نشر قصتي نجاح ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية والديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية للأخذ بعين الاعتبار ملاحظات فريق التقييم.
- تم الإنجاز - تم تنفيذ الندوة وشاركت كل من الأمانة العامة واللجنة	6. اعتماد مقترحات تطوير تعاون اللجنة مع الهياكل الدولية الناشطة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة التالية: - توجيه خطاب تحفيزي للأجهزة العربية للمشاركة في أنشطة مجموعة عمل الإنتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية. - تنظيم ندوة مشتركة مع الأسوساي حول موضوع التصحر (نهاية 2024).
	القرار رقم 2023/396 م.ت (67): تقارير لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات للمنظمة حول اجتماعها الثاني والثالث والملتقى السنوي الأول.
تم توجيه خطاب الشكر	1. توجيه الشكر لمجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات بالأوروساي على مبادرتها بإتاحة استخدام منصتها الخاصة بالتدريب والتعلم في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات لفائدة منتسبي الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية.
تم إعداد الاستبيان وتعميمه على الأجهزة وفي طور تجميع الإجابات	2. تكليف فريق مشروع ضبط الاحتياجات التدريبية بإعداد استبيان لاستكشاف الخبرات في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات وتعميمه بالتنسيق مع الأمانة العامة على الأجهزة الأعضاء.
تم الإنجاز	القرار رقم 2023/399 م.ت (67): النظر في تقارير اللجنة الدائمة لشؤون المجلة. اعتماد التوصيات المقدمة من اللجنة التالي ذكرها: - الإذن بإعداد دراسة لتحويل مجلة الرقابة المالية إلى مجلة محكمة ذات قيمة علمية وأكاديمية يتولى إعدادها أعضاء اللجنة.

<p>تم الإنجاز</p> <p>تم الإنجاز</p> <p>تم الإنجاز</p>	<p>- تكليف اللجنة بمراجعة قواعد وضوابط إعداد مجلة الرقابة المالية وتقديم تصور حول ذلك إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.</p> <p>- الإذن بإعداد تصور لتطوير محتوى المجلة وتبويب أقسامها وعرضه على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.</p> <p>- الإذن للجنة بإعادة النظر في معايير وقواعد تقييم المقالات وخاصة الضوابط المتعلقة بتقييم المقالات المعدة للنشر من قبل الأجهزة المكلفة بذلك، ومعايير تقويم المقالات المترجمة وعرض مقترح بذلك على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.</p>
<p>تم مراسلة محكمة الحسابات بجمهورية جيبوتي رسمياً ومحاولة فتح قنوات التواصل معها لكن دون أي إجابة</p>	<p>القرار رقم 2023/401 م.ت (67): اعتماد الحساب الختامي لسنة 2022</p> <p>- تواصل الأمانة العامة مع محكمة الحسابات بجمهورية جيبوتي حول تسديد مساهماتها إلى المنظمة.</p>
<p>جاري التنسيق</p> <p>تم اعداد الدراسة</p> <p>جاري التنسيق لإتمام تنفيذ هذه المهمة</p>	<p>القرار رقم 2023/402 م.ت (67): اعتماد الموازنة التقديرية لسنة 2024</p> <p>- مهمة مراجعة ضمان الجودة بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق.</p> <p>- إعداد دراسة عن طريق مكتب دراسات حول مشروع "إنشاء قاعدة مواد معرفية خاصة بتنمية القدرات المؤسسية وإتاحتها على موقع المنظمة"</p> <p>- تنفيذ مهمة رقابية نموذجية تتعلق بالرقابة المالية وفقاً لدليل الرقابة المالية المعدّ من قبل المنظمة (مرحلة التنفيذ).</p>

<p>تم إعداد ملف المواصفات الوظيفية من قبل الأمانة العامة الخاص بمنظومة متابعة المخطط الإستراتيجي وتم تعميمه على الأجهزة الأعضاء باللجان لإبداء الرأي وجاري العمل على الأخذ بعين الاعتبار لهذه المقترحات</p>	<p>- اقتناء منظومة معلوماتية لمتابعة المخطط الإستراتيجي</p>
<p>تلقت الأمانة العامة الدراسة المشار إليها وسيتم عرضها على المجلس التنفيذي 68</p>	<p>- تكليف ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق بإعداد دراسة حول استعمال المنظمة لعملة تقييم موحدة بدلا من الدولار الأمريكي.</p>
<p>تم النشر</p>	<p>القرار رقم 2023/404 م.ت (67): عرض تقارير الأجهزة الأعضاء عن مشاركتها في أعمال لجان ومجموعات العمل المنبثقة عن منظمة الانتوساي الإذن للأمانة العامة بنشر التقارير المعروضة على موقع المنظمة على شبكة الانترنت.</p>
<p>تم مراسلة الأجهزة لإعلامها بتمثيلها رسميا للمنظمة وتم التواصل رسميا مع الإنتوساي</p>	<p>القرار رقم 2023/405 م.ت (67): تسمية الأجهزة الأعضاء التي ستشارك في هياكل ولجان وفرق عمل الإنتوساي بصفة ممثل المنظمة</p>
<p>تم نشرها على موقع المنظمة</p>	<p>القرار رقم 2023/407 م.ت (67): متابعة المبادرات التطويرية المقترحة من ديوان المحاسبة بدولة قطر 1. بخصوص إتاحة منهجية المراجعة على المشاريع الرأسمالية العمومية المطورة من قبل ديوان المحاسبة بدولة قطر لفائدة الأجهزة العربية، اعتماد الخطة التفصيلية والنسخة الالكترونية من المنهجية المذكورة والإذن بإدراجها على موقع المنظمة.</p>
<p>في طور الإنجاز</p>	<p>2. اعتماد ما تم إنجازه من مراحل لإنشاء موقع إلكتروني خاص بمجلة الرقابة المالية والطلب من الأمانة العامة وديوان المحاسبة بدولة قطر لاستكمال بقية الإجراءات.</p>

<p>تم مراجعة عدد الربع الأول والثاني من مجلة الإنتوساي من طرف الجهاز العراقي وسيتم عرض الأمر على المجلس التنفيذي.</p>	<p>القرار رقم 2023/409 م.ت (67): ترجمة أعداد المجلة الدولية للمراجعة الحكومية التي تصدرها منظمة الإنتوساي إلى اللغة العربية</p> <p>بعد اطلاع المجلس على المذكرة المقدمة من الأمانة العامة، قرّر تكليف كل من الأمانة العامة وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق بعد ابداء استعداده مشكورا، لمراجعة الترجمة التي ستقدمها منظمة الانتوساي لبعض الأعداد من "المجلة الدولية للمراجعة الحكومية" للتأكد من دقتها، وإفادة المجلس التنفيذي بنتائج تلك المراجعات.</p>
<p>تم تسليم الشهادات لأصحابها</p> <p>تم إرسال النموذج لجميع الأجهزة وجاري تجميع الملاحظات والمقترحات</p>	<p>القرار رقم 2023/410 م.ت (67): تعديل نموذج شهادة المشاركة في اللقاءات العلمية والتدريبية</p> <p>1. تسليم جميع الشهادات وفق النموذج المعتمد لدى المنظمة للمشاركين في جميع اللقاءات التي نفذت سنة 2023 ولم تسلم شهاداتها.</p> <p>2. تكليف الأمانة العامة بتعميم نموذج شهادة المشاركة المقدم من الجهاز الأردني (مرفق 28) على جميع الأجهزة الأعضاء من أجل أخذ رأيهم حوله، على أن يتم عرض النموذج النهائي على أنظار المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم للاعتماد.</p>



تقرير ورشة عمل حول:

"إعداد وتنفيذ استراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة"

لدعم قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال التواصل

- الرباط - المملكة المغربية -

من 19 الى 21 /12/ 2023

أعدّه:

ممثلة الأمانة العامة

الأستاذة/ فاطمة عطار

مدير اللقاء

الأستاذ/ صلاح الدين المختوم

تمهيد

انطلقت المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في مجال التعامل مع الأطراف ذات العلاقة منذ سنة 2017، وذلك في إطار برنامج تعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي حول "تعامل الجهاز الأعلى للرقابة مع الأطراف ذات العلاقة". وقد تضمن هذا البرنامج من بين أهدافه دعم الشراكات مع الأطراف ذات العلاقة قصد تحقيق أثر أكبر للأعمال الرقابية. كما تضمن المخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية أولوية شاملة تتعلق بتعزيز تواصل الأجهزة مع أصحاب المصلحة.

وفي إطار تنفيذ الخطة التشغيلية للجنة تنمية القدرات المؤسسية بالمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لعام 2023، استضاف المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية ورشة عمل حول "إعداد وتنفيذ استراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة لدعم قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال التواصل" وذلك بمدينة الرباط طوال الفترة الممتدة من 19 إلى 21 ديسمبر 2023. وتكمن أهمية هذه الورشة في إكساب المشاركين المعارف حول أهمية التواصل مع أصحاب المصلحة وتمكينهم من اكتساب أدوات منهجية لإعداد استراتيجية التواصل والعمل على تحديد متطلبات ذلك إضافة إلى تبادل التجارب والخبرات في هذا المجال بين ممثلي الأجهزة المشاركة. وشارك في هذا اللقاء 15 عضوا يمثلون 7 أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة في المنظمة (مرفق 1).

أولاً: الجوانب التنظيمية

أشرف المجلس الأعلى للحسابات بالتعاون مع الأمانة العامة على الجوانب التنظيمية للقاء من حيث تحديد التوقيت المبدئي لتنفيذ اللقاء ودعوة الأجهزة إلى ترشيح مشاركيها وضبط قائمتهم النهائية، إلى أن تم تنفيذه. كما أشرف على الجوانب اللوجستية الأستاذ/ عبد الرزاق الدرعي من الجهاز المستضيف، وقام مدير اللقاء الأستاذ/ صلاح الدين المختوم بتوزيع المهام بين الخبراء والتنسيق فيما بينهم كما عاضدته الأستاذة وفاء الدويبي في الجانب الفني. وتم عقد هذا اللقاء بمركز تنمية القدرات التابع للمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية.

وافتح اللقاء سيادة الأستاذ/ عبد العزيز كلوج، الكاتب العام بالمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، نيابة عن معالي الأستاذة/ زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس، والذي رحب بالمشاركين وأكد على أهمية موضوع ورشة العمل متمنياً لهم طيب الإقامة في بلدهم الثاني المملكة المغربية، ونيابة عن معالي الأستاذ/ حاتم السليبي، نائب الأمين العام للمنظمة العربية، رحبت الأستاذة فاطمة عطار، مكلفة بمهمة بالأمانة العامة للأرابوساي، بجميع الحضور وشكرت المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية على استضافة ورشة العمل.

وأكدت على أنّ هذه الورشة تعد فرصة مميزة لتأكيد التعاون بين الأجهزة الأعضاء وتقاسم التجارب العربية في مجال التواصل مع أصحاب المصلحة ومناقشة التحديات التي تواجه الأجهزة وأفضل الممارسات المعتمدة لتجاوزها.

ثانياً: أهداف اللقاء

هدفت ورشة العمل إلى تحقيق ما يلي:

- رفع وعي الأجهزة العليا للرقابة بالمنظمة العربية بأهمية التواصل مع الأطراف ذات العلاقة،
- تملك منهجية وأدوات إعداد استراتيجية للتواصل مع الأطراف ذات العلاقة وتنفيذها،
- تحديد الصعوبات والتحديات التي أفرزتها الممارسة في مجال التواصل مع الأطراف ذات العلاقة واقتراح حلول لتحسينه وتطويره،
- اكتساب معارف حول أنماط وتقنيات التواصل مع المواطنين والإعلام،
- تقاسم التجارب وقصص النجاح بين الأجهزة في مجال التواصل.

ثالثاً: إعداد المادة العلمية وتقديمها

تم إعداد المادة العلمية لورشة العمل من قبل فريق من الميسرين / المدربين من المجلس الأعلى للحسابات إضافة إلى خبير بالمعهد العالي للإعلام والاتصال بالمملكة المغربية والمسؤول عن الصحافة بمحكمة الحسابات الهولندية. ويتعلق الأمر بكلّ من:

- الأستاذ/ عبد الصمد مطيع خبير من المعهد العالي للإعلام والاتصال بالمملكة المغربية
- الأستاذة/ عزيزة مساعف رئيسة الوحدة المكلفة بأخلاقيات المهنة بالمجلس الأعلى للحسابات
- الأستاذة/ وفاء الدويبي مديرة قطب التواصل والترجمة بالمجلس الأعلى للحسابات
- الأستاذ/ Joost Aerts المسؤول عن الصحافة بمحكمة الحسابات الهولندية

كما تولّى الأستاذ/ صلاح الدين المختوم مستشار مشرف ومدير قطب التكوين وتنمية القدرات بالمجلس الأعلى للحسابات إدارة أشغال الورشة والتنسيق العام.

رابعاً: المحاور الرئيسية لورشة العمل

من أجل اكتساب المعارف، تضمنت ورشة العمل حول التواصل مع أصحاب المصلحة سبع جلسات كالتالي:

الجلسات	الموضوع	الخبير
الجلسة الأولى	التواصل المؤسسي: أنماط وتقنيات التواصل مع المواطنين والإعلام	الأستاذ/ عبد الصمد مطيع خبير من المعهد العالي للإعلام والاتصال بالمملكة المغربية
الجلسة الثانية	أهمية التواصل بين الأجهزة العليا للرقابة وأصحاب المصلحة ومكانته حسب مبادئ ومعايير الإنتوساي	الأستاذة/ عزيزة مساعف رئيسة الوحدة المكلفة بأخلاقيات المهنة
الجلسة الثالثة	مساهمة وسائل التواصل الرقمي في تطوير التواصل مع أصحاب المصلحة للأجهزة العليا للرقابة	الأستاذة/ وفاء دويبي مديرة قطب التواصل والترجمة بالمجلس الأعلى للحسابات
الجلسة الرابعة	عرض حول تجربة محكمة الحسابات الهولندية في مجال التواصل مع أصحاب الأطراف ذات العلاقة	الأستاذ/ Joost Aerts المسؤول عن الصحافة بمحكمة الحسابات الهولندية
الجلسة الخامسة	مراحل إعداد استراتيجية التواصل ومتطلباتها	الأستاذ/ عبد الصمد مطيع خبير من المعهد العالي للإعلام والاتصال بالمملكة المغربية
الجلسة السادسة	آليات مراقبة تنفيذ وتقييم استراتيجية التواصل مع الأطراف ذات العلاقة ورفع التقارير	
الجلسة السابعة	عروض حول تجارب وقصص نجاح الأجهزة في إعداد وتنفيذ خطة التواصل	عروض ممثلي الأجهزة

كما تضمنت ورشة العمل جلسة ثامنة تمّ خلالها رفع التوصيات واختتام الأشغال.

خامسا: أدوات التعلم

تم خلال ورشة العمل اعتماد أدوات التعلم التالية:

- ✓ عروض ومناقشة
- ✓ تمارين وحالات عملية
- ✓ تبادل التجارب بين المشاركين
- ✓ تقييمات

كما وقر المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية رابطا على منصة Webex مكن المشاركين عن بعد من متابعة الورشة بشكل حيوي والتفاعل وتنفيذ التمارين بشكل جماعي، وعرض تجارب أجهزتهم وحرص على تقديم مساندة فنية متواصلة طوال فترة تنفيذ الورشة.

سادسا: الجوانب الاجتماعية

قام الجهاز المستضيف باستقبال كافة المشاركين وإيصالهم إلى أماكن إقامتهم. كما أمّن لهم وسائل التنقل من وإلى مركز تنمية القدرات للمجلس الأعلى للحسابات، مكان تنفيذ ورشة العمل، ووفر لهم وجبات الغداء طيلة أيام اللقاء. كما أقام مأدبة عشاء على شرف المشاركين ونظّم زيارة ميدانية إلى جملة من الأماكن السياحية بمدينة الرباط.

سابعا: التوصيات المنبثقة عن ورشة العمل

تمّ إيلاء محاور ورشة العمل الاهتمام اللازم من قبل كافة المشاركين الذين تقدموا في ختامها بمجموعة من التوصيات للإسهام في تطوير التواصل مع أصحاب المصلحة بالأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية وتعزيز الاستفادة من التجارب المتبادلة. وتلخصت التوصيات النهائية للورشة في النقاط التالية:

1. العمل على تحديد آليات وقنوات التعريف بالتفويض القانوني للأجهزة العليا للرقابة حتى يتسنى لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين فهم وإدراك عمل الأجهزة والتفاعل مع مخرجاتها وتوصياتها، مع دعوة الأجهزة إلى تنويع قنوات التواصل مع أصحاب المصلحة.
2. بعد اكتساب المعارف خلال هذه الورشة، الدعوة إلى تنظيم ورشة عمل أخرى -يفضّل أن تكون لفائدة نفس المشاركين- لاكتساب مهارات تقنية (ورشة تتضمن نشاطا أولا حول تصميم وإنتاج المحتوى الرقمي ونشاطا ثانيا حول التدريب الإعلامي "media-training") بغية تكوين فريق من الخبراء على

مستوى الأربوساي لتطوير وتتبع وتقييم استراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة لدى أجهزتهم ومساندة المنظمة في المجال.

3. إعداد دليل استرشادي لتطوير وتتبع وتقييم استراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة للأجهزة الأعضاء بغية تعميم الممارسات الفضلى بين مختلف الأجهزة ودعوتهم إلى تقاسم قصص نجاحهم في التواصل مع أصحاب المصلحة على الموقع الرسمي للمنظمة.

4. كتابة مقال حول أهمية التواصل مع أصحاب المصلحة والتحديات التي يواجهها الجهاز وضبط توصيات تتعلق بهوامش تحسين استراتيجيات التواصل المعتمدة (يتم اقتراحه للنشر بمجلة الرقابة الصادرة عن المنظمة العربية بعد عرضه على لجنة تنمية القدرات المؤسسية).

5. دعوة الأجهزة إلى العمل على تكوين شبكة من الصحافيين المتخصصين لفهم مخرجات الأجهزة والتفاعل المستمر معهم (في إطار دعم صحافة الحلول).

ثامنا: اختتام اللقاء

أشرف على اختتام اللقاء كل من الأستاذ/ صلاح الدين المختوم مدير اللقاء ومدير قطب التكوين وتطوير القدرات بالمجلس الأعلى للحسابات والأستاذة فاطمة عطار مستشارة رئيسة قسم بمحكمة المحاسبات التونسية ومكلفة بمهمة لدى الأمين العام للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. حيث شكر الأستاذان الجهود المبذولة من قبل المشاركين الحضور وعن بعد، منوهان بتفاعلهم وبالمهنية التي تكتسي تنفيذ أنشطة المنظمة لتحسين معارف ومهارات منتسبي أجهزتها الأعضاء، راجيان أن تكون ورشة العمل حول التواصل مع أصحاب المصلحة قد حققت أهدافها المرسومة.

كما أشادت ممثلة الأمانة العامة بالجهود المبذولة من قبل المجلس الأعلى للرقابة بالمملكة المغربية على كرم استضافة ورشة العمل، ونوهت بجهود الخبراء الذين لم يدخروا جهدا لتقديم المادة العلمية بطريقة سلسلة ومميزة راجية أن يتواصل دعم الجهاز المغربي للمنظمة.

وتولى كل المشاركين بالورشة تقديم كلمة ختامية خلّصت إلى الإفادة التي حصلت خلال الورشة من خلال مداخلات الميسرين وتبادل الخبرات مع بقية المشاركين، وتوجهوا جميعا بالشكر للجهاز المغربي والمنظمة الأربوساي.

ثامنا: تقييم اللقاء

تم العمل بألية التقييم القبلي والبعدي الذي تضمن عشرين (20) سؤالاً لتقييم معرفة المشاركين بمحاور ورشة العمل، وقياس مدى تحسن هذه المعارف عند نهاية أعمال الورشة (مرفق 2). كما تم توزيع

الاستبيان المعتمد من قبل المنظمة والذي أقرته لجنة تنمية القدرات على المشاركين والمدربين لتقييم جميع جوانب اللقاء (التنظيمية، المعرفية، المهارات التدريبية، ...)

1 - استمارة المنظمة لتقييم اللقاء

تبيّن من استمارات التقييم التي تم توزيعها على المشاركين في اختتام الجلسة الثامنة النتائج التالية:

التقييم	التقييم النهائي لاستمارة المشاركين
جيد جداً	التقييم الفني لورشة العمل (أهداف اللقاء + الحقيبة التدريبية والمادة العلمية).
جيد جداً	التقييم الإداري للقاء (الإجراءات التنظيمية والخدمات التدريبية).
جيد جداً	تقييم الهيئة التدريبية.
جيد جداً	متوسط تقييم المتدربين للقاء.

وبمناسبة هذا التقييم تقدم المشاركون بالملاحظات التالية:

ملاحظات ومقترحات المشاركين
الحاجة إلى تعدد الورشات الخاصة بالتواصل بالنظر إلى أهمية هذا الجانب وانفتاح المدققين والقضاة على وسائل الإعلام بشكل متزايد.
توفير مده أطول تتناسب مع حجم المادة العلمية.
موضوع الورشة غني ومفيد. ويمكن استكمالها بورشات لاحقة، لكن الوقت كان طويلاً ومليء بالمعلومات، بحاجة إلى تنظيم وقت مختلف وأكثر مرونة، مع ضرورة تزويد المادة العلمية التدريبية.
الرجاء العمل على ورشة تكميلية وعملية أوسع لنفس المشاركين.
نأمل إضافة أيام أخرى مستقبلاً مع تقليل عدد ساعات العمل يومياً.
الرجاء التأكيد على الحالات العملية خلال الورشة المقبلة المزمع تنفيذها.
إعلام المشاركين قبل الدورة بفترة 3 أشهر على الأقل.

كما خلّص الخبراء والميسّرون للتقييم الملخص بالجدول التالي:

التقييم	التقييم النهائي لاستمارة الخبراء
ممتاز	الأستاذ/ عبد الصمد مطيع خبير
ممتاز	الأستاذة/ عزيزة مساعف
ممتاز	الأستاذة/ وفاء الدويبي
ممتاز	متوسط تقييم الخبراء للورشة

كما تقدموا بالملاحظات التالية:

ملاحظات ومقترحات الخبراء
ضرورة تامين التجارب وتضمينها بكتيب وتقاسمها مع منتسبي الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية بالنسبة لموضوع الورشة، كموضوع ذو راهنية وذو أبعاد مختلفة (التطرق للأهداف والأهمية ووضع الاستراتيجية والتخطيط وكذا عرض للتقنيات...)، أظن من المستحسن أن تبرمج مساحة زمنية أطول للورشة.

2- التقييم القبلي والبعدي

عملا بتوصية المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تم تنفيذ اختبار التقييم القبلي والبعدي لقياس مدى تطور معارف المشاركين واكتسابهم للمهارات المستهدفة، وقد أظهر تحليل نتائج التقييم القبلي والبعدي تحسن في نسب الإجابات الصحيحة كما بينها الجدول المرفق (مرفق 3) حيث ارتفع معدّل نسبة قياس التعلّم من 43 بالمائة خلال التقييم القبلي إلى ما يناهز 90 بالمائة خلال التقييم البعدي.

مرفق 1

قائمة المشاركين في ورشة العمل حول " إعداد وتنفيذ استراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة "

المملكة المغربية من 19 الى 21/12/2023

الدولة	الجهاز	الصفة	الاسم الكامل للمشارك	عدد المشاركين
جمهورية مصر العربية	الجهاز المركزي للمحاسبات	رئيس قطاع	الأستاذ/ سامح عزت فريد صليب	1
	الجهاز المركزي للمحاسبات	مراجع أول	الأستاذة/ فاطمة الزهراء عبد الرحيم أبو العزائم	2
المملكة الأردنية الهاشمية (عن بعد)	ديوان المحاسبة	مدير العلاقات العامة والتعاون الدولي	الأستاذ/ فواز عضيبات	3
	ديوان المحاسبة	رئيس قسم الإعلام	الأستاذ/ عطا الله السطول	4
المملكة العربية السعودية	الديوان العام للمحاسبة	مراجع أول	الأستاذة/ ربي بنت صالح بن عبد الله الوابل	5
	الديوان العام للمحاسبة	مبرمج مساعد	الأستاذة/ البتول بنت عبد العزيز الغنام	6
الجمهورية العربية السورية (عن بعد)	الجهاز المركزي للرقابة المالية	مديرة العلاقات العامة	الأستاذة/ تغريد علم	7
	الجهاز المركزي للرقابة المالية	مديرة اقتصادي ثاني	الأستاذة/ رشا المصري	8
سلطنة عمان	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة	مر اقب أول	الأستاذ/ نصر بن مظفر بن سالم الجامعي	9
	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة	رئيس قسم التوعية	الأستاذ/ خالد بن علي بن سلطان الشيباني	10
دولة فلسطين (عن بعد)	ديوان الرقابة المالية والإدارية	رئيس قسم رقابي	الأستاذ/ أحمد علي أحمد عيد	11
	ديوان الرقابة المالية والإدارية	رئيس قسم رقابة مالي	الأستاذة/ سوسن شوقي أبو الشيخ	12
المملكة المغربية	المجلس الأعلى للحسابات	قاضي	الأستاذ/ يوسف علمي مروني	13
	المجلس الأعلى للحسابات	قطب التواصل والترجمة	الأستاذة/ رقية الذهبي	14
	المجلس الأعلى للحسابات	قطب التواصل والترجمة	الأستاذة/ خديجة كربي	15

مرفق 2

استمارة التقييم القبلي/البعدي المتعلق بورشة العمل حول
"إعداد وتنفيذ استراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة"

الرجاء إيلاء الأهمية اللازمة عند الإجابة على هذه الاستمارة بما من شأنه أن يسمح من التمكن من قياس مستوى التعلم الذي حققه المشارك خلال هذه الورشة.

التوجيهات:

- عدم كتابة اسم المشارك على استمارة التقييم.
 - اختيار إجابة واحدة¹ أو أكثر بخصوص الإجابات المتاحة.
 - ضع علامة (x) بالخانة المناسبة.
- الوقت المخصص للرد على الاستمارة: 20 دقيقة.

1. أين تكمن أهمية التواصل مع المواطنين في سياق الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؟

- تعزيز الشفافية وبناء الثقة
- تحسين التفاعل والتأثير على القرارات
- تعزيز المشاركة المجتمعية وتلبية احتياجات المواطنين
- جميع ما ذكر.

2. ما هي أحد الاستراتيجيات الفعالة للتواصل مع المواطنين والإعلام؟

- توفير قنوات تواصل متعددة ومتنوعة
- تقديم معلومات صحيحة ودقيقة
- الاستماع والتفاعل مع المخاوف والاقتراحات
- جميع ما ذكر.

3. تركز المقاربة الثنائية للتواصل مع المواطنين أساسا على:

- تقديم المشورة والتوجيه للمواطنين لفهم السياسات والخدمات التي تقدمها المؤسسة
- إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في صياغة سياسات المؤسسة
- توفير المعلومات المبكرة وإشراك المواطنين في رؤية وتحليل المشكلات
- جميع ما ذكر.

4. يجب اختيار تقنيات التواصل مع المواطنين والإعلام بناء على:

- الجمهور المستهدف
- الأهداف المبتغاة
- قدرات المتلقي التفاعلية
- جميع ما ذكر.

5. ما هي أحد التحديات التي قد تواجهها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في عملية التواصل مع المواطنين والإعلام؟

- ضغط الوقت والموارد المحدودة

¹ تمت الإشارة إلى الأجوبة الصحيحة باللون الأزرق بالنسبة إلى كل سؤال.

- توجهات وآراء متباينة للمواطنين ووسائل الإعلام
- المشاكل التقنية وانقطاع الاتصال
- جميع ما ذكر.

6. تتمثل أهداف تطوير تواصل فعال مع أصحاب المصلحة في:

- التعريف بنفويضات الأجهزة العليا للرقابة
- نشر أعمال ومخرجات الأجهزة العليا للرقابة
- رصد انتظارات المواطنين وتوقعات الأطراف ذات العلاقة الرئيسيين
- الامتثال للمعايير
- كسب رضى أصحاب المصلحة
- كل ما سبق.

7. ما هي المبادئ التي تلزم الأجهزة العليا للرقابة بالتواصل مع أصحاب المصلحة؟

- الاستقلالية والموضوعية
- الكفاءة والسلوك المهني
- الشفافية والمسؤولية
- كل هذه المبادئ معا

8. من هم أصحاب المصلحة؟

- كل مجموعة من الأشخاص أو منظمة بإمكانها التأثير في أعمال الجهاز
- كل شخص مشارك بنشاط في عمل الجهاز
- كل شخص أو مجموعة من الأشخاص أو منظمة تتأثر بنتائج الجهاز
- كل ما سبق

9. حدد أنواع أصحاب المصلحة؟

- أصحاب المصلحة الداخليون
- أصحاب المصلحة الخارجيون
- هما معا

10. ما هما البعدان الأساسيان اللذان يجب أخذهما بعين الاعتبار عند تناول أصحاب المصلحة الرئيسيين؟

- القدرة على التأثير على الجهاز
- الأهمية في النسيج المؤسسي
- الاهتمام بالتعامل مع الجهاز

11. التواصل الرقمي هو عبارة عن:

- أدوات مرئية واستطلاعات
- استراتيجية
- قناة للتواصل
- فن storytelling
- جميع ما ذكر.

12. ما هي أبرز وسائل التواصل الاجتماعي المستخدمة من قبل الأجهزة العليا للرقابة؟

- خدمة RSS (Rich Site Summary)
- فيس بوك

إنستغرام

منصة فليكر

جميع ما ذكر.

13. يساهم التواصل الرقمي للأجهزة العليا للرقابة في:

تعزيز الشفافية

نشر أسئلة تشجع النقاشات حول فعالية السياسات العمومية

تطوير التواصل مع أصحاب المصلحة

تقديم إجابات فورية على الأمور محل الاهتمام

14. كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في تطوير تواصلها مع أصحاب المصلحة؟

فتح حسابات على كل وسائل التواصل الاجتماعي

نشر نتائج الرقابة بشكل أسرع وفعال

إطلاق حملات إعلانية

التفاعل مع الجمهور

15. ماهي أهم خاصية تتميز بها استراتيجية التواصل الرقمي؟

تحديد الهدف

تحليل الجمهور

التكامل مع الاستراتيجيات العامة

التفاعل والاستجابة

16. طبيعة أهداف استراتيجية التواصل للمؤسسة تعتمد على:

طبيعة المؤسسة نفسها ورؤيتها وأهدافها العامة

تعزيز المشاركة المجتمعية وتلبية احتياجات المواطنين

جميع ما ذكر.

17. من بين الأهداف الرئيسية التي ترغب المؤسسة في تحقيقها من خلال تنفيذ استراتيجية التواصل المؤسسي؟

تحسين العمليات الداخلية للمؤسسة فقط.

زيادة الوعي بالمؤسسة، وتحسين السمعة، وزيادة المبيعات، وتعزيز العلاقات العامة.

جميع ما ذكر.

18. الخطة التواصلية هي:

المخطط الرئيسي الذي يحدد الأهداف العامة والاتجاه الاستراتيجي لعمليات التواصل في المؤسسة أو المنظمة .

الخطوات العملية والتفصيلية التي تستند إلى الاستراتيجية التواصلية.

جميع ما ذكر.

19. يشمل تطوير الخطة التواصلية:

- تحليل الجمهور المستهدف والسوق والتنافس وتحديد الأهداف والمخاطر وتحديد الأدوار والمسؤوليات وتحديد المنصات والتقنيات المناسبة.
- تحديد الهدف الزمني والموارد والمخاطر وتحديد الأدوار والمسؤوليات وتحديد المواعيد النهائية والميزانية.
- جميع ما ذكر.

20. إعداد استراتيجية التواصل ينطوي على عدة مراحل تساهم في تحقيق نتائج فعالة، منها:

- تحليل المحيط الخارجي
- تحليل الجمهور المستهدف
- جميع ما ذكر.

مرفق 3

جدول نتائج التقييم القبلي والبعدي لورشة العمل حول "التواصل مع أصحاب المصلحة"

- الرباط / المملكة المغربية-

من 19 إلى 21 ديسمبر 2023

تقييم بعدي		تقييم قبلي		الأسئلة
الإجابات الصحيحة		الإجابات الصحيحة		
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
86.66	13	33.33	5	1. أين تكمن أهمية التواصل مع المواطنين في سياق الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؟
73.33	11	13.33	2	2. ما هي أحد الاستراتيجيات الفعالة للتواصل مع المواطنين والإعلام؟
93.33	14	46.66	7	3. تركز المقاربة الثنائية للتواصل مع المواطنين أساسا على:
100	15	86.66	13	4. يجب اختيار تقنيات التواصل مع المواطنين والإعلام بناء على:
86.66	13	33.33	5	5. ما هي أحد التحديات التي قد تواجهها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في عملية التواصل مع المواطنين والإعلام؟
100	15	66.66	10	6. تتمثل أهداف تطوير تواصل فعال مع أصحاب المصلحة في:
66.66	10	40	6	7. ما هي المبادئ التي تلزم الأجهزة العليا للرقابة بالتواصل مع أصحاب المصلحة؟
93.33	14	66.66	10	8. من هم أصحاب المصلحة؟
100	15	80	12	9. حدد أنواع أصحاب المصلحة؟
80	12	20	7	10. ما هما البعدان الأساسيان اللذان يجب أخذهما بعين الاعتبار عند تناول أصحاب المصلحة الرئيسيين؟
86.66	13	6.66	1	11. التواصل الرقمي هو عبارة عن:
100	15	40	6	12. ما هي أبرز وسائل التواصل الاجتماعي المستخدمة من قبل الأجهزة العليا للرقابة؟
80	12	26.66	4	13. يساهم التواصل الرقمي للأجهزة العليا للرقابة في:
86.66	13	53.33	8	14. كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في تطوير تواصلها مع أصحاب المصلحة؟

73.33	11	13.33	2	15. ماهي أهم خاصية تتميز بها استراتيجية التواصل الرقمي؟
93.33	14	13.33	2	16. طبيعة أهداف استراتيجية التواصل للمؤسسة تعتمد على:
93.33	14	40	6	17. من بين الأهداف الرئيسية التي ترغب المؤسسة في تحقيقها من خلال تنفيذ استراتيجية التواصل المؤسسي؟
100	15	33.33	5	18. الخطة التواصلية هي:
100	15	66.66	10	19. يشمل تطوير الخطة التواصلية:
100	15	86.66	13	20. إعداد استراتيجية التواصل ينطوي على عدة مراحل تساهم في تحقيق نتائج فعالة، منها:
89.66	13.45	43.33	6.7	المعدّل العام



تقرير بنتائج اللقاء التدريبي
حول موضوع "إعداد الخطط الإستراتيجية والتشغيلية"
الجمهورية التونسية
من 25 إلى 29 ديسمبر 2023

أعدّه

الأستاذ/ عمر موسى، مدير اللقاء

الأستاذ/ عبد الباسط مبروكي، ممثل الأمانة العامة للمنظمة العربية

تمهيد:

في إطار تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2023 للمنظمة، نفذت الأمانة العامة للمنظمة للقاء التدريبي حول "إعداد الخطط الإستراتيجية والتشغيلية" بمدينة الحمامات – تونس- خلال الفترة من 25 إلى 29 ديسمبر 2023، حيث حضر هذا اللقاء (17) مشاركاً من منتسبي (08) جهازاً من الأجهزة الأعضاء بالمنظمة (مرفق 1).

قام بإعداد المادة العلمية لهذا اللقاء وتقديمها كل من السادة المدربين من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية -مشكورا- والتالي ذكرهم:

- 1- الأستاذ/ هاني حسن محمد حسن، من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.
- 2- الأستاذ/ محمد عيد محمد مصطفى، من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.
- 3- الأستاذ/ إيهاب عبده نفاذي، من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.

أهداف ومحاووراللقاء:

يسعى اللقاء إلى:

- تنمية معارف المشاركين ومهاراتهم في مجال التخطيط الإستراتيجي.
- تمكين المشاركين من إدراك المفاهيم المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي وأهدافه وفوائده.
- إطلاع المشاركين على محتوى دليل مبادرة تنمية الإنتوساي حول التخطيط الإستراتيجي.
- تدريب المشاركين على استخدام الدليل وكيفية تطبيقه والاستفادة منه في إعداد الخطط الإستراتيجية لأجهزتهم وفق أفضل الممارسات.
- ولبلوغ أهداف هذا اللقاء التدريبي تم هيكلة المادة العلمية على خمسة عناصر متماسكة، مرتبطة ومتكاملة تتمثل فيما يلي:
- مفهوم التخطيط الإستراتيجي والمبادئ الأساسية للإدارة الإستراتيجية للأجهزة العليا للرقابة.
- صياغة خطة استراتيجية وفقاً للمنهجية الواردة بدليل الإدارة الإستراتيجية الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي.

- المكونات الأساسية لتنفيذ فعال للخطة الإستراتيجية من الأجهزة العليا للرقابة.



- تقييم تنفيذ الخطة الإستراتيجية وفقا لدليل الإدارة الإستراتيجية.

- إعداد أنموذج لمخطط استراتيجي.

كما اشتملت على حالات عملية وتمارين تطبيقية تغطي عناصر اللقاء.

نتائج تنفيذ اللقاء

(1) الجوانب التنظيمية:

استضافة الأمانة العامة للقاء التدريبي "إعداد الخطط الإستراتيجية والتشغيلية" خلال الفترة من 25 إلى 29 ديسمبر 2023 وأشرفت على الجوانب التنظيمية للقاء من حيث تحديد فترة تنفيذ اللقاء ودعوة الأجهزة إلى ترشيح مشاركيهم وضبط قائمتهم النهائية وتوفير القاعة وجميع الوسائل التعليمية المطلوبة واستقبال المشاركين، إلى أن تم تنفيذه بفندق قولدن تولىب تاج سلطان بمدينة الحمامات بالجمهورية التونسية.

وافتح هذا اللقاء معالي الأستاذ / حاتم السليبي، وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية ونائب الأمين العام للمنظمة، حيث أبرز أهمية موضوع اللقاء في الإسهام من رفع فعالية ونجاعة الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية في ظل التطورات الحالية والمستقبلية التي يعرفها مجال التخطيط الإستراتيجي وما للخطط الإستراتيجية والتشغيلية من أهمية كبرى تساهم في تطوير ورفع قدرات أجهزة العربية.

(2) توصيات اللقاء:

تمّ إعطاء محاور اللقاء الاهتمام اللازم من قبل كافة المشاركين، والذين تقدموا في ختامه بمجموعة من التوصيات للإسهام في تفعيل هذا الإطار بالأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية وتعزيز الاستفادة من مزاياه، وفيما يلي التوصيات المقدمة:

- 1- التأكيد على أهمية التخطيط الاستراتيجي ودعوة المنظمة العربية إلى مرافقة الأجهزة الأعضاء لإعداد خططهم الاستراتيجية والتشغيلية.
- 2- حث الأجهزة العليا للرقابة بالدول العربية على أن تكون مثالا يحتذى به في مجال التخطيط الإستراتيجي باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الرامية إلى إعداد خطط استراتيجية تهدف إلى الارتقاء بالعمل الرقابي بما يعود بالنفع على تحسين حياة المواطنين.
- 3- حث الأجهزة العربية على إعداد خططها الاستراتيجية والتشغيلية والاستفادة قدر الإمكان من المكتسبات المعرفية للمشاركين في هذا اللقاء وذلك بإشراكهم في مسارات إعداد تلك الخطط.
- 4- تكثيف اللقاءات التدريبية والدورات التكميلية في مجال إعداد الخطط الاستراتيجية

والتشغيلية وقياس أداء الأجهزة العليا للرقابة SAI-PMF و الزيادة في المدة الزمنية المخصصة للتدريب.

5- تنظيم ورش متقدمة قصد تأهيل خبراء في مجال إعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية بما يساعد الأجهزة العربية على وضع خططها الاستراتيجية والتشغيلية وتطويرها.

6- حث الأجهزة الأعضاء على زيادة عدد منتسبيها المتخصصين في مجال اعداد الخطط الإستراتيجية والتشغيلية.

7- دعوة الأجهزة العربية إلى إنشاء هياكل تعنى بالتخطيط الاستراتيجي ضمن تنظيمها وإعداد أدلة عمل في علاقة بالإدارة الاستراتيجية وحول الأطراف ذات العلاقة المتدخلة في مجال تحقيق الخطط الإستراتيجية ومسئولياتهم.

8- حث الأجهزة العربية على نشر تجاربها في مجال اعداد الخطط الإستراتيجية وتقاسمها مع الأجهزة الأعضاء بالمنظمة حتى تكون متاحة لكافة أعضاء المنظمة العربية للاطلاع عليها مع إبراز قصص النجاح والدروس المستفادة.

9- دعوة المنظمة العربية إلى نشر تجارب الأجهزة بموقعها الإلكتروني.

3) التقييم

1.3 تقييم اللقاء

تبيّن من استمارات التقييم التي تم توزيعها على المشاركين ما يلي من النتائج:

التقييم	التقييم النهائي لاستمارة المشاركين		
جيد جدا	التقييم الفني للقاء		
	أهداف اللقاء	محتوى المادة العلمية	الوقت المخصص للقاء
	ممتاز	جيد جدا	جيد جدا
ممتاز	التقييم الإداري للقاء		
	العلاقات العامة	البرنامج الاجتماعي	المساندة الإدارية
	ممتاز	ممتاز	ممتاز
ممتاز	تقييم الهيئة التدريسية		
	الوسائل التدريبية	منهجية التدريب	التفاعل مع المشاركين
	جيد جدا	ممتاز	ممتاز
ممتاز	متوسط تقييم المدربين للقاء		

وتبين من التقييم الذي أعده المدربين أن مستوى اللقاء كان (ممتاز) مثلما يبرزه الجدول التالي:

التقييم	التقييم النهائي لاستمارة أخصائي التدريب
ممتاز	المدرّب 1: الأستاذ/ هاني حسن محمد حسن
ممتاز	المدرّب 2: الأستاذ/ محمد عيد محمد مصطفى
ممتاز	المدرّب 3: الأستاذ/ إيهاب عبده نفاذي
ممتاز	متوسط تقييم المدربين للقاء

وتمثلت ملاحظات المتدربين في الآتي:

ملاحظات ومقترحات المتدربين

- دورات تدريبية في الإدارة الإستراتيجية بالإعتماد على نفس الفريق.
- زيادة الحالات العملية المطروحة وعدد الأيام وإستعمال الأمثلة الواقعية.
- الإستمرار في هذا النوع من الدورات.
- عقد لقاءات تكميلية لهذا اللقاء التدريبي يتناول كيفية تقييم خطة إستراتيجية وتشغيلية.

2.3. التقييم القبلي والبعدي:

عملا بتوصية المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تم تنفيذ اختبار التقييم القبلي والبعدي لقياس مدى تطور معارف المشاركين واكتسابهم للمهارات المستهدفة، وقد اشتملت استمارة التقييم القبلي والبعدي على (15) سؤالاً (أنظر مرفق 2). وأظهر تحليل نتائج التقييم القبلي والبعدي تحسناً في درجات تقييم المشاركين حيث أن متوسط نسبة الإجابات الصحيحة قد ارتفع من 72,92 % إلى 92,89 % .

المرفق رقم (1): قائمة المشاركين

اسم الجهاز	اسم المشارك	الوظيفة
1- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	1- الأستاذة/ نهى محمد خليل 2- الأستاذ/ علاء يوسف محمود 3- الأستاذ/ محمد أبو بكر نديم	- مراجع أول - مراجع أول - مراجع أول
2- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	4- الأستاذة/ ليلي علالي 5- الأستاذة/ سانة لبوازدة 6- الأستاذة/ ريم حمودي	- محتسب درجة أولى - رئيسة دراسات - رئيسة دراسات
3- ديوان المحاسبة الليبي	7- الأستاذ/ أحمد أبو صلاح السويبي 8- الأستاذ/ محمد خليفة محمد التومي 9- الأستاذة/ عفاف جمعة محمد الاطرش	- موظف بمكتب التقارير - مراجع حسابات - عضو في مكتب ضمان الجودة
4- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسنطنة عمان	10- الأستاذة/ منال بنت سالم بن محمد المخيني 11- الأستاذ/ علي بن سعيد بن راشد اليحيائي	- رئيسة قسم التخطيط المؤسسي وإدارة البيانات - رئيس قسم متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040
5- ديوان الرقابة المالية الإتحادي في جمهورية العراق	12- الأستاذ/ حسين مهجر فرج البخيتاوي 13- الأستاذ/ محمد عبود شلش قدير الدلفي	- مدير قسم التخطيط والمتابعة والجودة الشاملة - مسؤول شعبة التخطيط والمتابعة
6- الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية	14- الأستاذ/ فهد بن فيصل القثامي	- مدقق حسابات
7- ديوان المحاسبة بدولة قطر	15- الأستاذة/ مايسه حسن الجفيري 16- الأستاذ/ خالد محمد عبد الله الصديقي العمادي	- خبير رقابي - رئيس قسم الرقابة على الالتزام المؤسسي
8- ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية	17- الأستاذ/ هيثم عبد الرحمن أحمد الخلايلة	- مدقق جودة / قسم توكيد الجودة

مرفق 02: استمارة التقييم قبلي والبعدي

تقييم قبلي/ بعدي

اللقاء التدريبي حول " اعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية "

تونس من 25 /12/ 2023 حتى 29 /12/ 2023

هدف القياس ليس التقييم الشخصي بل تقييم مدى نجاحنا جميعاً في تحقيق أهداف الدورة التدريبية.

المدة المحددة للحل: 15 دقيقة.

أولاً: حدد ما إذا كانت العبارات الآتية صحيحة أم خاطئة، مع تصحيح العبارات الخاطئة

رقم	العبرة	صحيحة	خاطئة	التصحيح (في حالة العبرة الخاطئة)
1	تتألف كل مرحلة من مراحل عملية الإدارة الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة من مهام رئيسية متعددة يحتاج كل جهاز أعلى للرقابة إلى تكييفها وترجمتها إلى بيئته.			
2	لا يعد التخطيط الإستراتيجي عنصراً رئيسياً من الإدارة الاستراتيجية فهي تتضمن أيضاً إدارة الموارد والتنفيذ والمراقبة والتقييم.			
3	يبدأ إطار الإدارة الاستراتيجية بالنظر في الأثر الذي يحدثه الجهاز من خلال طرح السؤال التالي: ماهي مخرجات الجهاز الأعلى للرقابة؟			
4	يتعين أن يقوم الجهاز بتحديد النواتج التي سيقدمها، وذلك لكي يتمكن من المساهمة بفعالية أكبر في الأثر.			
5	القضايا الاستراتيجية هي تلك التحديات والقيود التي لها أهمية بالغة بالنسبة لوجود الجهاز الأعلى للرقابة ورؤيته ومهمته وأهميته وتميزه.			

رقم	العبرة	صحيحة	خاطئة	التصحيح (في حالة العبارة الخاطئة)
6	تحليل SWOT هو تقنية تمكن من فهم أفضل السبل لتنسيق ومواءمة القدرات الداخلية للجهاز الأعلى للرقابة وإمكانياته وقيوده للاستجابة للمتطلبات والتحديات الرئيسية الناشئة عن البيئة الخارجية.			
7	إطار النتائج هو تعبير صريح عن مختلف سلاسل النتائج المتوقعة من إستراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة.			
8	تقدير إجمالي الموارد البشرية والمالية المتاحة واللازمة لسد الفجوات بين القدرات، يدعم عملية الجدوى والصياغة النهائية.			
9	تترجم الخطة التشغيلية إستراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة إلى مهام وإجراءات قابلة للتنفيذ.			
10	الخطة التشغيلية خطة سنوية ومدعمة بالموارد لإجراء الأنشطة الرقابية فقط الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة.			
11	يُعد تقدير تكلفة البند الطريقة الأكثر استخداماً في تقدير التكلفة بعملية التخطيط للموارد المالية للخطة التشغيلية.			
12	يتطلب الإبلاغ عن أداء الجهاز، تضمين الكثير من تفاصيل الأخطاء سواء التقليدية أو الجوهرية لاسيما عند الإبلاغ خارجياً.			

رقم	العبارة	صحيحة	خاطئة	التصحيح (في حالة العبارة الخاطئة)
13	يدعم الإبلاغ الداخلي الفهم المشترك للتغيرات المطلوبة ويسهل إيصال الرسالة الواردة من القمة إلى المنظمة بأسرها، وكذا من القاعدة إلى القمة.			
14	تهدف إدارة التغيير إلى التعامل مع التحديات غير التقنية والمتوقعة في تنفيذ خطة استراتيجية جديدة.			
15	تصميم الخطة الاستراتيجية يخدم أغراض المساءلة والتعلم من أجل تلبية احتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين.			

تقرير بنتائج اللقاء العلمي الحضوري حول موضوع " الرقابة على الحوكمة الإلكترونية "

17 - 21 ديسمبر 2023

أعدّه

الأستاذ/ بلال الزغلامي

ممثل الأمانة العامة

تمهيد:

وفي ضوء تنفيذ برنامج عمل المنظمة للفترة 2023-2025 ولاسيما جانب الأنشطة العلمية وورش وملتقيات التدريب، وتنفيذا لقرار المجلس التنفيذي رقم 2022/379 م.ت (66) المتعلق بإضافة اللقاء العلمي " الرقابة على الحكومة الإلكترونية للخطة التدريب التفصيلية للمنظمة لسنة 2023، نفذ الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة اللقاء العلمي حول " الرقابة على الحكومة الإلكترونية " حضوريا خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 21 ديسمبر 2023، حيث حضر هذا اللقاء (23) مشاركاً من منتسبي (10) أجهزة من الأجهزة الأعضاء بالمنظمة (مرفق 1).

قام بإعداد المادة العلمية لهذا اللقاء وتقديمها كل من السيد/ حكيم بن عيسى الدروره والسيد/ حبيب بن عمران الشريدة، من الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية. ويهدف هذا اللقاء إلى:

- التعرف على مفهوم وأهمية الحكومة الإلكترونية.
- التعرف على خطوات تنفيذ استراتيجية الرقابة على الحكومة الإلكترونية
- التعرف على نماذج تطبيق الحكومة الإلكترونية.
- تبادل الخبرات وعرض تجارب بعض الدول العربية والتوجهات الجديدة في مجال الحكومة الإلكترونية.

أما المحاور الرئيسية للقاء، فتمثلت في الآتي:

- الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية.
- المزايا والأهداف الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية.
- مفهوم الرقابة على الحكومة الإلكترونية وأهم التطبيقات والأنشطة المستخدمة.
- التخطيط الاستراتيجي للحكومة الإلكترونية.
- تنفيذ استراتيجيات الحكومة الإلكترونية.
- نماذج تطبيق الحكومة الإلكترونية.
- أخلاقيات الحكومة الإلكترونية.
- تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

نتائج تنفيذ اللقاء

(1) الجوانب التنظيمية:

أشرف الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية بالتعاون مع الأمانة العامة على الجوانب التنظيمية للقاء من حيث تحديد التوقيت المبدئي لتنفيذ اللقاء ودعوة الأجهزة إلى ترشيح مشاركتهم وضبط قائمتهم النهائية، إلى أن تم تنفيذه عن بعد خلال الفترة من 17 إلى 21 ديسمبر 2023.

(2) توصيات اللقاء.

تمّ إعطاء محاور اللقاء الاهتمام اللازم من قبل كافة المشاركين، والذين تقدموا في ختامه بمجموعة من التوصيات للإسهام في تفعيل هذا الإطار بالأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية وتعزيز الاستفادة من مزاياه، ومن أهمها التوصيات التالية:

✓ تنظيم ورشة عمل (تطبيق عملي) عن كيفية فحص النظام الإلكتروني وتجميع البيانات للاستفادة

✓ إطلاق مبادرة عربية قصد تشكيل تعاون في مجال الحكومة الالكترونية والرقابة عليها والهدف هو توحيد الأهداف وتقريب المستويات ولما لا التعاون في توفير ليس فقط التقنيات وانما الوسائل المادية

(3) التقييم

1.3 تقييم اللقاء

تبيّن من استمارات التقييم التي تم توزيعها على المشاركين ما يلي من النتائج:

التقييم	التقييم النهائي لاستمارة المشاركين		
جيد جدا	التقييم الفني للقاء		
	أهداف اللقاء	محتوى المادة العلمية	الوقت المخصص للقاء
	جيد جدا	جيد جدا	جيد جدا
جيد جدا	التقييم الإداري للقاء		
	العلاقات العامة	البرنامج الاجتماعي	المساندة الإدارية
	جيد جدا	جيد جدا	ممتاز
جيد جدا	تقييم الهيئة التدريسية		
	الوسائل التدريبية	منهجية التدريب	التفاعل مع المشاركين
	ممتاز	جيد جدا	ممتاز
جيد جدا	متوسط تقييم المدربين للقاء		

وتبين من التقييم الذي أعده المدربون أن مستوى اللقاء كان (ممتاز) مثلما يبرزه الجدول التالي:

التقييم	التقييم النهائي لاستمارة أخصائي التدريب
ممتاز	المدرّب 1: من السيد/ حكيم بن عيسى الدرور
ممتاز	المدرّب 2: السيد/ حبيب بن عمران الشريدة
ممتاز	متوسط تقييم المدربين للقاء

وتمثلت ملاحظات المدربين في الآتي:

ملاحظات ومقترحات المدربين

- توضيح مكونات البرنامج والاعمال المطلوبة من المشاركين بصفة مسبقة في اجال كافية
- ارسال اجندة البرامج قبل موعد انعقادها بما لا يقل عن أسبوعين
- نحتاج حالات عملية اكثر
- نحتاج تدريب أطول مع تطبيقات عملية اكثر
- إعطاء تجارب عملية اكثر

المرفق رقم (1)

اسم الجهاز	اسم المشارك	الوظيفة	البريد الالكتروني
٠١ - ديوان الرقابة المالية والإدارية في دولة فلسطين	٠١ - الأستاذ/ محمد جمال محمد داغر	- رئيس قسم	mdadher@saacb.ps
٠٢ - محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية	٠٢ - الأستاذة/ ريم حسن حرم الجلاصي ٠٣ - الأستاذ/ هيثم حامد	- رئيس دائرة - رئيس قسم	Rym.Hassen@courdescomptes.nat.tn haithem.hamed@courdescomptes.nat.tn
٠٣ - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية	٠٤ - الأستاذ/ فيصل احمد حزام الربيعي ٠٥ - الأستاذ/ عادل فضل حسين هرهره ٠٦ - الأستاذ/ احمد عمر احمد باكودح	- مدير عام - نائب مدير عام - رئيس قسم	alrubaifaisal@gmail.com ADEFAD2015@gmail.com AhmedBakadah@hotmail.com
٠٤ - الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	٠٧ - الأستاذ/ عماد عصام الدين علي ريان ٠٨ - الأستاذ/ مصطفى معروف عبد الحليم ٠٩ - الأستاذ/ كريم إسماعيل عزيز الدين	- وكيل وزارة - رئيس مجموعة - مراجع أول	emadRanyan66@gmail.com mostafa.maarof@asa-gov.eg KareemazizeIdeen@gmail.com
٠٥ - جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان	١٠ - الأستاذ/ سيف بن حمد بن محمد الغافري ١١ - الأستاذة/ سعاد بنت عبد الله بن محمد الحسنية ١٢ - الأستاذ/ وليد بن مبارك بن منير اليوسفي	- رئيس قسم - مراجع أول - مراجع أول	shalghafri@sai.gov.om salhasani@sai.edu.om wmalvousfi@sai.gov.om
٠٦ - محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية	١٣ - الأستاذ/ امبارك صمب ١٤ - الأستاذ/ أمينها اللامحمر عمر	- مستشار رئيس - أمين عام	sambambareck2000@gmail.com medoumariaa@yahoo.com
٠٧ - ديوان المحاسبة بدولة قطر	١٥ - الأستاذ/ محمد سعيد سفران	- رئيس قسم	Mohammed.Safran@sab.gov.qa
٠٨ - ديوان المحاسبة بدولة الكويت	١٦ - الأستاذة/ مريم محمود الأنصاري	- كبير مدققي	ANSARI@SAB.GOV.KW
٠٩ - مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٧ - الأستاذ/ رشيد ربيعي ١٨ - الأستاذ/ تهامي خلادي ١٩ - الأستاذ/ محمد رشيد بوحاحب	- رئيس غرفة - رئيس فرع - ناظر	chambre6@ccomptes.org.dz KHELLADI.Touhami@ccomptes.org.dz BOUHADJEB.MedRachid@ccomptes.org.dz
١٠ - الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية	٢٠ - الأستاذ/ خالد بخيت الزهراني ٢١ - الأستاذ/ راجح مشعل البقمي ٢٢ - الأستاذ/ ابراهيم عبدالعزيز عبدالله الموح ٢٣ - الأستاذ/ مازن عبدالعظيم علي آل تحيفه	مراجع أول مشرف الشؤون الفنية مراجع أول مراجع أول	k.alzahrani@gca.gov.sa r.almarzogi@gca.gov.sa i.almouh@gca.gov.sa maltuhaifa@gca.gov.sa



تقرير بنتائج اللقاء التدريبي
حول موضوع "التحليل المالي"
دولة الكويت
من 20 إلى 24 أكتوبر 2024

أعدّه

الأستاذ/ عبد الباسط مبروكي

ممثل الأمانة العامة للمنظمة العربية

الأستاذة/ نادية محمد العنزي

مديرة اللقاء



تمهيد:

في إطار تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2024 للمنظمة، نفذ ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة للقاء التدريبي حول " التحليل المالي " بالكويت خلال الفترة من 20 إلى 24 أكتوبر 2024، حيث حضر هذا اللقاء (26) مشاركاً من منتسبي (14) جهازاً من الأجهزة الأعضاء بالمنظمة (مرفق 1).

قام بإعداد المادة العلمية لهذا اللقاء وتقديمها كل من:

1- الدكتور/ عدنان حسن الحسن.

2- الأستاذ/ خالد أحمد الصفي.

أهداف ومحاوِر اللقاء:

سعى اللقاء إلى تمكين المشاركين من اكتساب المهارات والمعارف اللازمة للقيام بالتحليل المالي، من خلال التعرف على مفهوم التحليل المالي ومقوماته وأهميته والأطراف المستفيدة منه وأنواعه، ونسب التحليل المالي المتمثلة في نسب السيولة ونسب الربحية ونسب الرفع المالي (نسب المديونية) ونسب النشاط ونسب السوق، ونسب التحليل المالي للتدفقات النقدية، والقيام بعملية التحليل المالي لبعض الحالات الواقعية.

ولبلوغ أهداف هذا اللقاء التدريبي تم هيكلة المادة العلمية على تسعة فصول متماسكة، مرتبطة ومتكاملة تتمثل فيما يلي:

- التقارير المالية والقوائم المالية.

- مدخل إلى التحليل المالي.

- نسب السيولة.

- نسب الربحية.

- نسب الرفع المالي أو المديونية.

- نسب ومعدلات النشاط.

- نسب السوق.

- نسب التحليل المالي للتدفقات النقدية.

- حالات عملية وتمارين تطبيقية تغطي عناصر اللقاء.



نتائج تنفيذ اللقاء

(1) الجوانب التنظيمية:

استضاف ديوان المحاسبة بدولة الكويت -مشكورا- اللقاء التدريبي حول "التحليل المالي" وأشرف على الجوانب التنظيمية للقاء بالتعاون مع الأمانة العامة من حيث تحديد فترة تنفيذ اللقاء، ودعوة الأجهزة إلى ترشيح مشاركيهم، وضبط قائمتهم النهائية، وتوفير القاعة المخصصة للتدريب وجميع الوسائل التعليمية المطلوبة، واستقبال المشاركين، إلى أن تم تنفيذه بمقر الديوان - بالكويت خلال الفترة من 20 إلى 24 أكتوبر 2024.

وافتح هذا اللقاء كل من الدكتور/ عدنان حسن الحسن، مدير إدارة التدقيق الداخلي، والأستاذ/ عبد الباسط مبروكي، ممثل الأمانة العامة للمنظمة العربية، حيث أبرزوا أهمية موضوع اللقاء باعتبار ما يتيح من فرصة لاكتساب المهارات والمعارف اللازمة للقيام بالتحليل المالي، من خلال التعرف على مفهوم التحليل المالي ومقوماته وأهميته والأطراف المستفيدة منه.

(2) توصيات اللقاء:

تمّ إعطاء محاور اللقاء الاهتمام اللازم من قبل كافة المشاركين، والذين تقدموا في ختامه بمجموعة من التوصيات للإسهام في تفعيل هذا الإطار بالأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية وتعزيز الاستفادة من مزاياه، وفيما يلي التوصيات المقدمة:

- 1- التركيز على التحليل المالي في الجهات الحكومية والمحلية.
- 2- إدراج حالة عملية أو موضوع مهني للنقاش خلال اللقاءات التدريبية.
- 3- النظر في إمكانية عقد برنامج تدريبي حول استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التحليل المالي.
- 4- العمل على إعداد دليل خاص للتحليل المالي في الأجهزة الرقابية (توحيد المصطلحات والمفاهيم).
- 5- تنفيذ مهام رقابية تعاونية بين الأجهزة الرقابية وفق المعايير يطبق فيها التحليل المالي.
- 6- إرسال المواد العلمية قبل فترة زمنية مناسبة (أسبوع) قبل بداية البرنامج التدريبي.
- 7- استخدام تقنيات المحاسبة الحياتية أو الابتكارية في التحليل المالي.



(3) التقييم

1.3 تقييم اللقاء

تبيّن من استمارات التقييم التي تم توزيعها على المشاركين ما يلي من النتائج:

التقييم	التقييم النهائي لاستمارة المشاركين		
ممتاز	التقييم الفني للقاء		
	أهداف اللقاء	محتوى المادة العلمية	الوقت المخصص للقاء
	ممتاز	ممتاز	جيد جدا
ممتاز	التقييم الإداري للقاء		
	العلاقات العامة	البرنامج الاجتماعي	المساندة الإدارية
	ممتاز	ممتاز	ممتاز
ممتاز	تقييم الهيئة التدريسية		
	الوسائل التدريبية	منهجية التدريب	التفاعل مع المشاركين
	ممتاز	ممتاز	ممتاز
ممتاز	متوسط تقييم المدربين للقاء		

وتبين من تقييم المدربين أن مستوى اللقاء كان (ممتاز) مثلما يبرزه الجدول التالي:

التقييم	التقييم النهائي لاستمارة أخصائي التدريب
ممتاز	المدرّب 1: الدكتور/ عدنان حسن الحسن
ممتاز	المدرّب 2: الأستاذ/ خالد أحمد الصفي
ممتاز	متوسط تقييم المدربين للقاء



وتمثلت ملاحظات المتدربين في الآتي:

ملاحظات ومقترحات المتدربين

- 1- برمجة دورة أخرى تكميلية لهذه الدورة تناقش التحليل المالي للدوائر الحكومية والإدارات التابعة لها والهيئات.
- 2- القيام بمثل هذه الدورات داخل الدول لأن كل دولة لها خصوصياتها حتى يتم الاستفادة منها.
- 3- ضرورة وضع المراجعات المتخصصة ضمن اللقاءات القادمة لتبادل خبرات معنية أخرى مثل المراجعة البيئية ومراجعة الجودة والأداء.
- 4- إعطاء دورات في التحليل المالي في الوقت الأفضل والكافي.
- 5- إعطاء حالات عملية أفضل وتخص الجهات الحكومية.
- 6- يتم عمل زيارة في أفرع الأجهزة والتعرف على الأقسام.

2.3. التقييم القبلي والبعدي:

عملاً بتوصية المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبة تم تنفيذ اختبار التقييم القبلي والبعدي لقياس مدى تطور معارف المشاركين واكتسابهم للمهارات المستهدفة، وقد اشتملت استمارة التقييم القبلي والبعدي على (09) أسئلة (أنظر مرفق 2). وأظهر تحليل نتائج التقييم القبلي والبعدي تحسناً في درجات تقييم المشاركين حيث أن متوسط نسبة الإجابات الصحيحة قد ارتفع من 67% إلى 82%.



المرفق رقم (1): قائمة المشاركين

الوظيفة	أسماء المشاركين	الجهاز
- قاضي من الدرجة الإستثنائية - قاضي حسابات	1- الأستاذ/ إبراهيم أيت با 2- الأستاذ/ رشيد بوعریش	المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية
- مدير فرع الجهاز المركزي بحلب - مفتش	3- الأستاذ/ ماهر محييميد 4- الأستاذ/ هاني محمد بدر	الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية
- قاضي محتسب درجة أولى - قاضي محتسب درجة أولى	5- الأستاذة/ نسيمه مدور 6- الأستاذ/ سني إسماعيل	مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- مراجع حسابات - مراجع حسابات	7- الأستاذ/ جعفر إبراهيم العزاي 8- الأستاذ/ نصر عبید أبو راوي	ديوان المحاسبة الليبي
- مدقق أول - مدقق	9- الأستاذة/ مريم عبد الله العطيه 10- الأستاذة/ أمل محمد العمادي	ديوان المحاسبة بدولة قطر
- رئيس فريق مراجعة - مدير القطاع الاقتصادي - مدقق	11- الأستاذ/ أحمد عبد العزيز عمر بلقدي 12- الأستاذ/ صالح محمد أحمد النجار 13- الأستاذ/ سالم محمد إسماعيل	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية
- رئيس قطاع من فئة وكيل وزارة - مراجع أول	14- الدكتور/ هشام زغلول إبراهيم علي 15- الأستاذة/ سارة التباع اليماني عبد الحميد خالد	الجهاز المركزي للمحسابات بجمهورية مصر العربية
- معاون مدير عام - مدير قسم الشؤون المالية	16- الأستاذ/ أحمد يعرب عبد الكريم بهية 17- الأستاذ/ حسين علي إبراهيم محمد الحياي	ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق
Senior Auditor - مدير العمليات التشغيلية - مساعد مدير مراجعة	18- الأستاذ/ عبد الرحمن عبدي محمد 19- الأستاذ/ عبد الباسط عبد الرزاق عبد الله 20- الأستاذة/ فاطمة علي عبد الله ابوقصيصة	ديوان المراقبة العامة بجمهورية الصومال الفيدرالية ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان
- مراقبة أولى - مراجع أول	21- الأستاذة/ راية بنت محمد الشعيلية 22- الأستاذ/ راشد بن حميد بن راشد المشيفري	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان
- مدير تنفيذي - مدير تنفيذي	23- الأستاذ/ بندر يوسف صالح السلمان 24- الأستاذ/ لؤي خالد الحيدري	الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية
- مدقق مشارك - مدقق مشارك	25- الأستاذ/ ربيع محمد العرادة 26- الأستاذ/ محمد عبید الجويسري	ديوان المحاسبة بدولة الكويت



مرفق 02: استمارة التقييم قبلي والبعدي

التقييم القبلي والبعدي لدورة التحليل المالي

تعتبر الإجابة عن مجموعة أسئلة هذه الاستمارة في غاية الأهمية لتحديد مستوى التعلم في الدورة، لذا نرجو التأكد من اختيار الإجابة المناسبة لكل سؤال بهذه الاستمارة بوضع علامة (√) بالخانة المناسبة.

1- تعريف التحليل المالي هو:

() علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحديد وتحليل العمليات المالية عند حدوثها، وتسجيلها من واقع مستندات مثبتة لها، ثم تصنيف هذه العمليات وتلخيصها، بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها وتكاليفها، ومن ثم استخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، وكذلك تبيان المركز المالي لتلك الوحدة الاقتصادية في نهاية الفترة.

() التعمد في تزوير الحقائق و/أو المعلومات الجوهرية للوصول إلى مميزات مالية بصورة غير شرعية.

() عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة.

2- من أهداف التحليل المالي:

() قياس السيولة والمقدرة على السداد.

() التعرف على ربحية الشركة.

() التعرف على إمكانية الاستثمار في الشركة.

() جميع ما سبق.

3- من مقومات التحليل المالي:

() قياس السيولة والمقدرة على السداد.

() الحكم على مدى كفاءة المنشأة في مدى استغلال الموارد المتاحة.

() التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.

() تحديد مركز الشركة في القطاع الذي تعمل في إطاره.



4- ما هو دور المحلل المالي؟

5- رتب خطوات التحليل المالي:

- () تطبيق أساليب وأدوات التحليل المالي المناسبة.
- () تحليل النظم والقواعد والمبادئ المحاسبية المستخدمة.
- () الفحص الشامل للقوائم المالية والجداول الملحقة.
- () فحص تقرير مراقب الحسابات.

6- مفهوم نسب السيولة:

- () المصادر الأساسية لتمويل عمليات المنشأة تتمثل في رأس المال والديون طويلة الأجل.
- () مؤشرات تستخدم لتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.
- () العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.
- () عملية تلقائية ينتج عنها زيادة في الربح نتيجة تمويل جانب من عمليات المنشأة بديون طويلة الأجل، بشرط أن يكون عائد الاستثمار في عمليات المنشأة أكبر من الأعباء التمويلية (الفوائد).

7- مفهوم نسب الربحية:

- () المصادر الأساسية لتمويل عمليات المنشأة تتمثل في رأس المال والديون طويلة الأجل.
- () مؤشرات تستخدم لتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.
- () العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.
- () عملية تلقائية ينتج عنها زيادة في الربح نتيجة تمويل جانب من عمليات المنشأة بديون طويلة الأجل، بشرط أن يكون عائد الاستثمار في عمليات المنشأة أكبر من الأعباء التمويلية (الفوائد).



8- مفهوم الديون:

- () المصادر الأساسية لتمويل عمليات المنشأة تتمثل في رأس المال والديون طويلة الأجل.
- () مؤشرات تستخدم لتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.
- () العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.
- () عملية تلقائية ينتج عنها زيادة في الربح نتيجة تمويل جانب من عمليات المنشأة بديون طويلة الأجل، بشرط أن يكون عائد الاستثمار في عمليات المنشأة أكبر من الأعباء التمويلية (الفوائد).

9- مفهوم الرفع المالي:

- () المصادر الأساسية لتمويل عمليات المنشأة تتمثل في رأس المال والديون طويلة الأجل.
- () مؤشرات تستخدم لتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.
- () العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.
- () عملية تلقائية ينتج عنها زيادة في الربح نتيجة تمويل جانب من عمليات المنشأة بديون طويلة الأجل، بشرط أن يكون عائد الاستثمار في عمليات المنشأة أكبر من الأعباء التمويلية (الفوائد).



تقرير نتائج اللقاء التدريبي حول موضوع:

"تحديد الاحتياجات التدريبية"

- تونس -

من 22 الى 26 ابريل 2024

أعدّه:

ممثل الأمانة العامة

الأستاذ/ فيصل ماني

مديرة اللقاء

الأستاذة/ آمال اللومي

تمهيد:

في إطار تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب لسنة 2024 للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، استضافت محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية بمقر المنظمة العربية للثقافة والتعليم (الألكسو) اللقاء التدريبي حول "تحديد الاحتياجات التدريبية" في الفترة من 22 إلى 26 ابريل 2024. وتكمن أهمية هذا اللقاء في توطيد المعارف لدى المشاركين حول القدرة على تحليل وتحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي الأجهزة من بين المعنيين بالتصرف في الموارد البشرية والتدريب، وتمكينهم من آليات التصرف العمومي والتصرف الإداري الحديث بما يحقق أثرا إيجابيا على أعمال الأجهزة. كما تكمن أهميته في تحديد الاحتياجات التدريبية للجهاز الرقابي وفقا لأفضل الممارسات وذلك من خلال قياس الأداء الوظيفي للعاملين بالجهاز. بالإضافة إلى أن هذا اللقاء يشكل فرصة لتبادل التجارب والخبرات في هذا المجال بين الأجهزة العربية المشاركة. وشارك في هذا اللقاء 30 عضوا يمثلون 14 جهازا أعلى للرقابة المالية والمحاسبة في المنظمة (مرفق 1).

أولا: الجوانب التنظيمية:

أشرفت محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية بالتعاون مع الأمانة العامة على الجوانب التنظيمية للقاء من حيث تحديد التوقيت المبدئي لتنفيذ اللقاء ودعوة الأجهزة إلى ترشيح مشاركيها وضبط قائمتهم النهائية، إلى أن تم تنفيذه، وقامت مديرة اللقاء الاستاذة/ أمال اللومي بتوزيع المهام بين المدربين والتنسيق فيما بينهم. وتم عقد هذا اللقاء بقاعة القدس بمقر المنظمة العربية للثقافة والتعليم (الألكسو).

وافتح اللقاء معالي الأستاذ/ حاتم السليبي، وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات ونائب الأمين العام للمنظمة، الذي رحب بالمشاركين وأكد على أهمية موضوع اللقاء متمنياً لهم طيب الإقامة في بلدهم الثاني تونس، وتقدم بالشكر لكل من ساهم في الإعداد للقاء وتنفيذه، وأكد على أن هذه اللقاءات تعد فرصة مميزة لتحقيق التعاون بين الأجهزة الأعضاء وتقاسم التجارب العربية في مجال تحديد الاحتياجات التدريبية.

ثانيا: أهداف اللقاء

تمثلت اهداف اللقاء فيما يلي:

- اكتساب المشاركين القدرة على تحليل وتحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي الأجهزة من بين المعنيين بالتصرف في الموارد البشرية والتدريب بما يحقق الأثر الإيجابي على أعمال الجهاز.

- تحديد الاحتياجات التدريبية للجهاز وفقا لأفضل الممارسات وذلك من خلال قياس الأداء الوظيفي للعاملين بالجهاز.
- تمكين المشاركين من آليات التصرف العمومي والتصرف الإداري الحديث

ثالثا: إعداد المادة العلمية وتقديمها

تم إعداد المادة العلمية من قبل فريق من المدربين من محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية إضافة إلى أخصائي خبير تربوية وتعليم بمنظمة الألكسو.

- الأستاذة/ بسمة بن غالي
- الأستاذ/ فيصل ماني
- الأستاذ/ أسامة التقاز
- الأستاذ الهاشمي العرضاوي

رابعا: المحاور الرئيسية للقاء

من أجل اكتساب المعارف والمهارات أنفة الذكر، تضمن اللقاء التدريبي المحاور التالية:

المحور الأول: حول الإطار المرجعي للتدريب والتطوير المهني لموظفي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

المحور الثاني: مرحلة التحليل: تم خلال هذا المحور التطرق للعناصر التالية:

- توطئة عامة: مدخل لتحديد الاحتياجات التدريبية
- تحديد مدى الحاجة إلى التدريب
- جمع البيانات
- تحليل الأنشطة

المحور الثالث: مرحلة التصميم وانقسمت إلى عنصرين:

- 1- تصميم إطار التدريب: تم خلالها تناول:
- أهداف التعلم/التدريب

- تصميم المنهج التدريبي
2- تصميم محتوى التدريب: تم من خلالها تمكين المتدربين من التعرف على كيفية:

- تصميم هيكل دورة تدريبية

- تصميم لمحة عن وحدة تدريبية

المحور الرابع: مرحلة التقييم انقسم إلى عنصرين:

- الأهداف ومتطلبات الفعالية

- مستويات التقييم

المحور الخامس: عرض تجربة "الألكسو" في مجال تحديد الاحتياجات التدريبية: تم خلاله تقديم مداخلة بعنوان "دور التدريب أثناء الخدمة في دعم التمهين وتعزيز التمكين"

المحور السادس: عرض تجارب المشاركين

خُصِّصَ هذا المحور لتقاسم التجارب وتبادل الخبرات وذلك من خلال عروض المشاركين حول تجارب أجهزتهم في مجال تحديد الاحتياجات التدريبية لأجهزتهم الرقابية.

خامسا: الجوانب الاجتماعية

قام الجهاز المستضيف باستقبال كافة المشاركين وإيصالهم إلى أماكن إقامتهم. كما أمن لهم وسائل التنقل من وإلى مكان اللقاء ووفر لهم وجبات الغداء طيلة أيام اللقاء. كما أقام مأدبة عشاء على شرف المشاركين ونظم زيارة ميدانية إلى جملة من الأماكن السياحية بمدينة تونس.

سادسا: توصيات اللقاء

تمّ إيلاء محاور اللقاء الاهتمام اللازم من قبل كافة المشاركين، والذين تقدموا في ختامه بمجموعة من التوصيات للإسهام في تطوير كيفية تحديد الاحتياجات التدريبية بالأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية وتعزيز الاستفادة من التجارب المتبادلة، وتلخصت التوصيات في النقاط التالية:

✓ -إنشاء هياكل تعنى بالتدريب.

✓ -إحداث مركز مختص للتدريب.

✓ -تعميم المادة التعليمية والعمل على تطبيقها.

✓ -الإستفادة من التجارب المقارنة في مجال تحديد الاحتياجات التدريبية والتدريب عموما.

- ✓ -إيلاء الإدارة العليا الأهمية اللازمة للتدريب على مستوى التخطيط الإستراتيجي وجعله آلية من آليات التحفيز وتطوير المسار المهني لمنتمي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
- ✓ -التوعية بأهمية خلق بيئة عمل تحفّز على التدريب وتسانده.
- ✓ -تنظيم دورات تدريبية لاستكمال بقية مراحل منهجية التدريب المعتمدة من قبل الإنتوساي والمتمثلة أساسا في الإعداد و التنفيذ والتقييم.
- ✓ -العمل على تحقيق كفاءة وفعالية واستدامة التدريب
- ✓ -تنظيم دورات تدريبية تطبيقية حول آليات قياس أثر التدريب على أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة .
- ✓ -الإستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتصلة بالتدريب ومختلف مراحلها.
- ✓ -تنظيم دورات تدريبية حول استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي
- ✓ -تعميم مخرجات المنتقيات والندوات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالتدريب على جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كل ما أمكن ذلك.
- ✓ -العمل على إرساء نظام جودة التدريب داخل الأجهزة العليا للرقابة.
- ✓ -تكثيف الدورات التدريبية حول التعلم الإلكتروني من قبل مبادرة تنمية الإنتوساي " الآي دي آي" لفائدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

ثامنا: اختتام اللقاء

أشرف على اختتام اللقاء وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية نائب الأمين العام للمنظمة معالي الأستاذ/ حاتم السليبي، الذي ألقى كلمة شكر فيها الجهود المبذولة من قبل المشاركين منوها بالدور الذي تلعبه المنظمة لتحسين معارف ومهارات منتمي أجهزتها الأعضاء راجيا أن يكون اللقاء قد حقق أهدافه المرجوة. تلتها كلمة ممثل منظمة الألكسو الذي تقدم بالشكر لمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية ومنظمة الأرابوساي على حسن إدارة هذا اللقاء ونوه بالجهود التي تبذلها منظمنا العربية للمساهمة في تنمية المعرفة وتطوير المؤسسات العربية راجيا أن يتواصل هذا التعاون المثمر بين منظمتي الأرابوساي والألكسو.

ثامنا: تقييم اللقاء

1 - استمارة المنظمة لتقييم اللقاء:

تبيّن من استمارات التقييم التي تم توزيعها على المتدربين النتائج التالية:

التقييم	التقييم النهائي لاستمارة المتدرب
جيد جداً	التقييم الفني للقاء (أهداف اللقاء + الحقيبة التدريبية والمادة العلمية).
جيد جداً	التقييم الإداري للقاء (الإجراءات التنظيمية والخدمات التدريبية).
ممتاز	تقييم الهيئة التدريبية.
جيد جداً	متوسط تقييم المتدربين للقاء

وتقدم المشاركون بالملاحظات التالية:

ملاحظات ومقترحات المتدربين
التمديد في مدة اللقاء اذ يحتاج لوقت أطول
مواصلة الدورة التدريبية من خلال استكمال بقية المراحل والنظر في إمكانية تحويلها لدورة مدرسية
التركيز على التدريب طويل الأجل في ذات الموضوع
تسليم المادة العلمية مجزأة بعد كل يوم تدريب لمراجعتها والاستفادة منها قبل المرور للجزء الذي يليها
دورة تدريبية مميزة استفدنا من خلالها الكثير من المعارف والمهارات
العمل على اعداد دورات ولقاءات لتقييم الأثر التدريبي
تطوير الطريقة التدريبية التقليدية إلى طرق أكثر حداثة واستخدام مصطلحات متفق عليها من قبل جميع الأجهزة العربية

وخلص المدربون للتقييم الملخص بالجدول التالي:

التقييم	التقييم النهائي لاستمارة المدرب
جيد جدا	المدرب/ 1- الأستاذة. بسمة بن عالي
جيد	المدرب/ 2 الأستاذ. فيصل ماني
ممتاز	المدرب/ 3 الأستاذ. أسامة التفاض
جيد جدا	متوسط تقييم المدربين للقاء

كما تقدموا بالملاحظات التالية:

ملاحظات ومقترحات المدربين
مزيد من الجهد على مستوى التنسيق والتنظيم.
شكرا على حسن التنظيم.

2- التقييم القبلي والبعدي

عملا بتوصية المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تم العمل بألية التقييم القبلي والبعدي الذي تضمن 15 سؤالا (مرفق 2) لتقييم معرفة المشاركين بمحاور اللقاء وقياس مدى تحسن هذه المعارف عقب اللقاء وقد أسفرت نتائج التقييم القبلي عن نسبة 41% من الإجابات الصحيحة فيما أفضت نتائج التقييم البعدي لنسبة 74.8% ما يدل على ارتفاع في نسب الإجابات الصحيحة بفارق 7%، كما تم توزيع الاستبيان المعتمد من قبل المنظمة والذي أقرته لجنة تنمية القدرات على المشاركين والمدربين لتقييم جميع جوانب اللقاء (التنظيمية، المعرفية، المهارات التدريبية، ...)

مرفق 1: قائمة المشاركين في اللقاء التدريبي حول "تحديد الاحتياجات التدريبية"

تونس من 22 الى 2024/04/26

الوظيفة	أسماء المشاركين	الجهاز
- مستشار أول المحكمة	1- الأستاذ/ عبد الله بمب العيادي	محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية
- رئيسة قسم البرمجة والتخطيط - رئيس قسم تدير الموارد البشرية	2- الأستاذة/ لبنى بشكور 3- الأستاذ/ خالد رحاوي	المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية
- مديرة العلاقات العامة والتدريب والتأهيل	4- الأستاذة/ تغريد علم	الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية
- رئيس قسم الاحتياجات التدريبية - باحثة إدارية بمركز التدريب	5- الفاضل/ سالم محسن محمد الغساني 6- الفاضلة/ هناء بنت راشد المحاربية	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان
- قاض، محتسب درجة ثانية - قاض، محتسب درجة ثانية - محتسب درجة ثانية	7- الأستاذة/ عفاف بن خيرة 8- الأستاذ/ جلال طويطو 9- الأستاذ/ مراد بوراية	مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- مدير إدارة شؤون العاملين - عضو تدريب - عضو الرقابة على الشركات - عضو قانوني بالإدارة العامة للموارد البشرية	10- الأستاذ/ عبد الوهاب بلقاسم الدبوب 11- الأستاذ/ محمد البكوش الصغير 12- الأستاذ/ مجدي الطاهر الهاملي 13- الأستاذ/ أحمد صالح الديب	ديوان المحاسبة الليبي
- رئيس قسم التطوير المهني والأكاديمي - مسؤول تدريب	14- الأستاذ/ محمد محضار أحمد السعدي 15- الأستاذ/ خالد حسن علي الجناحي	ديوان المحاسبة بدولة قطر
- منسق برنامج بقسم الدعم الاستراتيجي	16- الأستاذ/ محمد عبدي موسى	ديوان المراقبة العامة بجمهورية الصومال الفيدرالية
- مدير مكتب الوكيل للقطاع الإداري - رئيس قسم في إدارة الموارد البشرية والسكرتارية - إدارة الشؤون الادارية	17- الأستاذة/ منال محمد علي الصانغ 18- الأستاذة/ سماح سالم ناصر الفضلي 19- الأستاذة/ هناء علي محمد يسلم العراشة	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية
- مدير الإدارة العامة للتدريب	20- الأستاذ/ حسين عبد الكريم مصطفى محمد	ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان
- مدير دائرة التدريب	21- الأستاذة/ سمر طلال دويكات	ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين
- مدير إدارة الموارد البشرية - إدارة الموارد البشرية - إدارة الموارد البشرية	22- الأستاذ/ مشعل بن صالح الحامد 23- الأستاذ/ عبد العزيز بن إبراهيم العباس 24- الأستاذ/ إبراهيم بن محمد بن ميمون	الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية
- اختصاصي علاقات دولية - منسق رئيسي تدريب تخطيط الاحتياجات التدريبية	25- دكتور/ إبراهيم أحمد الكندري 26- الأستاذة/ شهد احمد العتيبي	ديوان المحاسبة بدولة الكويت

- قاضية بحكمة المحاسبات - قاضية بمحكمة المحاسبات - قاضية بمحكمة المحاسبات - مدير الموارد البشرية والتكوين	-27- الأستاذة/ عائدة باي -28- الأستاذة/ فاطمة الزهراء سلوم -29- الأستاذة/ إيمان الحاج حمودة -30- الأستاذ/ عبد الله الطرابلسي	محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية
--	---	--

التقييم القبلي والبعدي

1- تمّ التأكيد على أهمية مساهمة التدريب والتطوير المهني المستمرّ في تطوير معارف موظفي الجهاز والرفع من كفاءتهم.

- بالمبادئ التأسيسية والأساسية للانتوساي.
- بالمبادئ التأسيسية والأساسية للانتوساي والمعايير المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية للجهاز.
- بالمبادئ التأسيسية والأساسية للانتوساي والمعايير المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية للجهاز وكذلك عدد من معايير الرقابة والأدلة الإرشادية.
- بالمبادئ التأسيسية والأساسية للانتوساي والمعايير المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية للجهاز، وكذلك عدد من معايير الرقابة.

2- ما هو مفهوم إطار الكفاءة

- برنامج تطوير منظم ومبرمج يختاره الجهاز الأعلى للرقابة ويهدف إلى تطوير مراجعين محترفين أكفاء في الجهاز والمحافظة عليهم.
- هو نموذج مفاهيم يفصل ويحدد الكفاءات المتوقعة من المراجع أو مجموعة أو فريق يتصدى لمهمة محددة ووظيفة معينة داخل المؤسسة.
- المعارف والمهارات والسمات الشخصية اللازمة لنجاح الأداء الوظيفي.

3- يقصد بالاحتياجات التدريبية:

- قاعات التدريب والتجهيزات والمعدات التي تحتاجها إدارة الموارد البشرية في أي مؤسسة لتأمين نشاط التدريب لديها.
- المصادر والمراجع والوثائق التي يعدها المدرب أو أخصائي التدريب قبل تنفيذ الدورة التدريبية.
- مجموعة التغييرات والتطورات المطلوب إحداثها بغرض تحقيق التوازن بين أداء الفرد ووظيفته وأهداف الجهاز الذي ينتمي إليه.

- الأهداف والخطط والبرامج والأنشطة التي يتم وضعها والقيام بها من أجل تطوير قدرات الموظفين في مؤسسة العمل.
 كل ما سبق ذكره.

4- ترتبط عملية تحديد الاحتياجات التدريبية بشكل وثيق ومباشر بالأداء السائد أو القائم أثناء مرحلة التحليل أو التقييم.

صحيح

خطأ

5- سدّ أو تقلص الفجوات بين الأداء المتوقع والأداء السائد في بيئة العمل لا يتم سوى عبر التدريب.

صحيح

خطأ

6- من أسباب الحاجة إلى التدريب:

- كثرة إصابات وحوادث العمل.
 كثرة الأخطاء في التشغيل أو الصيانة أو في أداء المهام الإدارية. (الأخطاء الفنية والإدارية)
 طول الوقت المستغرق لإنجاز المهام مقارنة بالزمن المقدر.
 زيادة تكاليف تقديم الخدمة أو المنتج.
 انخفاض جودة الخدمة أو المنتج.
 تكليف الموظفين بمهام جديدة.
 ترقية بعض الموظفين.
 توظيف عاملين جدد.
 تغيير في طرق وأساليب العمل
 كافة الأسباب المذكورة.

7- يقصد بتحليل الأنشطة، دراسة أداء الموظفين بمؤسسة العمل وتقييم الطريقة التي يتبعونها في القيام بأعمالهم.

صحيح

خطأ

8- الغرض من تصميم الدورات التدريبية هو:

- تلخيص المنهج التدريبي
- الاستعداد لتنفيذ البرنامج التدريبي
- الاسترشاد عن مدى قدرة الجهاز على سدّ الفجوات في الأداء
- التحقق من الأداء المطلوب وطرق التدريب المناسبة لإنتاج المواد التعليمية والتدريبية تمهيداً لتنفيذ الأنشطة التدريبية المطلوبة لتحقيق هدف خطة التدريب

9- التدريب الناجح هو التدريب الذي يراعي فيه المصمّم:

- إعطاء المتدربين أكثر قدر ممكن من المعرفة.
- تمكين المتدرب من بلوغ مستوى مقبول من الأداء الوظيفي.
- الوصول إلى سلوك مرغوب يأمل الجهاز الأعلى للرقابة ظهوره لدى المتدرب نتيجة اكتسابه خبرات بواسطة التعلم وتغيير الظروف الحاضرة للمتدرب.

10- لتصميم التدريب:

- يقوم المصمّم باعتماد إطار منهجيّ متكامل محدّد مسبقاً
- يمكن تصوّر محتوى التدريب حسب مهارات المصمّم الذاتية
- يتم الاعتماد على التجارب السابقة

11- هيكل الدورة التدريبية هو فهرس المحتوى التدريبي

- نعم
- لا

12- مصادر هدف التعلّم أو التدريب هي

- تستمدّ من مراجعة الموادّ العلمية

- ❑ قرارات وحدة التدريب وفريق الموارد بالجهاز الأعلى للرقابة
- ❑ أهداف الأداء الخاص بكل مهمة من مهام الجهاز الأعلى للرقابة

التقييم هو -13

- ❑ وظيفة مستمرة تعمل خلال تنفيذ المشروع
- ❑ التقييم يتم بعد انتهاء الدورة التدريبية فقط
- ❑ يشمل نقاط محددة في وقت محدد

يتم إعداد استراتيجيات التقييم على مستوى -14

- ❑ مرحلة تحليل الاحتياجات التدريبية
- ❑ مرحلة التصميم
- ❑ مرحلة التقييم

يهدف تقييم التعلّم إلى -15

- ❑ جمع ردود فعل المتدربين واستطلاع رأيهم بخصوص سير العملية التدريبية من حيث التنظيم ومحتوى الدورة التدريبية وجودة المادة العلمية وأساليب وأدوات التدريب وأداء المدرّب
- ❑ التأكد من مدى بلوغ أهداف التعلّم المحددة خلال مرحلة التصميم ومن مدى نقل المعارف والمهارات إلى المشاركين.
- ❑ قياس ما إذا كان المشاركون يحتفظون بما تعلموه ويستخدمونه بعد العودة الى مكان العمل وإلى اثبات مدى استيفاء التعلّم لأهداف الأداء



تقرير اللقاء التدريبي حول "التحول من الأساس النقدي إلى الاستحقاق" الذي استضافه الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية بالرياض خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 5 سبتمبر/أيلول 2024

أعدّه

مدير اللقاء: الأستاذ محمد بن يوسف الحلواني

ممثل الأمانة العامة للمنظمة العربية: الأستاذ منير الخليفي

تمهيد

في إطار تنفيذ خطة عمل المنظمة في مجال التدريب والبحث العلمي للعام 2024، انطلقت الأمانة العامة، منذ اعتماد هذا البرنامج التدريبي من المجلس التنفيذي في اجتماعه السابع والستين، في التنسيق مع الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية لتنفيذ اللقاء التدريبي حول "التحول من الأساس النقدي إلى الاستحقاق" وقد تم تنفيذ اللقاء بمدينة الرياض خلال الفترة من 1 إلى 5 سبتمبر 2024، الذي تناول مقدمة عن المحاسبة على أساس الاستحقاق وأهم إيجابيات وتحديات المحاسبة على أساس الاستحقاق بالإضافة إلى أهداف التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي وعناصر ومتطلبات تطبيق هذا التحول. وقد حضر اللقاء 26 متدرباً ينتمون لإثني عشر جهاز رقابي عضو بالمنظمة. وقام بإعداد المادة العلمية لهذا اللقاء الفريق التالي:

اسم المدرب	الجهاز الذي ينتمي إليه	الوظيفة
الدكتور بسام صالح	خدمات الاستشارات المالية والمحاسبية - شركة أرنست ويونغ للخدمات المهنية	مدير تنفيذي
الأستاذ مصطفى شبير	خدمات الاستشارات المالية والمحاسبية - شركة أرنست ويونغ للخدمات المهنية	مستشار رئيسي

وتولى إدارة اللقاء الأستاذ/ محمد بن يوسف الحلواني، مدير إدارة أعلى بناء وتنمية القدرات - المركز السعودي للمراجعة المالية والرقابة على الأداء وساعده في ذلك كل من:

- الأستاذ/ مشعل بن فهد الخليفي (أخصائي بناء وتنمية قدرات - المركز السعودي للمراجعة المالية والرقابة على الأداء)
- الأستاذ/ ثامر بن سالم الحربي (أخصائي بناء وتنمية قدرات - المركز السعودي للمراجعة المالية والرقابة على الأداء)

أهداف اللقاء

- هدف اللقاء التدريبي من خلال العروض والتمارين والمناقشات وتجارب الأجهزة إلى تحقيق ما يلي:
 - فهم أساس الاستحقاق المحاسبي: تمكين المتدربين من فهم المفاهيم والمبادئ التي تحكم أساس الاستحقاق.
 - إتقان معايير IPSAS: تعريف المتدربين بمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وكيفية تطبيقها في بيئاتهم العملية.
 - تطبيق المعرفة في حالات استخدام حقيقية: تزويد المتدربين بالمهارات اللازمة لتطبيق المعارف المكتسبة في تحسين الأداء المالي والمحاسبي لمؤسساتهم.
 - تحليل وحل المشكلات المحاسبية: تطوير قدرات المتدربين على مدى تحليل المشكلات المالية والمحاسبية واقتراح حلول عملية مستندة إلى معايير IPSAS.
 - تعريف أعضاء المنظمة بمشروع التحول إلى الاستحقاق المحاسبي في المملكة العربية السعودية وتبادل التجارب.

نتائج تنفيذ اللقاء التدريبي

1- الجوانب التنظيمية:

قام الديوان العام للمحاسبة بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة العربية بإعداد الجوانب التنظيمية للقاء من حيث تحديد تاريخه ودعوة الأجهزة إلى ترشيح مشاركتهم وضبط قائمتهم النهائية، واستصدار التأشيرات وعقد اللقاء بالمركز السعودي للمراجعة المالية والرقابة على الأداء بمقر الديوان العام للمحاسبة بمدينة الرياض خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 5 سبتمبر/أيلول 2024. وتولى الفريق المكلف بالتنظيم استقبال

الوفود المشاركة وممثل الأمانة العامة بمطار الملك خالد الدولي بالرياض وتأمين تنقلهم إلى الفنادق وإلى مكان اللقاء التدريبي.

2- افتتاح اللقاء:

افتتح اللقاء الأستاذ/ طارق بن أحمد الجريفاني، النائب التنفيذي للخدمات المؤسسية مدير عام المركز السعودي للمراجعة المالية والرقابة على الأداء، الذي رحب بالمشاركين وشكر مشاركتهم في اللقاء راجيا لهم إقامة طيبة في المملكة العربية السعودية وثنى تجربة الديوان العام للمحاسبة في مجال الانتقال للاستحقاق المحاسبي، ثم تناول الكلمة ممثل الأمانة العامة للمنظمة الأستاذ منير الخليلي رئيس مصلحة التدريب والبحث العلمي الذي تقدم بخالص الشكر للديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية على استضافة هذا اللقاء التدريبي متمنيا أن يكمل اللقاء بالنجاح.

وخلال نهاية الفترة الصباحية تولى معالي الدكتور حسام بن عبد المحسن العنقري رئيس الديوان زيارة قاعة التدريب حيث تعرف على الوفود المشاركة متمنيا لهم طيب الإقامة وبلوغ الأهداف المرجوة من اللقاء، مؤكدا على أهمية تجربة الديوان في التحول من الأساس النقدي إلى الاستحقاق المحاسبي وأمله في أن تعمم التجربة على المستوى العربي، وفي ختام زيارته تم أخذ صورة تذكارية جماعية معه، تولى بعدها ممثل الأمانة العامة تسليم معاليه شهادة شكر وتقدير من المنظمة، لدعمه أنشطة التدريب في المنظمة من خلال استضافة اللقاء المندرج ضمن برنامج عمل المنظمة للعام 2024.

3- محاور اللقاء والجدول الزمني:

- اليوم الأول والثاني:

التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق

- رؤية المملكة.
- أهداف التحول إلى الاستحقاق المحاسبي.
- مراحل التحول إلى مشروع الاستحقاق المحاسبي.
- تحديد متطلبات تطبيق التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي لجهات القطاع العام.
- الفرق بين الأساس النقدي وأساس الاستحقاق وخصائصهما.
- المحاسبة عن المصروفات في الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.

- تمارين وأمثلة تطبيقية عن الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.

- اليوم الثاني والثالث:

الإطار المفاهيمي للتقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام والقوائم المالية

- الإطار المفاهيمي للتقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام وسلطته.
- الخصائص النوعية للبيانات المالية وغير المالية.
- عناصر القوائم المالية.
- القوائم المالية وأنواعها.

- اليوم الثالث والرابع:

ممكنات وآلية التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق

- هيكله الشؤون المالية وتحديد مصفوفة الصلاحيات
- تحديد مصادر البيانات اللازمة لتطبيق التحول وحصصها.
- الحصول على ممكنات التحول.
- تجهيز متطلبات التسجيل المحاسبي وما يرتبط به مدد سجلات ونماذج معتمدة
- تجهيز متطلبات الربط والمواءمة لدليل الحسابات الموحد والبرامج والمشاريع وبناء مراكز التكلفة
- تجهيز متطلبات الربط والمواءمة لدليل الحسابات الموحد والبرامج والمشاريع وبناء مراكز التكلفة

منهجية وآلية بناء الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية

- منهجية وآلية بناء الأرصدة الافتتاحية.
- منهجية وآلية مسك السجلات المحاسبية.

- اليوم الخامس:

المتطلبات التقنية وإدارة التغيير للتحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق

- متطلبات تفعيل البيئة التقنية.
- متطلبات تفعيل الكيان القانوني للجهة على المنصة.
- أمثلة على الأنظمة التقنية المستهدفة (المطلوبة).
- منهجية بروساي لإدارة التغيير.

4- اختتام اللقاء:

في نهاية اللقاء تم تقديم الاستبيان المعتمد من المنظمة لتقييم اللقاء فأجاب عليه المشاركون الكترونياً وأجاب السادة المدربون على التقييم الخاص بهم ورقياً، ثم نزلت الوفود المشاركة ليهو المركز أين تولى الأستاذ/ طارق بن أحمد الجريفاني، النائب التنفيذي للخدمات المؤسسية مدير عام المركز السعودي للمراجعة المالية والرقابة على الأداء، اختتام اللقاء حيث تقدم بالشكر لكل المشاركين الذين بذلوا قصار جهدهم للاستفادة من اللقاء التدريبي، مثنياً هذه التجربة المميزة التي قام بها الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية للانتقال من الأساس النقدي إلى الاستحقاق المحاسبي راجياً أن يحمل المشاركون هذه التجربة إلى أجهزتهم للعمل بها والاسهام في تطوير العمل الرقابي العربي الذي يمثل أهم أهداف المنظمة. وإثر ذلك تولى سيادته رفقة المشرفين على التنظيم وممثل الأمانة العامة تقديم شهادات المشاركة وشهادات الشكر والتقدير للمشاركين والخبراء ولجنة التنظيم.

5- النشاط الاجتماعي:

التاريخ	النشاط
الاثنين 2024/9/2	زيارة لبوليفار الرياض وعشاء رسمي
الثلاثاء 2024/9/3	زيارة لأسواق المعيقلية بوسط مدينة الرياض
الأربعاء 2024/9/4	يوم حر

6- توصيات اللقاء

من خلال عروض المدربين والمشاركين والنقاشات التي تلتها قدّم المشاركون مجموعة من التوصيات للإسهام في الرفع من فعالية وكفاءة الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية:

1. ضرورة التركيز في البرنامج على جانب التدقيق وليس الجانب المالي فقط.

2. الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية في إحداث مركز للاستحقاق المحاسبي الذي أنشأته وزارة المالية للعمل على تطوير قدرات الموظفين في الجهات الحكومية.
3. إنشاء لجنة عربية بتبعية مباشرة للأرابوساي لتوحيد أنظمة المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق وتقديم دعم مستمر لعضوية جميع الدول العربية المشاركة.
4. إقامة ورش تدريبية أخرى لنفس موضوع اللقاء على أن تتضمن حالات عملية شاملة للتحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق والعمل على عقد وبيانات ولقاءات عن بعد بشكل دوري بين الأعضاء المشاركين بمختلف الأجهزة الرقابية وذلك لاستكمال ما تم بناءه من مهارات ومعارف وقدرات.
5. تشكيل لجنة فرعية ضمن هياكل المنظمة العربية المعنية بالتحول إلى أساس الاستحقاق من أصحاب الخبرة بالدول الأعضاء وذلك لإعطاء المشورة والرأي الفني والتنسيق بين الأجهزة الرقابية.
6. إحداث لجنة أو فريق عمل متكون من الأجهزة الرقابية العربية المتقدمة في اعتماد المحاسبة على أساس الاستحقاق لمواكبة الأجهزة التي في طور التحول وإعداد الآليات المساعدة على ذلك (أدلة استرشادية، مواد تدريبية، دورات في هذا المجال..) مع التركيز على تطوير الرقابة المالية.
7. إجراء لقاءات تدريبية تسلسلية لفهم أعمق لمكونات التحول والمواضيع المرتبطة به وخاصة منها تقييم الأصول وبناء الأرصدة الافتتاحية والالتزامات.
8. توفير المادة العلمية الخاصة بموضوع التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق كدورة تعليمية إلكترونية لتعميم الاستفادة من هذه المادة لجميع منتسبي الأجهزة العليا العربية للرقابة.
9. الوصول إلى تجارب الدول العاملة على أساس الاستحقاق وأخذ أفضل ما عندها وما يتناسب مع سياسة كل دولة وتحدياتها، حيث تكون القاعدة التي تنطلق منها، وبعدها يتم التجديد والإبداع يكون بتطويع التحديات من أجل التحول وبهذا نحصل على أفضل تجارب الدول.
10. ضرورة التنسيق مع مركز الاستحقاق المحاسبي التابع لوكيل وزارة المالية لعقد ورش عمل مكثفة لشرح الإجراءات المتخذة للتحول لأساس الاستحقاق وكذلك توضيح جميع الخطوات التي تمت مع ذكر المعوقات والحلول التي تمت بشأنها.
11. عقد ورشة عمل تجمع كافة الأجهزة العربية الرقابية لعرض تجربتها من التحول إلى أساس الاستحقاق مع ذكر المعوقات التي حالت دون التحول. وذلك للاستفادة من تلك التجربة وتحديد إيجابياتها وسلبياتها.

7- تقييم اللقاء

تم تقييم اللقاء من خلال الاستبيان المعتمد من قبل المنظمة والذي أقرته لجنة تنمية القدرات بالمنظمة والذي تم توزيعه على المشاركين وأخصائي التدريب.

حيث تبين من استمارات التقييم التي تم الاجابة عليها من قبل المشاركين النتائج التالية:

- تقييم المتدربين للقاء:

التقييم	التقييم النهائي لاستمارة المتدرب
جيد جداً	التقييم الفني للقاء (أهداف اللقاء + محتوى المادة العلمية + الوقت المخصص للقاء).
ممتاز	التقييم الإداري للقاء (العلاقات العامة + البرنامج الاجتماعي + المساعدة الإدارية).
ممتاز	تقييم الهيئة التدريسية (الوسائل التدريسية + منهجية التدريب + التفاعل مع المشاركين).
ممتاز	متوسط تقييم المتدربين للقاء

- تقييم المدربين للقاء:

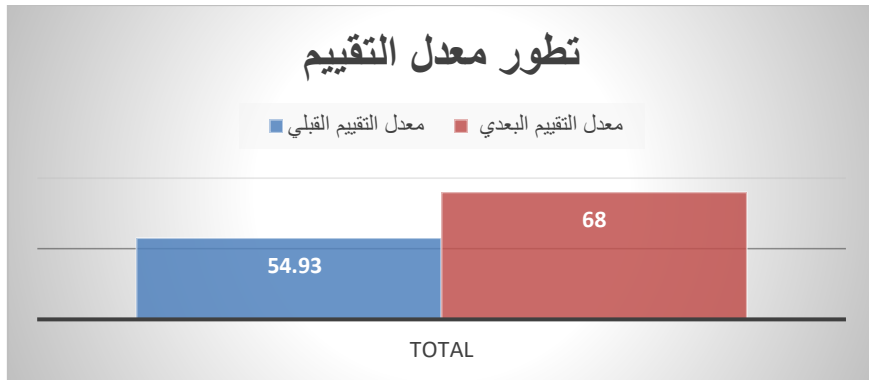
التقييم	التقييم النهائي لاستمارة المدرب
جيد جداً	المدرب/ 1: الدكتور بسام صالح
جيد جداً	المدرب/ 2: الأستاذ مصطفى شبير
جيد جداً	متوسط تقييم المدربين للقاء

8- التقييم القبلي والبعدي

عملاً بتوصية المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تم تنفيذ اختبار التقييم القبلي والبعدي لقياس مدى تطور معارف المشاركين واكتسابهم للمهارات المستهدفة، وقد اشتملت

استمارة التقييم القبلي والبعدي (المرفق 2) على (20) سؤال. وقد تم اعتماد سلم (مقياس) مكون من (20) درجة لتقييم المشاركين.

وأظهر تحليل نتائج التقييم القبلي والبعدي تحسناً في درجات تقييم المشاركين حيث بلغت نسبة الإجابات الصحيحة عند التقييم القبلي (54.93 بالمائة) من إجمالي الاجابات ليرتفع إلى حدود (68 بالمائة) عند التقييم البعدي مسجلاً بذلك تحسناً بلغ (13.07 بالمائة) مثلما يظهره الرسم البياني التالي:



مرفق 1: قائمة المشاركين في اللقاء

اسم الجهاز	اسم المشارك	الوظيفة
1. ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية	1- الأستاذة/ آلاء رضا محمد المبيضين	- مدقق دوائر
2. محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية	2- الأستاذ/ أنيس الحمداوي 3- الأستاذة/ خديجة بن إبراهيم	- مستشار - مستشار
3. مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	4- الأستاذ/ العيد ضويفي 5- الأستاذة/ أمينة مرزوق 6- الأستاذ/ مداني حساني	- قاض محتسب درجة أولى - قاض محتسب درجة ثانية - مدقق مالي رئيسي
4. ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان	7- الأستاذ/ هيثم عوض النصري محمود	- كبير مراجعين
5. ديوان المراقبة العامة بجمهورية الصومال الفيدرالية	8- الأستاذ/ عبد الباسط عبد الرزاق عبد الله 9- الأستاذ/ سعيد محمد حسن	- مدير العمليات التشغيلية - مدير وحدة التدقيق المالي
6. جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان	10- الأستاذ/ أحمد بن محمود بن حمدان الفارسي 11- الأستاذة/ هدى سالم سعيد الخنشبية	- رئيس فريق رقابي - عضو رقابي- مراقبة
7. ديوان المحاسبة بدولة قطر	12- الأستاذة/ العنود حسن علي الكربي 13- الشیخة/ ریم بنت سعود آل ثاني	- مدقق أول - محاسب أول
8. ديوان المحاسبة بدولة الكويت	14- الأستاذ/ بندر سعد العتيبي 15- الأستاذة/ مريم أنور الراشد 16- الأستاذ/ الحميدي نواف القحطاني	- كبير مدققين - مدقق مشارك - مدقق مشارك
9. الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	17- الأستاذة/ ريهام السيد مجدي 18- الدكتورة/ منة الله محمد خالد غازي 19- الأستاذة/ مي عبد المجيد سالم	- مراجع أول - مراجع مساعد - مي عبد المجيد أحمد سالم
10. المجلس الأعلى للمحسابات بالمملكة المغربية	20- الأستاذ/ بن يوسف الكرخي 21- الأستاذ/ زكرياء ادبراهيم	- رئيس فرع - قاضي
11. الجهاز المركزي للمحاسبة والرقابة بالجمهورية اليمنية	22- الأستاذ/ عبد الحليم علي محمد عبد الله 23- الأستاذ/ نوار عبد الله غانم فارح	- مدير عام الرقابة على المجالس المحلية - نائب المدير العام

	24- الأستاذ/ مشعل بن محمد العنبي 25- الأستاذ/ لؤي بن خالد الحيدري 26- الأستاذ/ باسم أبا الخيل	12. الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية
--	---	--

استمارة التقييم القبلي والبعدي المتعلق باللقاء التدريبي حول موضوع

"التحول من الأساس النقدي إلى الاستحقاق المحاسبي"

المملكة العربية السعودية من 01 إلى 05 سبتمبر 2024

الرجاء إيلاء الأهمية اللازمة عند الإجابة على هذه الاستمارة بما من شأنه أن يسمح من التمكن من قياس مستوى التعلم الذي حققه المشاركون خلال الدورة. التعليمات:

- عدم كتابة اسم المشارك على استمارة التقييم.
- اختيار إجابة واحدة بخصوص الإجابات المتاحة.
- ضع علامة (x) بالخانة المناسبة.
- الوقت المخصص للإجابة على الاستمارة: 15 دق.

1- أي من الآتي يعد من مزايا المحاسبة على الأساس النقدي؟

- أ. أكثر استهلاكاً للوقت حيث إنها تتضمن حسابات معقدة للتعرف على الإيرادات أو مطابقة النفقات.
- ب. سهولة تتبع النقد لأنها تركز على النقد المستلم والنقد المدفوع.
- ج. تقليل التعقيد نظراً لأن المحاسبة على الأساس النقدي لا تتطلب تتبع الحسابات الدائنة والمدينة.
- د. ب + ج.
- هـ. أ + ب + ج.

2- جميع ما يلي يعتبر من عناصر قائمة التدفقات النقدية باستثناء:

- أ. الأنشطة التمويلية.
- ب. أنشطة السيولة.
- ج. الأنشطة التشغيلية.
- د. الأنشطة الاستثمارية.
- هـ. المعاملات غير النقدية وإفصاحها

3- تعزز المحاسبة على أساس النقدي عملية اتخاذ القرارات فهي تمكن الجهة من تحسين جودة السياسات المالية والنقدية والاقتصادية بناءً على المعلومات المالية والإحصائية ومؤشرات الأداء المتوفرة وتوفر أيضاً المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية من حيث ضبط وترشيد وإدارة الأداء المالي:

أ. صح.

ب. خطأ.

4- يتحقق عندما يكون التصور كاملاً ومحايداً وخالياً من الأخطاء المادية حيث يمكن أن يؤدي غياب أو حذف بعض المعلومات إلى أن يكون تمثيل الظاهرة الاقتصادية غير صحيح أو مضلل:

أ. الملائمة.

ب. القابلية للفهم.

ج. التمثيل الصادق.

د. القابلية للمقارنة.

هـ. الموثوقية.

5- تعرف على أنها هي جودة المعلومات التي تساعد على ضمان المستخدمين بأن المعلومات الواردة في التقارير المالية ذات الغرض العام تمثل بأمانة الظواهر الاقتصادية وغيرها من الظواهر التي تدعي أنها تمثلها. تعني هذه الخاصية أن مختلف المراقبين المستقلين وذوي المعرفة يمكنهم التوصل إلى إجماع عام، على الرغم من أنه ليس بالضرورة اتفاقاً كاملاً:

أ. القابلية للمقارنة.

ب. القابلية للفهم.

ج. الموثوقية.

د. الملائمة.

هـ. التمثيل الصادق.

6- عند تصنيف الحسابات إلى حسابات دائمة ومؤقتة، أي ما يلي يعتبر من الحسابات الدائمة:

أ. الالتزامات.

ب. صافي الأصول/ حقوق الملكية.

ج. الأصول.

د. الإيرادات.

هـ. ب + ج.

و. أ + ب + ج.

7- عند تصنيف الحسابات إلى حسابات دائمة ومؤقتة، أي ما يلي يعتبر من الحسابات المؤقتة؟

أ. الالتزامات.

ب. الإيرادات.

ج. المصروفات

د. الأصول.

هـ. ب + ج.

و. أ + د.

8- أي مما يلي يعتبر مثال على الأنشطة الاستثمارية في قائمة التدفقات النقدية؟

أ. متحصلات من إصدار/إعادة إصدار الأسهم.

ب. متحصلات من إصدار سندات.

ج. مدفوعات لتسديد قروض.

د. شراء أصول غير ملموسة.

هـ. أ + ب.

و. ج + د.

9- قامت الجهة (أ) في 1 يناير بشراء مبنى قيمته 80 مليون ر.س وتم تحديد العمر الإنتاجي للمبنى من قبل الخبراء الفنيين على أنه 20 عاماً. في نهاية العام السابع، يكون القيد المحاسبي الذي يتم تسجيله عند اتباع الأساس النقدي يكون:

4,000,000 من ح / مصروف استهلاك - مباني

4,000,000 إلى ح / مجمع الاستهلاك - مباني

أ. صح.

ب. خطأ.

10- قامت الجهة (ج) بالاتفاق مع الجهة (س) على تقديم خدمات الصيانة لمباني الجهة على أن يتم السداد للجهة (س) عن هذه الخدمات بعد 120 يوم من تاريخ إصدار الفاتورة. إن القيد المحاسبي أساس الاستحقاق في يوم إصدار الفاتورة هو:

- أ. من ح / الذمم الدائنة إلى ح / مصاريف خدمات الصيانة
- ب. من ح / مصاريف خدمات الصيانة إلى ح / مصاريف مستحقة
- ج. من ح / مصاريف مستحقة إلى ح / مصاريف خدمات الصيانة
- د. من ح / مصاريف خدمات الصيانة إلى ح / الذمم الدائنة
- هـ. لا شيء مما ذكر.

11- جميع ما يلي يعد من الأهداف الرئيسية للمحاسبة على أساس الاستحقاق باستثناء:

- أ. عرض القيم الحقيقية للحسابات في قائمة المركز المالي بدون معالجة الحسابات التي تظهر في قائمة الأداء المالي.
- ب. تعزيز مبدأ الشفافية من خلال مشاركة المعلومات مع المجتمع.
- ج. حصر كافة أصول والتزامات الجهة وإظهار المركز المالي للجهات بشكل مستقل والمركز المالي للدولة بشكل موحد.
- د. تعزيز ودعم عمليات اتخاذ وصنع القرارات والتخطيط في كل ما يتعلق بالفرص والمخاطر والتهديدات.
- هـ. أ + ب.
- و. ج + د.

12- يتم ترحيل السلف والعهد والأمانات والأرصدة المدينة والدائنة الأخرى لحساب ويتم مطابقة حركة الأرصدة المرحلة مع الأرصدة المدورة من سنوات سابقة للتأكد من صحتها حتى يتم إصدار ويكون جزء أساسي من بناء الأرصدة الافتتاحية.

- أ. من / إلى رد الفائض حساب ختامي على الأساس النقدي
- ب. من / إلى جاري وزارة المالية حساب ختامي على أساس الاستحقاق
- ج. من / إلى رد الفائض حساب ختامي معدل على الأساس النقدي
- د. من / إلى جاري وزارة المالية حساب ختامي معدل على أساس الاستحقاق
- هـ. أ + ب.
- و. ج + د.

13- تمهيداً للبدء بمرحلة بناء الأرصدة الافتتاحية، أي مما يلي يعتبر من البيانات المتوفرة لدى الجهة التي سيتم الاعتماد عليها بشكل أساسي لبناء الأرصدة الافتتاحية؟

- أ. بيانات الرواتب ومنافع الموظفين من إدارة الموارد البشرية.
- ب. الكشوفات البنكية من الإدارة المالية ومطابقتها مع البنوك.
- ج. كشوفات القضايا من الإدارة القانونية وكشوفات المخزون المتاحة لدى الجهة.
- د. أ + ب.
- هـ. أ + ب + ج

14- أي مما يلي من الأنظمة التقنية الذي يحتوي على السجل الرئيسي لحسابات الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات وصافي الأصول / حقوق الملكية؟

- أ. نظام إدارة النقدية.
- ب. نظام الأصول الثابتة.
- ج. نظام الأستاذ العام.
- د. نظام الموازنة.
- هـ. نظام المقبوضات.

15- أي مما يلي من الأنظمة التقنية التي تُعنى بتسجيل المطالبات والمتحصلات بالنسبة للمبالغ المستحقة للجهات الحكومية؟

- أ. نظام المقبوضات.
- ب. نظام إدارة النقدية.
- ج. نظام الأستاذ العام.
- د. نظام الموازنة.
- هـ. نظام الأصول الثابتة.



تقرير نتائج اللقاء التريبي
حول موضوع "الطرق الحديثة في الرقابة على الأنظمة
المعلوماتية"
مصر من 07 إلى 11 يوليو 2024

أعدّه

الأستاذ/ فيصل ماني، ممثل الأمانة العامة للمنظمة العربية

بالتنسيق مع الأستاذ/ وائل مروان البكري، مدير اللقاء



تمهيد:

في إطار تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2024 للمنظمة، نفذ الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة للقاء التدريبي حول "الطرق الحديثة للرقابة على الأنظمة المعلوماتية" بالقاهرة خلال الفترة من 07 إلى 11 يوليو 2024، حيث حضر هذا اللقاء (28) مشاركاً من منتسبي (15) جهازاً من الأجهزة الأعضاء بالمنظمة (مرفق 1).

قام بإعداد المادة العلمية لهذا اللقاء وتقديمها كل من السيدين:

- 1- محاسب/ أشرف جلال أمين عمر
- 2- محاسب/ مصطفى معروف عبد الحلیم

أهداف ومحاوِر اللقاء: سعى اللقاء إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تمكين المشاركين من فهم المعايير المهنية والممارسات الدولية على الأنظمة المعلوماتية.
- اكتشاف المخاطر الإلكترونية.
- الاطلاع على الطرق الحديثة للرقابة على الأنظمة المعلوماتية.
- التحديات والحلول.
- استخلاص توصيات وذلك لاستفادة الأجهزة المشاركة منها.

ولبلوغ أهداف هذا اللقاء التدريبي تم تقسيم المادة العلمية إلى العناصر أو المحاوِر التالية:

- مراحل عملية المراجعة.
- إجراءات مراجعة نظم المعلومات مع حالات عملية.
- حوكمة نظم المعلومات مع حالات عملية.
- المخاطر التي تواجه الجهات الخاضعة للتدقيق مع حالات عملية.
- استخدام تحليل البيانات في مراجعة نظم المعلومات مع حالات عملية.
- خطة استمرارية العمل وخطة استعادة الأوضاع بعد الكوارث مع حالات عملية.
- إصدار توصيات للقاء العلمي لعرضها على الأجهزة المشاركة.

وخصص الجزء الثاني من اليوم الرابع من اللقاء لعرض أوراق عمل المشاركين المتضمنة لتجارب أجهزتهم في مجال التدقيق المبني على المخاطر، وفيما يلي ملخص لأبرز المحاور الواردة بتلك العروض:

- تجربة الجهاز القطري:

- ✓ مقدمة تعريفية عن مراجعة تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ معايير مراجعة تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ مخاطر تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ حوكمة تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ استمرارية الاعمال والتعافي من الكوارث.
- ✓ تحليل البيانات.

- تجربة الجهاز المصري:

- ✓ نظرة عامة على مصر الرقمية.
- ✓ التعرف على الجهاز المركزي للمحاسبات.
- ✓ تدقيق تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ أثر التحول الرقمي على رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.
- ✓ استجابة الجهاز المركزي للمحاسبات للتطورات التكنولوجية.

- تجربة الجهاز الكويتي:

- ✓ مفهوم تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ دور تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ أهمية تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ أهداف الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ تجربة ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ حالات عملية من خلال استخدام برنامج (IDEA).
- ✓ الخلاصة.

- تجربة الجهاز الجزائري:

- ✓ نظام المعلومات، المخاطر ونطاق عمليات التدقيق.



- ✓ توجيه وتخطيط المهمة الرقابية.
- ✓ خطوات تنفيذ تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب.
- ✓ المقاربة الموضوعاتية للمجالات الأساسية لتدقيق نظم المعلومات.
- ✓ الرقابة الداخلية في وسط الإعلام الآلي.
- تجربة الجهاز الأردني:
 - ✓ دور تكنولوجيا المعلومات في عمل ديوان المحاسبة الأردني.
 - ✓ أهداف الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.
 - ✓ التحديات والفرص.
 - ✓ التجربة الأردنية.
 - ✓ الملاحظات الشائعة.
 - ✓ الرؤية المستقبلية.
- تجربة الجهاز اليمني:
 - ✓ تطوير وتحديث البنية التحتية المعلوماتية.
 - ✓ التأهيل والتدريب الداخلي والخارجي.
 - ✓ الاقتناء أو التنفيذ للبرامج والتطبيقات.
 - ✓ التطبيق العملي لتلك البرامج والتطبيقات.
- تجربة الجهاز الفلسطيني:
 - ✓ تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول التدقيق على البريد الإلكتروني الحكومي
 - ✓ دوافع التدقيق
 - ✓ نطاق التدقيق
 - ✓ هدف التدقيق
 - ✓ أسئلة التدقيق
 - ✓ معايير التدقيق
 - ✓ نتائج التدقيق
 - ✓ التوصيات



- تجربة الجهاز المغربي:

- ✓ تقديم المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية.
- ✓ تدقيق تكنولوجيا المعلومات في المجلس الأعلى للحسابات.
- ✓ أهداف ونطاق تدقيق تكنولوجيا المعلومات بالمجلس الأعلى للحسابات.
- ✓ منهجية تدقيق تكنولوجيا المعلومات المعتمدة بالمجلس الأعلى للحسابات.
- ✓ حالة عملية بالمجلس الجهوي للحسابات بجهة الرباط سلا القنيطرة.

- تجربة الجهاز السوري:

- ✓ الأسلوب والمنهجية المتبعة في الرقابة والتدقيق على أنظمة المعلومات.
- ✓ مصفوفات التدقيق.
- ✓ نتائج عملية الرقابة على نظم المعلومات: تقرير تدقيق نموذجي حول الشركة السورية للاتصالات.
- ✓ توصيات

- تجربة الجهاز الموريتاني:

- ✓ تقديم عام لمحكمة الحسابات الموريتانية.
- ✓ مهام محكمة الحسابات الموريتانية.
- ✓ إجراءات الرقابة.
- ✓ الرقابة على الأنظمة المعلوماتية.

- تجربة الجهاز الليبي: رحلة تطبيق التدقيق على نظم المعلومات بديوان المحاسبة الليبي (2019-2024)

- ✓ تشخيص الوضع القائم بالديوان.
- ✓ التدريب والتطوير المهني (شهادة مهنية معتمدة للتدقيق على نظم المعلومات).
- ✓ إعداد واعتماد دليل التدقيق على نظم المعلومات.
- ✓ اعتماد مسار مهني لتأهيل المدققين (انتفع به 55 مدققا).
- ✓ تنفيذ مهام رقابية نموذجية.
- ✓ أثر مؤسسي ورقابي (ثقافة رقابية حديثة تواكب التطور الرقبي).
- ✓ عرض لعينة من الأثر الرقابي.
- ✓ شركاء النجاح وعوامله في التجربة الليبية.



✓ مجالات التعاون المستقبلية.

- تجربة الجهاز التونسي:

✓ تقديم محكمة المحاسبات التونسية

✓ واقع وآفاق الرقمنة بمحكمة المحاسبات التونسية.

✓ تقديم حالة عملية لرقابة المحكمة على نظم المعلومات لدى جهة حكومية وأبرز نتائجها.

نتائج تنفيذ اللقاء

(1) الجوانب التنظيمية:

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية -مشكورا- اللقاء التدريبي حول "الطرق الحديثة للرقابة على الأنظمة المعلوماتية" وأشرف على الجوانب التنظيمية للقاء بالتعاون مع الأمانة العامة من حيث تحديد فترة تنفيذ اللقاء، ودعوة الأجهزة إلى ترشيح مشاركيهم، وضبط قائمتهم النهائية، وتوفير قاعة التدريب وجميع الوسائل التعليمية المطلوبة، واستقبال المشاركين، وصولا إلى تنفيذ اللقاء بمقر الجهاز المركزي للمحاسبات بالقاهرة خلال الفترة من 07 إلى 11 يوليو 2024.

وافتح هذا اللقاء كل من الأستاذ/ محمد عبد الغني القائم بأعمال وكيل الجهاز لشؤون مكتب رئيس الجهاز، والأستاذ/ فيصل ماني، ممثل الأمانة العامة للمنظمة العربية والأستاذ/ وائل مروان البكري، مدير اللقاء، حيث أبرزوا جميعهم أهمية موضوع اللقاء باعتبار ما يتيح من فرصة للإحاطة بأحدث الطرق والسبل والتقنيات والمعايير المهنية والممارسات الفضلى الدولية في مجال الرقابة على الأنظمة المعلوماتية، مع التركيز على اكتشاف المخاطر الإلكترونية، وتحديد الصعوبات والتحديات وتدارس الحلول الممكنة، واستخلاص العبر والدروس المستفادة والتعبير عنها من خلال توصيات عملية يستفيد منها الجميع.

(2) توصيات اللقاء:

في ختام اللقاء اقترح المشاركون بناء على ما تم الاطلاع عليه ودراسته ومناقشته من محاور ضمن المادة العلمية والحالات التطبيقية المقدمة جملة من التوصيات التي يرون أنّ من شأنها أن تسهم في تفعيل التدقيق على

الأنظمة المعلوماتية وتطبيقه بكفاءة لدى الأجهزة العليا للرقابة العربية، وتنفيذ مهام في هذا المجال وفق المعايير الدولية ووفق أفضل الممارسات، وقد تمثلت أبرز تلك التوصيات فيما يلي:

بالنظر إلى أهمية التدقيق على نظم المعلومات وما تتطلبه من قدرات ومهارات خاصة يوصي المشاركون في اللقاء بما يلي:

مقترح أول: بالتنسيق مع لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات باعتبارها المسؤولة والمكلفة رسمياً بتنفيذ الأولوية الخامسة من المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028، والمتمثلة في مساندة الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات، يُقترح رفع توصية بأن يكون مجال التدقيق على نظم المعلومات ضمن مكونات برنامج "زماله المراجع المعتمد" (ARABOSAI Certified Auditor « ACA ») المقترح من قبل الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية بحيث يتوّج الانخراط في هذا البرنامج بحصول المشاركين فيه على شهادة مدقق معتمد في مجال الرقابة على نظم المعلومات.

ويمكن البدء في مرحلة أولى بدفعة طلابية تضم مشاركين اثنين من كل جهاز من الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية، على أن يترك للجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات أمر تحديد الشروط والمعايير المطلوبة للمشاركة في البرنامج مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الرتب والمسميات الوظيفية بين جهاز رقابي وآخر.

مقترح ثاني: بالتنسيق مع الأمانة العامة ولجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات يتم التواصل مع المسؤولين عن البرامج وعن التعاون مع المنظمات الإقليمية بمبادرة تنمية الانتوساي (IDI)، للنظر في إمكانية تنظيم دورات تدريبية معمّقة في مجال التدقيق على نظم المعلومات يؤمّمها خبراء معتمدون من أصحاب الريادة في هذا المجال، وتتوّج كذلك بحصول المشاركين فيها على شهادة مدقق أو مراجع معتمد في مجال التدقيق على نظم المعلومات.

ويمكن للأجهزة الاعتماد على الحاصلين على تلك الشهادة في تدريب زملائهم وتطوير قدراتهم في المجال.

وإضافة إلى ما سبق أوصى المشاركون بما يلي:

- دعوة الأجهزة الأعضاء للالتزام بالمعايير والممارسات والأطر الدولية في مجال التدقيق على تكنولوجيا المعلومات بهدف ضمان جودة مخرجاتها الرقابية وتوحيد ممارساتها الرقابية في هذا المجال.
- الاستفادة والتواصل بين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالتنسيق مع المنظمة العربية بشأن المبادرات والمقترحات المقدمة في اللقاء، ومن بينها تجربة ديوان المحاسبة الليبي في مجال تطبيق التدقيق على تكنولوجيا المعلومات (الشهادة المهنية \ الدليل الرقابي \ المسار المهني) باعتبارها تجربة رائدة وتتماشى مع أفضل المعايير الدولية ويمكن الاستفادة منها في إطار تبادل الخبرات والتجارب بين أعضاء الأجهزة العليا للرقابة العربية.
- حتّ المنظمة العربية على تكثيف وزيادة عدد الدورات والندوات بالخطّة التدريبية للأرابوساي بهدف الرفع من القدرات والمهارات في التدقيق على الأنظمة المعلوماتية.

- العمل على تفعيل التعاون الفني في مجال التدقيق على النظم المعلوماتية بين الأجهزة العربية وذلك من خلال إعداد مدربين مختصين من الأجهزة الأعضاء لتنفيذ خطة سنوية للتدريب والتأهيل في مجال التدقيق على تكنولوجيا المعلومات (IT AUDIT) يتم وضعها بالتنسيق مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة.
- برمجة وتنفيذ مهام نموذجية تشاركية أو تعاونية بين الأجهزة العربية الأعضاء بالمنظمة في مجال التدقيق على تكنولوجيا المعلومات، وذلك بهدف تبادل الخبرات العملية في تنفيذ مهام وعمليات رقابية تشمل مراحل التخطيط، والتنفيذ، وإعداد التقارير، والمتابعة.
- نقل المعرفة والتدريب في مجال تقييم مخاطر الرقابة على تكنولوجيا المعلومات والتقييم الذاتي للأجهزة العليا في مجال تكنولوجيا المعلومات (IT self assessment) بشكل دوري.
- الدعوة إلى تقاسم الأدلة الإجرائية للرقابة على تكنولوجيا المعلومات المتوفرة لدى الأجهزة العربية الأعضاء والسعي إلى وضع دليل إجراءات موحد.
- الاستفادة وتبادل الخبرات والتجارب بين الأجهزة الأعضاء فيما يتعلق بالبرمجيات والأدوات التقنية المتعلقة بإدارة العمليات الرقابية (Audit management system) وبرامج تحليل البيانات الضخمة (Big Data analysis).
- حث الأجهزة الأعضاء على التوعية بأهمية إيجاد تشريعات تنظم التعامل باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتضع إطاراً قانونياً واضحاً لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

(3) التقييم

1.3 تقييم اللقاء

تبيّن من استمارات التقييم التي تم توزيعها على المشاركين ما يلي من النتائج:

التقييم	التقييم النهائي لاستمارة المشاركين		
جيد جدا	التقييم الفني للقاء		
	الوقت المخصص للقاء	محتوى المادة العلمية	أهداف اللقاء
	جيد جدا	جيد جدا	جيد جدا
ممتاز	التقييم الإداري للقاء		
	المساندة الإدارية	البرنامج الاجتماعي	العلاقات العامة
	ممتاز	ممتاز	جيد جدا
ممتاز	تقييم الهيئة التدريبية		
	التفاعل مع المشاركين	منهجية التدريب	الوسائل التدريبية

	ممتاز	ممتاز	جيد جدا
جيد جدا	متوسط تقييم المدربين للقاء		

وتبيّن من التقييم الذي أعدّه أعضاء هيئة التدريب أن مستوى اللقاء كان (ممتازا) مثلما يبرزه الجدول التالي:

التقييم	التقييم النهائي لاستمارة أخصائي التدريب
ممتاز	المدرّب 1: السيد/ أشرف جلال أمين عمر
ممتاز	المدرّب 2: السيد/ مصطفى معروف عبد الحليم
ممتاز	متوسط تقييم المدربين باللقاء

وتمثلت ملاحظات المدربين في الآتي:

ملاحظات ومقترحات المدربين
<ul style="list-style-type: none"> - توزيع المادة العلمية للبرنامج قبل بداية اللقاء. - إنشاء قاعدة بيانات لمدرّبي الوطن العربي. - تنفيذ برنامج مدقق عربي معتمد في مجالات الرقابة المختلفة. - مساهمة الأرابوساي في تبادل الكفاءات بين الأجهزة. - تنظيم دورات متابعة تقدم الأجهزة. - تنظيم مبادرات أخرى فيما يخص التدقيق على نظم المعلومات. - خلق مجال بين المشاركين للتواصل. - زيادة الوقت المخصص لعروض تجارب الأجهزة. - تقديم توصيات قابلة للتنفيذ ولو مرحليا مع إجراء المتابعة من قبل المنظمة لضمان توحيد الإجراءات.

المرفق رقم (1): قائمة المشاركين

الوظيفة	أسماء المشاركين	الجهاز
- قاضي مستشار مشرف- رئيس فرع- - رئيس قسم التحول الرقمي والحكامة المعطيات	1- الأستاذ/ محمد عساوي 2- الأستاذ/ جواد البيش	المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية
- معاون مدير ورئيس قسم - معاون مدير	3- الأستاذ/ حسن عبد الله فارس 4- الأستاذ/ محمد ناعسه	الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية
- عضو رقابي - مراجع أول	5- الأستاذة/ عزة بنت عبد الله بن على الهدوانية 6- الأستاذ/ خالد بن محمود بن سلام بن عبد الله السياني	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان
- رئيس غرفة - رئيس غرفة	7- الأستاذ/ عبد الكريم بوروبة 8- الأستاذ/ عبد الصادق بن شيخ	مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- مدير مكتب تقنية المعلومات/ مشرف لجان - مدقق في إدارة فحص الشركات ومدقق (it audit)	9- الأستاذ/ محمد المبروك المغربي 10- الأستاذ/ أحمد محمد النقيب	ديوان المحاسبة الليبي
- مدقق - مدقق مساعد	11- الأستاذ/ فهد أحمد السبيعي 12- الأستاذ/ سعد عبد الله العمادي	ديوان المحاسبة بدولة قطر
- رئيس مراقبة IT -	13- الأستاذ/ سعيد سعيد دبان فارح 14- الأستاذ/ عبد الرحمن أحمد جمعان بازهير	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية
- مدير دائرة الشبكات والدعم الفني	15- الأستاذ/ محمد محمود مصطفى نخلة	ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين
- مراجع أول - مراجع أول	16- الأستاذ/ عبد الله صالح العقيل 17- الأستاذ/ عبد الله محمد الطيار	الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية

الوظيفة	أسماء المشاركين	الجهاز
- مدقق أنظمة معلوماتية	18- الأستاذة/ رشا رفعت عبد اللطيف عبد الرحمن	ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية
- مستشار رئيس المحكمة، المقرر العام	19- الأستاذ/ امبارك صمب	محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية
- عضو أول المكتب الفني - مدقق مشارك	20- الأستاذ/ طلال جاسم السنان 21- الأستاذ/ عليان مسفر حسين العجمي	ديوان المحاسبة بدولة الكويت
- رئيس مصلحة - مبرمج اختصاصي مساعد في المعلوماتية	22- الأستاذ/ عمر الدغيلي 23- الأستاذ/ زياد معلوف	ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية
- مستشار - مستشار	24- الأستاذة/ يسرى بن نصر 25- الأستاذة/ إيناس عباس	محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية



- مدير عام - مدير عام - وكيل وزارة	26- الأستاذ/ حسن عبد المنعم عبد الله حسن 27- الدكتور/ سامي علي إبراهيم زغلول 28- الأستاذة/ علا إبراهيم علي حسن	الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية
--	---	--



تقرير ورشة عمل حول:

"إعداد مدربين على نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بالرقابة على أهداف التنمية
المستدامة (ISAM)"

- الرباط -

من 02 الى 05 /07/ 2024

أعدّه:

ممثلة الأمانة العامة

الأستاذ/ منير خليفي

مدير اللقاء

الأستاذ/ صلاح الدين المختوم

تمهيد

تولي المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أهمية بالغة لخطة هيئة الأمم المتحدة لعام 2030 (أجندة 2030)، حيث انطلقت منذ سنة 2017 في دعوة الأجهزة العليا للرقابة إلى المشاركة في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة في سياق الجهود الخاصة لكل بلد فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والتفويضات الخاصة بكل جهاز رقابي. وفي هذا الإطار تضمن المخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية 2023-2028 أولوية شاملة (4) تتعلق بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

وفي ضوء الاهتمام المتزايد بمجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، قامت مبادرة تنمية الإنتوساي بتطوير دليل إرشادي بشأن رقابة الأداء على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تركز على مدى تحقيق الغايات المتفق عليها وطنياً والمرتبطة بغايات أهداف التنمية المستدامة ومدى بلوغ الآثار المنشودة.

ويهدف هذا الدليل إلى تقديم الدعم للأجهزة العليا للرقابة للقيام بعمليات رقابية ذات جودة عالية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وفي سياق هذه الجهود، وسعياً منها إلى زيادة الوعي في هذا المجال، وتنفيذاً للخطين التشغيليتين للجنة تنمية القدرات المؤسسية ولجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة لسنة 2024، نظمت المنظمة العربية لقاء تدريبياً بالتعاون مع المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وبالتنسيق مع مدربين من ديوان المحاسبة الليبي لفائدة الأجهزة الأعضاء بالمنظمة حول "إعداد مدربين على الدليل الإرشادي لمبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة" ISAM "لنقل المعارف والمهارات لفائدة أعضاء أجهزتهم وتأهيلهم للقيام بعمليات رقابية ذات جودة عالية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد شارك في هذا اللقاء 16 مشاركاً يمثلون 8 أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة في المنظمة (مرفق 1).

أولاً: الجوانب التنظيمية

أشرف المجلس الأعلى للحسابات بالتعاون مع الأمانة العامة على الجوانب التنظيمية للقاء من حيث تحديد التوقيت المبدئي لتنفيذ اللقاء ودعوة الأجهزة إلى ترشيح مشاركتها وضبط قائمتهم النهائية، إلى أن تم تنفيذه، وقام مدير اللقاء الاستاذ/صلاح الدين المختوم بتوزيع المهام بين الخبراء والتنسيق فيما بينهم وتولى ثلثة من المدربين بالمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية ومدربين من ديوان المحاسبة الليبي، إعداد المادة العلمية. وتم عقد هذا اللقاء بمركز تنمية القدرات التابع للمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية.

وافتح اللقاء سيادة الأستاذ/ عبد العزيز كلوح، الكاتب العام بالمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، نيابة عن معالي الأستاذة/ زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس، والذي رحب بالمشاركين وأكد على أهمية موضوع اللقاء التدريبي متمنياً لهم طيب الإقامة في بلدهم الثاني المملكة المغربية، ونيابة عن معالي الأستاذ/ حاتم السليني، نائب الأمين العام للمنظمة العربية، رَحَّب الأستاذ منير خليفي، رئيس مصلحة التدريب والبحث العلمي بالأمانة العامة للمنظمة، بجميع الحضور وشكر المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية على استضافة اللقاء التدريبي. وديوان المحاسبة الليبي على تقديم الدعم، وأكد على أن هذه اللقاءات تعد فرصة مميزة لتأكيد التعاون بين الأجهزة الأعضاء وتقاسم التجارب العربية في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: أهداف اللقاء

يهدف هذا اللقاء التدريبي إلى تحقيق ما يلي:

- رفع وعي الأجهزة العليا للرقابة بالمنظمة العربية بأهمية الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة،
- تملك المفاهيم والاعتبارات الأساسية المرتبطة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة الواردة بالدليل الإرشادي ISAM،
- تملك المشاركين منهجية وأدوات رقابة الأداء على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة استناداً إلى الدليل الإرشادي ISAM،
- تقاسم التجارب بين الأجهزة المشاركة في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً: إعداد المادة العلمية وتقديمها

تم إعداد المادة العلمية للقاء من قبل فريق من المدربين من المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان المحاسبة الليبي وهم:

المدرّبون	الصفة
الأستاذ. صلاح الدين المختوم	مستشار مشرف، مدير مركز تنمية القدرات بالمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية
الأستاذة. حياة اليدوني	مستشارة مشرفة ورئيسة فرع الغرفة الرابعة بالمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية
الأستاذ. حميد ادريس	مستشار مشرف ورئيس فرع الغرفة الخامسة بالمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية
الدكتور. منصور الهماي	رئيس لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بديوان المحاسبة الليبي
الأستاذة. آية أوحيدة	مراجع مالي عضو اللجنة الدائمة للرقابة على أهداف التنمية المستدامة بديوان المحاسبة الليبي

كما تولّى الأستاذ/ صلاح الدين المختوم مدير مركز تنمية القدرات بالمجلس الأعلى للحسابات إدارة أشغال اللقاء والتنسيق العام.

رابعاً: المحاور الرئيسية لورشة العمل

من أجل اكتساب المعارف، تضمن اللقاء التدريبي حول "إعداد مدربين على نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة (ISAM)" عشر جلسات كالاتي:

المتدخلون	المحتوى	الجلسات	الأيام
د. منصور الهمامي ديوان المحاسبة الليبي	-التذكير بأهداف التنمية المستدامة والتحديات التي تواجه تحقيقها -دور الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في تحقيق أهداف التنمية	الجلسة الأولى	اليوم الأول
ذ. آية أوحيدة ديوان المحاسبة الليبي	التعريف بنموذج ISAM وأهميته وكيفية استخدامه	الجلسة الثانية	
د. منصور الهمامي ديوان المحاسبة الليبي	الاعتبارات الأساسية للرقابة على أهداف التنمية المستدامة	الجلسة الثالثة	
ذ. صلاح الدين المختوم المجلس الأعلى للحسابات	المبادئ الأساسية لرقابة الأداء على أهداف التنمية المستدامة التي يتعين مراعاتها خلال مراحل الرقابة وفقا لمتطلبات المعيارين الدوليين 300 و3000	الجلسة الرابعة	
ذ. حياة اليدوني المجلس الأعلى للحسابات	اختيار موضوع (مواضيع) الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	الجلسة الخامسة	اليوم الثاني
	تصميم الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	الجلسة السادسة	
ذ. حميد ادريس المجلس الأعلى للحسابات	تنفيذ الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	الجلسة السابعة	اليوم الثالث
	-إعداد تقرير حول نتائج الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة -متابعة الرقابة و أثرها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	الجلسة الثامنة	
ذ. آية أوحيدة ديوان المحاسبة الليبي	عرض تجربة الجهاز الليبي في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	الجلسة التاسعة	
عروض ممثلي الأجهزة	عروض حول تجارب الأجهزة المشاركة في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	الجلسة العاشرة	اليوم الرابع

ممثل الأمانة العامة ومدير اللقاء	تقرير الورشة ورفع التوصيات	الجلسة الختامية
-------------------------------------	----------------------------	-----------------

خامسا: أدوات التعلم

تم خلال ورشة العمل اعتماد أدوات التعلم التالية:

- ✓ عروض ومناقشة
- ✓ تمارين وحالات عملية
- ✓ تبادل التجارب بين المشاركين
- ✓ تقييمات

سادسا: الجوانب الاجتماعية

قام الجهاز المستضيف باستقبال كافة المشاركين وإيصالهم إلى أماكن إقامتهم. كما أمّن لهم وسائل التنقل من وإلى مركز تنمية القدرات للمجلس الأعلى للحسابات، مكان تنفيذ اللقاء، ووفر لهم وجبات الغداء طيلة أيام اللقاء. كما أقام مأدبة عشاء على شرف المشاركين.

سابعا: التوصيات المنبثقة عن ورشة العمل

تمّ إيلاء محاور اللقاء الاهتمام اللازم من قبل كافة المشاركين الذين تقدموا في ختامه بمجموعة من التوصيات النهائية تلخصت في النقاط التالية:

1. الاستمرار في تنظيم ورشات عمل ودورات تدريبية لتقوية المعارف والمهارات المرتبطة بمجال التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب تقوية المهارات المتعلقة بتقنيات التيسير والتدريب.
2. حث الأجهزة العليا للرقابة على إيلاء أهمية أكبر لمهام التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ونشر التقارير وإبلاغها لأصحاب المصلحة.
3. القيام بدورة تدريبية حول التدقيق على غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة، ثم إنجاز مهمة رقابية على ذات الغاية في إطار مهمة رقابية تعاونية للتمرن أكثر على استعمال ISAM وتيسير وضمان استعماله من طرف الأجهزة العليا للرقابة.

4. إثراء الدليل الإرشادي ISAM بمزيد من الأمثلة حول مواضيع التدقيق وصياغة الأهداف والأسئلة الرقابية ونتائج التدقيق والتوصيات وإضافة نماذج عن تحليل المخاطر وعن تحليل الأطراف المتعددة ذات العلاقة باستعمال مصفوفة RACI.
5. تقاسم تجارب الأجهزة العليا للرقابة حول مهمات التدقيق التي تمت وفق ISAM
6. نشر مقالات حول تجارب الأجهزة العليا للرقابة والممارسات الفضلى في هذا المجال
7. ضرورة الأخذ بعين الاعتبار توافق مدة الدورات التدريبية مع محتوياتها
8. نقل المعارف والمهارات المكتسبة عن طريق حث المشاركين في مثل هذه الدورات التدريبية على القيام بدورات تدريبية في أجهزتهم لفائدة مدققي الجهاز.

ثامنا: اختتام اللقاء

أشرف على اختتام اللقاء كل من الأستاذ نبيل لغمام مدير العلاقات العامة بالمجلس الأعلى للحسابات والأستاذ/ صلاح الدين المختوم مدير اللقاء ومدير مركز تنمية القدرات بالمجلس الأعلى للحسابات والأستاذ منير الخلفي رئيس مصلحة التدريب والبحث العلمي بالأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. حيث شكر المتدخلون الجهود المبذولة من قبل المشاركين والفريق المنظم للدورة، آمين تكثيف تنظيم مثل هذه اللقاءات ومواصلة العمل المشترك بين المنظمة وأجهزتها الأعضاء للرفع من أداء منتسبي الأجهزة الرقابية العربية.

كما أشاد ممثل الأمانة العامة بالجهود المبذولة من قبل المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية على كرم استضافة هذا اللقاء، وتقدم بالشكر لديوان المحاسبة الليبي، ثمنا تجربة التعاون المشترك بين الأجهزة الأعضاء لتشارك الخبرات في اعداد وتقديم المادة العلمية.

ثامنا: تقييم اللقاء

تم العمل بألية التقييم القبلي والبعدي الذي تضمن عشرين (20) سؤالاً لتقييم معرفة المشاركين بمحاور اللقاء، وقياس مدى تحسن هذه المعارف عند نهاية أعمال الورشة (مرفق 2). كما تم توزيع الاستبيان المعتمد من قبل المنظمة والذي أقرته لجنة تنمية القدرات على المشاركين والمدربين لتقييم جميع جوانب اللقاء (التنظيمية، المعرفية، المهارات التدريبية، ...)

1 - استمارة المنظمة لتقييم اللقاء

تبيّن من استمارات التقييم التي تم توزيعها على المشاركين في اختتام الجلسة الثامنة النتائج التالية:

التقييم	التقييم النهائي لاستمارة المتدربين
جيد جداً	التقييم الفني للقاء (أهداف اللقاء + الحقيبة التدريبية والمادة العلمية).
جيد جداً	التقييم الإداري للقاء (الإجراءات التنظيمية والخدمات التدريبية).
ممتاز	تقييم الهيئة التدريبية.
جيد جداً	متوسط تقييم المتدربين للقاء

كما خلّص الخبراء والميسرون للتقييم الملخص بالجدول التالي:

التقييم	التقييم النهائي لاستمارة المدرب
ممتاز	المدرب/ 1- الأستاذ. صلاح الدين المختوم
ممتاز	المدرب/ 2 الأستاذة. حياة اليدوني
ممتاز	المدرب/ 3 الأستاذ. حميد إدريس
ممتاز	المدرب/ 4 الدكتور. منصور الهماي
ممتاز	المدرب/ 5 الدكتورة. آية أوحيدة
ممتاز	متوسط تقييم المدربين للقاء

كما تقدموا بالملاحظة التالية:

- التأكيد على ضرورة توفر الخبرة لدى المشاركين لاسيما في مجال رقابة الأداء ومجال التدريب ومجال التنمية المستدامة

2- التقييم القبلي والبعدي

عملا بتوصية المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تم تنفيذ اختبار التقييم القبلي والبعدي لقياس مدى تطور معارف المشاركين واكتسابهم للمهارات المستهدفة، وقد أظهر تحليل نتائج التقييم القبلي والبعدي تحسناً في نسب الإجابات الصحيحة. حيث ارتفع معدّل نسبة قياس التعلّم من 32.81 بالمائة خلال التقييم القبلي إلى نسبة 60.62 بالمائة خلال التقييم البعدي.

مرفق 1

قائمة المشاركين في اللقاء التدريبي حول "إعداد مدربين على نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بالرقابة على أهداف

التنمية المستدامة (ISAM)"

المملكة المغربية من 02 الى 024/07/05

الوظيفة	اسم المشارك	اسم الجهاز
- معاون مدير عام وكالة - معاون مدير عام - رئيس بايولوجيين	1- الدكتور/ لؤي تقي كاظم كاظم 2- الدكتور/ وسام ناصر خليل عبود الحمد 3- الأستاذة/ ريم عبد الهادي حميد	1- ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق
- رئيس القسم الفني - رئيس قسم	4- فيصل بن عبد الله النهدي 5- درية بنت محمد بن يوسف اللواتية	2- جهاز الرقابة المالية والادارية للدولة بسلطنة عمان
- رئيس قسم - قاضي	6- الأستاذ/ نادر مشيري 7- الأستاذة/ أسماء قزيح	3- محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية
- مدير عام - مراجع أول	8- الأستاذ/ ياسر علي محمد حناوي 9- الأستاذ/ عمرو إبراهيم عبد الفتاح ياسين	4- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية
- مراجع مشارك - مراجع أول	10- الأستاذة/ عبير القحطاني 11- الأستاذة/ دانية سعد الجميلة	5- الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية
- محلل أول - محلل أول	12- الأستاذة/ مها سالم أحمد السقطري 13- الأستاذة/ موزة محمد السويدي	6- جهاز الإمارات للمحاسبة
- مدقق أول - مدقق	14- الأستاذة/ نجلاء مهنا الكواري 15- الأستاذ/ يوسف جلال الهاشمي	7- ديوان المحاسبة بدولة قطر
- قاضية مستشارة	16- الأستاذة/ يامنة الطاوس	8- المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية

مرفق 2

استمارة التقييم القبلي والبعدي المتعلقة بدورة إعداد مدربين على الدليل الإرشادي لمبادرة تنمية الإنترنت

"ISAM"

الرجاء إيلاء الأهمية اللازمة عند الإجابة على هذه الاستمارة بما من شأنه أن يسمح من التمكن من قياس مستوى التعلم الذي حققه المشاركون خلال الدورة.

التعليمات:

- عدم كتابة اسم المشارك على استمارة التقييم.
- اختيار إجابة واحدة بخصوص الإجابات المتاحة.
- ضع علامة (x) بالخانة المناسبة.
- الوقت المخصص للرد على الاستمارة: 15 دق.

1- تتمثل المعايير أو إرشادات الإنترنت التي تضبط مسار رقابة الأداء في:

المعيار 300

المعيار 3000

Guid 3910

لا شيء مما سبق

2- الاقتصاد هو العلاقة بين المنتجات (البضائع والخدمات) الناتجة عن النشاط وتكاليف المدخلات المستخدمة في إنتاجها في فترة محددة من الوقت مع الحفاظ على معايير الجودة:

نعم

لا

3- الكفاءة هي ما تم تحقيقه من أهداف ومدى الوصول إلى مستوى الأداء:

نعم

لا

4- مصفوفة التصميم هي أداة لدعم عملية إعداد تقرير الرقابة وتوجيهها:

نعم

لا

5- المنهج المستند على النظام في رقابة الأداء هو المنهج الذي:

يقيم إن كانت أهداف النتائج والمخرجات قد تحققت على النحو المنشود أو إن كانت البرامج والخدمات تعمل على النحو المنشود

يفحص أسباب مشكلة معينة أو أي انحراف عن المعايير ويتحقق منها ويحللها

لا شيء مما سبق

- ضعف جودة الخدمات
- 6- أثر التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتحقق بـ
- اشراك الأطراف المتعددة ذات العلاقة طيلة فترة التدقيق
- اعتبارات التدقيق على أهداف التنمية المستدامة خلال مسار التدقيق
- استخدام المنهجية الحكومية الشاملة
- 7- اختيار موضوع الرقابة في التدقيق على أهداف التنمية المستدامة مرتبط بالغايات وأهداف التنمية المستدامة المحددة في أجندة 2030
- نعم
- لا
- 8- يتم اعتبار المنهجية الحكومية الشاملة للتدقيق على أهداف التنمية المستدامة في
- تقييم أداء البرامج والمشاريع المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- تقييم أداء الجهات المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- تقييم الترابط والتكامل والتنسيق
- 9- يتم تحليل الأطراف المتعددة ذات العلاقة في مرحلة
- اختيار موضوع التدقيق
- إعداد مصفوفة التصميم
- فهم الموضوع وتحليل المخاطر
- كل الأجوبة صحيحة
- 10- تستعمل مصفوفة RACI في
- تحليل الأدوار والاهتمامات
- تحليل الأدوار والاهتمامات والمسؤوليات
- تحليل المسؤوليات
- 11- يعتبر نموذج مبادرة الإنتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة
- دليلاً إرشادياً
- دليلاً إلزامياً
- دليلاً إرشادياً وإلزامياً
- لا شيء مما سبق
- 12- من المبادئ الخمس لنموذج مبادرة الإنتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة
- التركيز على المدخلات
- تحقيق الاهداف
- القيمة المضافة
- لا شيء مما سبق
- 13- من الاعتبارات الاساسية للتدقيق على أهداف التنمية المستدامة
- أ- التدقيق على عدم تخلف أحد خلف الركب
- ب- التدقيق على أداء بعض القطاعات فيما يخص تنفيذ الغايات
- ج- التدقيق على مشاركة الاطراف ذات العلاقة

- د- أوج
- 14- التنمية المستدامة تهدف في جوهرها إلى
- خلق التوازن بين تزايد الاحتياجات ومحدودية الموارد
- تحسين ظروف الحياة للأجيال الحالية
- تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية لتحقيق الرفاه
- كل ما ذكر
- 15- مهمة الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هي مهمة:
- رقابة مسبقة
- رقابة مصاحبة
- رقابة لاحقة
- لا شيء مما سبق
- 16- ما هي العملية التي لا تدخل في مرحلة التنفيذ
- جمع الأدلة
- تحليل الأدلة
- صياغة التقرير
- 17- ما الذي تم دراسته عند الوقوف على اعتبار النهج الحكومي الشامل
- الاتساق الأفقي
- عدم ترك أحد خلف الركب
- دراسة الأطراف ذات العلاقة
- 18- قم باختيار أنسب تعريف لتقنية مجموعات التركيز
- أداة بسيطة لتصنيف مخاطر الأحداث (السلبية عامة) وتحديد أولوياتها واتخاذ قرارات بشأن
- إمكانية تحمل مخاطر معينة
- تستعمل لملاحظة البرامج أو الأشخاص أو الممتلكات أو الأحداث المتعلقة بالرقابة الخاصة بك.
- تقييم نقاط القوة والضعف الداخلية والفرص والتهديدات الخارجية في بيئة المنظمة
- لا شيء مما ذكر
- 19- الاستنتاجات الواردة في التقرير المتعلق بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة يتضمن
- التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية المتفق عليها وطنياً
- مدى احتمالية تحقيق الغاية بناءً على الاتجاهات الحالية
- مدى ملاءمة الغاية الوطنية بالمقارنة مع غاية خطة التنمية المستدامة المماثلة
- كل ما ذكر
- 20- ماذا يعني مفهوم متابعة الرقابة
- جمع الأدلة وتحليلها
- إعداد مصفوفة النتائج
- تنظيم وتحليل البيانات النوعية المعقدة ومن ثم تحويلها إلى بيانات كمية، وذلك بهدف تصنيف
- البيانات بشكل منظم وتبسيطها
- عملية فحص المدققين للإجراءات التصحيحية المتخذة من قبل الأطراف المسؤولة وذلك بناءً على نتائج الرقابة.



تقييم مشارك لنشاط تدريبي

اسم النشاط التدريبي:			
تاريخ الانعقاد:	مكان الانعقاد:		

يتم التقييم بمقياس من (1) إلى (5) وفقاً لما يلي :

(5) ممتاز (4) جيد جداً (3) جيد (2) مقبول (1) ضعيف

م	البند	1	2	3	4	5
1	الاستفادة من المواضيع التي طرحت في اللقاء لتلبية الاحتياج التدريبي					
2	ارتباط موضوعات اللقاء بطبيعة العمل الفعلي وإمكانية تطبيقها					
3	تحقيق اللقاء لأهدافه في إطار الزمن المحدد له					
4	التفاعل وتبادل الخبرات بين المشاركين والمدربين					
5	توافق محتويات الحقيبة التدريبية وتحقيقها لأهداف اللقاء					
6	تناسب حجم المادة العلمية مع الوقت المحدد لها					
7	حجم ونوع التطبيقات العملية التي قدمت في اللقاء					

م	البند	1	2	3	4	5
1	الفترة الزمنية للقاء					
2	عدد ساعات التدريب اليومية المحددة					
3	إبلاغك بالبيانات المتعلقة باللقاء قبل موعد انعقاده بوقت كاف					
4	مدى مناسبة عدد المشاركين في اللقاء وتجانس خبراتهم					
5	خدمات الضيافة المقدمة					
6	مدى تعاون الهيئة الإدارية والإشرافية					
7	مدى ملاءمة قاعة المحاضرات وتوفر وسائل الإيضاح والوسائل التدريبية					

المدرّب 1		الأستاذ /				
م	البند	1	2	3	4	5
1	الإلمام بالمادة العلمية للقاء					
2	القدرة على توصيل المعلومات					
3	استخدام الحالات العملية والواقعية المرتبطة بطبيعة العمل					
4	يمتلك المدرّب مهارات العرض والتقديم.					
5	الالتزام بالمواعيد المحددة بالجدول الزمني للقاء					
6	إتاحة الفرص للمناقشة وتبادل الآراء بين المشاركين					



الأستاذ /					المدرّب 2		
1	2	3	4	5	البند	م	تقييم الهيئة التدريسية
					الإلمام بالمادة العلمية للقاء	1	
					القدرة على توصيل المعلومات	2	
					استخدام الحالات العملية والواقعية المرتبطة بطبيعة العمل	3	
					يمتلك المدرّب مهارات العرض والتقديم.	4	
					الالتزام بالمواعيد المحددة بالجدول الزمني للقاء	5	
					إتاحة الفرص للمناقشة وتبادل الآراء بين المشاركين	6	

يرجى التفضل بذكر أي ملاحظات أو اقتراحات تراها مناسبة للارتقاء بمستوى النشاط التدريبي:

.....

.....

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الجمهورية التونسية
المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

دراسة حول تصميم وتطوير "قاعدة بيانات المعرفة" الخاصة
بالمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

أكتوبر 2024

3	1 الشروط الإدارية الخاصة
3	المادة:1: الغرض من الاستشارة
3	المادة 2: أهداف البوابة
3	المادة 3: الخدمات والوثائق المطلوبة
3	المادة 4: تقديم العروض
4	المادة 5: الامتثال للعرض وتقييمه
5	المادة 6: صحة العروض
5	المادة 7: معلومات إضافية
5	المادة 8: المواعيد النهائية وجدول الإنجاز
5	المادة 9: لجنة المتابعة
6	المادة 10: عرض الأسعار
6	المادة 11: الدفع
6	المادة 12: السرية المهنية
6	المادة 13: الملكية الفكرية
6	المادة 14: جدول الإنتاج
7	المادة 15: فسخ العقد
7	المادة 16: الضمان
7	المادة 17: الصيانة
7	المادة 18: العقوبة المتأخرة
7	المادة 19: حالات المنع والقوة القاهرة
8	المادة 20: اختبار محل المخابرة
8	المادة (21): أحكام عامة
8	المادة 22: تسوية المنازعات
9	2. البنود الفنية الخاصة
9	المادة 1: المواصفات والتصميم
9	المادة 2: التنفيذ
10	المادة 3: مبادئ عامة
10	المادة 4: الوحدات المعروضة بالمكتب الأمامي
11	المادة 5: الوحدات المقدمة للمسؤولين (مسؤولي الموقع) عبر منطقة المكتب الخلفي
12	المادة 6: تصميم متوافق مع الهاتف المحمول وسريع الاستجابة
13	المادة 7: الإبحار وبيئة العمل
13	المادة 8: النموذج الرسومي (charte graphique)
13	المادة 9: المتطلبات غير الوظيفية
14	المادة 10: التدقيق الأمني للبوابة الإلكترونية والتطبيقات المحمولة
15	المادة 11: النشر والتنفيذ
15	المادة 12: التدريب
15	المادة 13: تفاصيل خدمات الصيانة والتحديث
16	الملحق 1: خطاب التقديم
18	الملحق 2: جدول الأسعار
20	الملحق 3: جدول مواعيد الصيانة وأسعار التحديث
22	الملحق 4: تقدير التكلفة

1 الشروط الإدارية الخاصة

المادة 1: الغرض من الاستشارة

تعزز المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (فيما يلي المنظمة) إعداد هذه الدراسة لتصميم وتطوير بوابة إلكترونية لإدارة قاعدة بيانات المعرفة الخاصة بها.

المادة 2: أهداف البوابة

تهدف البوابة، موضوع هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- مساندة ودعم الأجهزة الأعضاء في مجال تنمية القدرات.
- نشر المعرفة وإتاحتها بكافة أشكالها وفي كافة المجالات.
- رفع درجة جودة العمل الرقابي.
- توفير الموارد الوثائقية (المواد التدريبية الوثائق، الأحداث، الخ ...)
- خلق تفاعل بين المنظمة وبيئتها.

المادة 3 الخدمات والوثائق المطلوبة:

ستشمل الخدمات المستحقة كجزء من هذه الاستشارة ما يلي:

- (1) إجراء الدراسة الأولية لتحديد الحل الذي سيتم اختياره مع توفير مؤشرات دقيقة على المنصة بالإضافة إلى تقنيات وأدوات التطوير اللازمة.
- (2) اقتراح تنظيم المعلومات وتطوير الهيكل الجديد وهندسة البوابة.
- (3) القيام بالأعمال المتعلقة بالدراسة والتحليل والتصميم الجرافيكي وتطوير وتنفيذ البوابة الجديدة للمنظمة ومراجعتها في الأدلة الرئيسية ومحرك البحث.
- (4) تسليم وحدات الإدارة المختلفة لمختلف المستخدمين.
- (5) تقديم أدوات لقياس الزائرين للموقع مما يتيح إمكانية قياس استخدام البوابة وفقًا لمؤشرات مثل عدد الزوار الفريدين، والصفحات التي تمت مشاهدتها، ومتوسط مدة الزيارات، ومسار مستخدمي الإنترنت عبر الصفحات المختلفة للبوابة، إلخ.
- (6) تدقيق أمن البوابة
- (7) دعم ومساعدة المنظمة خلال مرحلتي استضافة وإطلاق البوابة.
- (8) توفير الوثائق اللازمة، وهي:
 - دليل المستخدم
 - دليل التثبيت والتنفيذ
 - دليل الإدارة
 - وثائق رمز المصدر (code source)
- (9) " ضمان تدريب الفريق الذي سيضمن تطوير وتحديث البوابة: التدريب على التصرف في المحتوى وإدارة البوابة"

المادة 4 تقديم العروض:

فقط شركات خدمات تكنولوجيا المعلومات والهندسة، المؤهلة وذات الخبرة في الخدمات التي تغطيها هذه الاستشارة، والقادرة على الالتزام وتقديم الضمانات والمراجع اللازمة للتنفيذ السليم لالتزاماتها، يمكنها تقديم العروض.

ويجب أن يتم تقديم أي طلب وفقاً لمتطلبات هذه المواصفات، وتوقيعه من قبل الشخص المرخص له، ويجب أن يتضمن ما يلي قائمة الوثائق المطلوب تقديمها:

ملاحظات	وثائق الملف الإداري والفني	
	هذه المواصفات موقعة بالأحرف الأولى وتحمل إخفاء مقدم العرض	01
	خطاب تقديم موقع (الملحق 1)	02
	العرض المالي (الملحق 2)	03
العرض لمدة سنة / الصيانة ستكون لمدة 3 سنوات	العرض المالي لصيانة وتحديث البوابة (الملحق 3)	04
	قائمة المراجع المعتمدة	05

يتعين على مقدمي العروض استخدام نماذج العروض المالية المقدمة في الملحق حصرياً والتي لا تحتوي على أي معلومات تستدعي رفض العرض أو الغائه.

"يتم وضع جميع هذه الوثائق في ظرف مغلق ومختوم مجهول الهوية مع عبارة "لا تفتح"

"من أجل تصميم وتطوير بوابة الواب لإدارة قاعدة بيانات المعرفة للمنظمة" تحمل العنوان التالي:

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

العنوان: المركز العمراني الشمالي، نهج أحمد السنوسي عمارة ب 4 – الطابق الثاني – تونس 1080

يجب أن تصل العروض بالبريد المسجل أو بالبريد السريع أو تودع مباشرة لدى مكتب ضبط المنظمة في موعد أقصاه..... ختم مكتب التسجيل أصلي ،

- يجب ألا يحمل أي جزء من مغلف العرض أي معلومة تضع العرض تحت طائلة البطلان، أو، أي إشارة إلى تكلفة المعدات أو الخدمة .
- لن يتم أخذ العروض الواردة بعد هذا التاريخ بعين الاعتبار بغض النظر عن سبب التأخير .
- بمجرد تقديم العرض لا يجوز لمقدم العرض سحبه أو تعديله أو تصحيحه تحت أي ذريعة .

المادة 5: الامتثال للعرض وتقييمه

- يجب أن يتوافق أي عرض مع المتطلبات الإدارية والفنية لهذه الاستشارة.
- يجب أن تكون العروض كاملة ويجب أن تغطي جميع الخدمات الخاضعة للاستشارة. سيتم رفض أي عرض جزئي أو غير كامل.
- إذا رأت لجنة الفرز أنّ على العارض أن يقدم، كتابيا وفي المواعيد التي تحددها اللجنة، بعض المعلومات والمستندات المؤيدة اللازمة لفحص عرضه، فسيتم استدعاؤه لاستكمال ملفه خلال مدة معقولة؛ ويتم بعد ذلك تعليق عمل اللجنة حتى تجتمع مرة أخرى لاستكمال عملية الفرز على أساس المستندات المستوفاة.
- إذا لم تتسلم اللجنة الملاحق في الوقت المحدد، وبما أن الاستشارة تتطلب الالتزام التام، فإنها تعلن عدم استيفاء هذا العرض وتنتقل إلى الثاني وفقا للتصنيف.

1) تقييم العروض

العرض المالي = تكلفة تصميم وإنشاء وتدقيق البوابة الديناميكية + تكلفة صيانة وتحديث البوابة لمدة عام واحد.

يتم تقييم العروض من قبل لجنة تقييم العروض المعينة من قبل المنظمة وفقا للإجراء التالي :

- ، تقوم لجنة التقييم في خطوة أولى بالتحقق بالإضافة إلى الوثائق الإدارية، من صحة الوثائق المكونة للعرض المالي وتصنيف جميع العروض المالية بترتيب تصاعدي.
 - تشرع لجنة التقييم في مرحلة ثانية في التحقق من مطابقة العرض الفني لمزود الخدمة الذي قدم أقل عرض مالي أو صاحب أفضل عطاء ويقترح اختياره في حال مطابقته للمواصفات .
- إذا ثبت أن العرض الفني المذكور غير مطابق للمواصفات، فسيتم استخدام نفس المنهجية للعروض الفنية المنافسة حسب تصنيفها المالي المتزايد.

2) معايير التقييم الفني

سيتم أخذ مهارات ومؤهلات فريق التطوير ومنهجية التطوير بعين الاعتبار أثناء التقييم الفني للعروض وقد تتم دعوة مقدم العرض لتقديم عرض فني حول مشاريع مماثلة أو ربما تقديم توضيحات بشأن عرضه.

المادة 6: صحة العروض

- بعد استلام العروض لا يمكن استبدالها أو سحبها أو تعديلها.
- يظل مقدمو العروض ملتزمين بعروضهم لمدة تسعين (90) يومًا اعتبارًا من اليوم التالي للموعد النهائي المحدد لاستلام العروض
- من ناحية أخرى، وبمجرد تقديم عروضهم، يعتبر مقدمو العروض قد جمعوا، بوسائلهم الخاصة وتحت مسؤوليتهم الكاملة، جميع المعلومات التي تعتبر ضرورية لإعداد عروضهم وتنفيذها بشكل مثالي.

المادة 7: معلومات إضافية

- من أجل تسهيل تقييم العروض ومقارنتها، تتمتع المنظمة بصلاحيحة كاملة لمطالبة مقدمي العروض بتقديم توضيحات بشأن عروضهم. يجب أن يكون الطلب والرد كتابيًا .
- لا يحق لمقدمي العروض إدخال أي تعديل فني أو مالي من شأنه أن يؤثر على مقارنة العروض .

المادة 8: المواعيد النهائية وجدول الإنجاز

يجب تقديم الخدمات الخاضعة لهذه الاستشارة خلال مدة أربعة أشهر (120 يومًا)، باستثناء آجال التصديق وانتظار تقديم المحتوى من قبل المنظمة، وذلك من تاريخ الإشعار بالأمر.

المادة 9: لجنة المتابعة

- سيتم تعيين لجنة توجيهية من قبل المنظمة لمراقبة سير المشروع، وستقوم بالمهام التالية:
- التحقق من صحة المستندات واختيار الحلول المقدمة.
 - ضمان التنفيذ السليم للخدمات.
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أي اختلافات يمكن ملاحظتها في أوقات التنفيذ.
 - تقديم التوصيات لضمان إتمام الخدمات بنجاح.
- وتتكون هذه اللجنة من أعضاء دائمين يمثلون المنظمة ومقدم العرض، وكذلك أي شخص تعتبر مساهمته ضرورية . سيتم إعداد المحضر الذي يؤكد نهاية كل مرحلة من قبل مقدم العرض وإرساله إلى لجنة المتابعة للقبول.

المادة 10: عرض الأسعار

يجب على العارض تقديم عرض سعر يتعلق بتطوير كافة الخدمات المطلوبة على مستوى الاستشارة ويجب أن تكون الأسعار ثابتة وغير قابلة للتعديل، ويجب أن تشمل التكلفة الجمالية التي يقترحها مقدم العرض (التحليل، التصميم، التطوير، الاختبار والتنفيذ، إلخ).

المادة 11: الدفع

سيتم سداد الدفعات المتعلقة بتنفيذ وتطوير جميع الخدمات المطلوبة على مستوى الاستشارة لتصميم وتطوير وتدقيق البوابة عن طريق التحويل البنكي أو البريدي خلال فترة لا تتجاوز 60 يومًا إلى الحساب الجاري لمقدم العرض عند تقديم الفاتورة في أربع نسخ (04) وشهادة الوضعية الضريبية صالحة لمدة شهر واحد من تاريخ استلام الفاتورة. سيتم الدفع بعد استلام البوابة وإعداد محضر في الغرض.

المادة 12: السرية المهنية

يجب على صاحب العرض الفائز أن يتصرف بمقتضى السرية المهنية والتزام التقدير في جميع الأمور المتعلقة بالوقائع والمعلومات والوثائق والدراسات والقرارات التي يطلع عليها أثناء تنفيذ هذه الاستشارة. ويمنع منعًا باتًا أي تواصل شفهي حول هذه المواضيع وتقديم المستندات دون الحصول على موافقة مسبقة من المنظمة.

المادة 13: الملكية الفكرية

- ملكية جميع الخدمات، وهي وثائق التصميم، ورموز المصدر (بدون تشفير الرمز) والملفات الرسومية، وملفات التثبيت والإعدادات، المتعلقة بتنفيذ هذه الاستشارة تنقل بالكامل لفائدة المنظمة.
- يضمن مزود الخدمة أن جميع العناصر التي تشكل جزءًا من بوابة الويب ستكون خالية من جميع حقوق الغير، وبالتالي فإن الرمز المصدري للتطبيق سيكون ملكًا للمنظمة التي تتمتع بجميع الحقوق المتعلقة بعناصر هذا المشروع ولا يعتد بأي تصرف يقوم به الغير على أساس الملكية الفكرية والصناعية المتعلقة بعناصر البوابة.
- يقر مزود الخدمة بأنه اتخذ كافة الإجراءات والاحتياطات اللازمة ليتمكن من الإرسال إلى المنظمة كافة الحقوق المتعلقة بالبوابة والتي هي موضوع المواصفات.

المادة 14: جدول الإنتاج

التخطيط التفصيلي لتصميم وبناء البوابة: يجب أن يحدّد التخطيط الإنشائي بوضوح تفاصيل التنفيذ للمراحل التالية:

- 1 المواصفات والتصميم
- 2 عرض الميثاق الرسومي
- 3 إنشاء جزء المكتب الأمامي
- 4 نشر وتنفيذ المكاتب الأمامية والمكاتب الخلفية
- 5 التثبيت والنشر
- 6 تدقيق أمن البوابة
- 7 التكوين

سيتم تنفيذ التطوير بشكل تدريجي ولذلك سيقوم مقدم العرض بتسليم نسخة في نهاية كل مرحلة والتي ستخضع للتصديق والإكمال من قبل اللجنة المكلفة للسماح بمواصلة المراحل التالية. يتم تطوير: جزء المكتب الأمامي من البوابة باللغتين العربية والإنجليزية. يتم تطوير أقسام منطقة المسؤول (administrateur du site) باللغتين العربية والإنجليزية.

يجب أن تكون البوابة الجديدة ديناميكية ومنظمة وقابلة للتطوير ومريحة ومطورة باللغتين: العربية والإنجليزية، ويجب أن تعمل على عدة منصات.

المادة 15: فسخ العقد

تحتفظ المنظمة بالحق في إنهاء هذه الاستشارة ضمن الشروط التالية:

- في حالة ملاحظة تأخير في تنفيذ إحدى مراحل التخطيط لأكثر من سبعة أيام دون سبب.
- عندما يتورط صاحب العرض في أعمال احتيالية، خاصة فيما يتعلق بطبيعة الخدمات وجودتها.
- عندما يثبت أن صاحب العرض سعى للتأثير، من خلال الوعود أو التبرعات، في إجراءات إبرام وتنفيذ الاستشارة.
- حالات الوفاة والحل والإفلاس والتصفية القضائية لصاحب الاستشارة يترتب عليها إنهاء الاستشارة تلقائياً، غير أنه إذا عرض الورثة أو الدائنون أو المصفي لصاحب الاستشارة خلال الخمسة عشر (15) يوماً التالية للحدث، الاستمرار في تنفيذ الاستشارة بنفس الشروط يمكن للمنظمة اعتمادها.

المادة 16: الضمان

يجب على مقدم العرض ضمان حسن سير عمل البوابة المطورة، ويشمل هذا الضمان ما يلي:

- الأداء السليم للوحدات الثابتة والديناميكية المختلفة.
- البوابة بأكملها تعمل باللغتين العربية والإنجليزية.
- ينطبق الضمان على الأعطال المتأصلة في البوابة، في ظل ظروف الاستخدام العادية، على منصة تقنية مناسبة ومن قبل موظفين مدربين حسب الأصول على الوظائف المختلفة.
- يتم تحديد فترة الضمان بسنة واحدة (01) على الأقل من تاريخ الاستلام.

المادة 17: الصيانة

- يجب على مقدم العرض أن يقدم في عرضه، عرضاً مالياً لصيانة وتحديث البوابة، لمدة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد باتفاق كتابي بين الطرفين.
- يحق للمنظمة اعتماد عقد الصيانة أو تركه.
- سيتم تفصيل خدمات عملية الصيانة والتحديث في البنود الفنية.

المادة 18: العقوبة المتأخرة

باستثناء حالات القوة القاهرة، إذا لم يتم احترام آجال الإنجاز لأسباب تعود إلى صاحب الاستشارة، يتعرض الأخير لعقوبة وفقاً لما يلي:

$$\text{مبلغ العقوبة} = (\text{مبلغ الاستشارة} \times \text{عدد أيام التأخير}) / 1000$$

يبلغ الحد الأقصى للمبلغ الإجمالي للعقوبات خمسة بالمائة (5٪) من المبلغ الإجمالي لهذه الاستشارة.

المادة 19: حالات المنع والقوة القاهرة

- يُقصد بالقوة القاهرة أي ظرف خارج عن إرادة الطرفين، لا يمكن التنبؤ به، ولا يمكن حماية النفس منه، وله تأثير على استكمال المراحل المختلفة للتشاور.

- وفي جميع الأحوال، يجب على الطرف الذي يحتج بحالة القوة القاهرة أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان الاستئناف الطبيعي لتنفيذ الاستشارة في أسرع وقت ممكن. يتم تبرير حالات القوة القاهرة بتقرير معتمد من الطرفين ومدعم بالأدلة على الأحداث التي وقعت.
- ومن الممكن أيضاً التنبؤ بحالات عائق الإنجاز وفقاً للتخطيط الأولي لمراحل الاستشارة المختلفة. يتم طلب هذه الحالات كتابياً من قبل مقدم العرض مع تبريرها بأسباب تعليق المواعيد النهائية ويجب أن تكون موضوع اتفاقية مكتوبة من قبل المنظمة وفي حالة حدوث المعوقات أو القوة القاهرة خلال أقل من يوم واحد، تتولى المنظمة تحديد فترات التعليق التي سيتم منحها.

المادة 20: اختيار محل المخابرة

لتنفيذ الاستشارة، يختار صاحبها عنواناً في محل إقامته. وفي حالة تغيير العنوان، يجب عليه إبلاغ المنظمة فوراً وفي أي مرحلة من هذه الاستشارة.

المادة (21): أحكام عامة

فيما لم تنص عليه هذه الاستشارة، يتم الاتفاق عليه بمقتضى عقود تكميلية أو توضيحية.

المادة 22: تسوية المنازعات

سيتم تسوية النزاعات التي قد تنشأ عن تفسير أو تنفيذ بنود هذه الاستشارة بشكل ودي مباشرة بين الطرفين، وإلا فسيتم تسويتها بشكل نهائي من قبل المحاكم المختصة.

..... في/...../.....

اطّلعَت وقبِلت

2. البنود الفنية الخاصة

ستشمل البوابة التي سيتم تطويرها مايلي:

- جزء من المكتب الأمامي يتم التحكم فيه عن طريق تسجيل الدخول وكلمة المرور.
- يحتوي جزء المكتب الأمامي على:
 - الخبراء:
 - قائمة محدثة للخبراء وسيرهم الذاتية مع إمكانية تحديث المعلومات من قبل الخبراء أنفسهم.
 - بحث متعدد المعايير في قائمة الخبراء.
 - الأحداث والتظاهرات
 - تقويم الفعاليات والتظاهرات.
 - قائمة الأحداث والتظاهرات: لكل حدث وتظاهرة، يتم تقديم قائمة المشاركين وقائمة المقدمين وجميع الوثائق (pdf) ومقاطع الفيديو والصور ... إلخ.
 - روابط مفيدة.
 - الدردشة والمنتدى عبر الإنترنت.
 - مساحة التنزيل: التنظيم على شكل أدلة تحتوي على برامج وتطبيقات، وأدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر، وأدوات الذكاء الاصطناعي لتنفيذ مهمة التدقيق، وعمليات البحث عن المعلومات.
 - طلب المعلومات والاقتراحات
 - معرض الفيديو والصور: ألبومات متعددة
 - احصائيات
- جزء من المكتب الخلفي (منطقة المسؤول: الإضافة، التعديل، التنشيط، التحديثات، إدارة الأدوار، إدارة الاستطلاع التاريخ).

المادة 1: المواصفات والتصميم

- تحليل نظام المعلومات في المنظمة.
- التصميم العام لهندسة البوابة.
- تصميم الميثاق الرسومي وبيئة العمل العامة: يتعهد مقدم العرض بتقديم أكبر عدد ممكن من المقترحات إلى أن يتم الإتفاق على أحدها.
- التحقق والتحقق من الصحة

المادة 2 : التنفيذ

- تطوير مقترح الهيكل التنظيمي (المسؤول، الخبير)
- نقل قواعد البيانات المفيدة لتشغيل البوابة.
 - قاعدة بيانات الخبراء
 - قاعدة بيانات الأحداث والتظاهرات وتوثيقها (وثائق وفيديوهات)
 - إلخ
- التكامل والتطوير
- نشر محتوى البوابة باللغتين العربية والإنجليزية :
- تدقيق أمان رمز المصدر .

- الدعم والمساندة في مرحلة الإطلاق خلال الأشهر الثلاثة الأولى .

المادة 3: مبادئ عامة

يجب أن توفر التقنيات المستخدمة في هذا المشروع أداة حديثة ومكيفة مع الاستخدامات ومرنة وقابلة للتطوير ومن المفترض أن يتيح هذا الحل الذي يستخدم تقنيات "الجيل الأحدث" تسريع التبادلات وتأمينها بالإضافة إلى تحسين المحتوى. ويجب أيضًا أن تستوفي المتطلبات الأساسية التالية :

- انفتاح الحل والتوافق مع بروتوكولات خدمات الويب RSS و XML
- يجب أن يسمح الحل بزيادة قابلية التشغيل البيئي من خلال الامتثال لمعايير Open AJAX
- الامتثال لها أمر ضروري لضمان التوافق الأمثل مع المتصفحات المستقبلية التي CSS3 و HTML5 يعد استخدام معايير تحترم هذه المعايير. يتعهد مقدم الخدمة باختبار البوابة في هذه النقطة؛
- يجب على مقدم العرض الفائز أن يزود المنظمة بتصميم البوابة، مع تقديم هيكل تنظيم الوحدات المختلفة الموضحة في المادتين 4 و5 (قائمة الوحدات ليست شاملة).

المادة 4: الوحدات المعروضة بالمكتب الأمامي

- يجب أن تتم مصادقة الوصول إلى المحتوى عن طريق تسجيل الدخول وكلمة المرور.
- الوصول إلى المحتوى المعلوماتي للمنظمة.
- لتحسين سرعة التصفح، من الضروري استخدام تقنية العرض - الصفحات والمقالات - بناءً على نظام التخزين المؤقت للبيانات وضغطها.
- الفعاليات التظاهرات.
- شريط التمرير للأخبار والأحداث.
- محرك بحث لمحتوى البوابة.
- معرض الصور: ألبوم متعدد.
- معرض الفيديو: ألبومات متعددة.
- التشاور مع معرض الصور حسب الفئة.
- التشاور مع معرض الفيديو حسب الفئة.
- نموذج الاتصال.
- السير الذاتية للخبراء.
 - صفحة شخصية للخبير.
 - وظيفة البحث عن الكلمات الرئيسية والمعايير المتعددة في قائمة الخبراء.
- التشاور مع دليل الروابط.
- الفعاليات والتظاهرات:
 - عرض صفحة واحدة أو أكثر.
 - قائمة الخبراء المستخرجة من قاعدة البيانات.
 - قائمة المشاركين حسب الفعاليات والتظاهرات.
 - قائمة الوثائق (الوثيقة ومقاطع الفيديو).
- روابط مفيدة.
- الدردشة والمنتدى عبر الإنترنت.

- مساحة التنزيل: التنظيم على شكل أدلة تحتوي على برامج وتطبيقات، وأدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر وأدوات الذكاء الاصطناعي لتنفيذ مهمة التدقيق، وعمليات البحث عن المعلومات .
 - طلب المعلومات والاقتراحات
 - بث تسلسل فيديو لفترة معينة، والذي يتم عرضه تلقائيًا عند الوصول إلى بوابة الويب: Video Buzz
 - لوحة لعرض ملخص إحصائيات الوصول
 - كتلة تحتوي على شعارات التمرير الخاصة بالشركاء على الصفحة الرئيسية
 - إدارة ملفات تعريف الاتصال. تسمح هذه الوحدة للزائرين بتعديل معلوماتهم الشخصية: العنوان، الهاتف، البريد الإلكتروني، صورة الهوية، رقم وثيقة الهوية، كلمة عبور، صورة.
- يجب إدارة جميع الوحدات المذكورة أعلاه من خلال وحدات محددة في المكتب الخلفي لمشرف الموقع**

المادة 5: الوحدات المقدمة للمسؤولين (مسؤولي الموقع) عبر منطقة المكتب الخلفي

- نظام المصادقة للوصول إلى منطقة المسؤول.
- إدارة المسؤول أو المستخدمين من النوع الآخر.
- إعداد علامات تحسين محركات البحث (SEO) ورمز تتبع Google Analytics
- إدارة الفهرس (القائمة) بلغتين (عناصر غير محدودة)
 - يمكن أن تحتوي كل قائمة تصميم يمكن أن يصل إلى أربعة مستويات
 - إمكانية إضفاء الطابع الشخصي على راية كل صفحة.
 - تتيح الوحدة إدارة العديد من كتل القائمة.
 - القدرة على تنشيط أو إلغاء تنشيط كتل القائمة أو عناصر القائمة.
 - تسهيل نقل عناصر القائمة وترتيبها باستخدام السحب والإسقاط.
- إدارة صفحات المنصة باللغتين: العربية، الإنجليزية (عدد الصفحات غير محدود)
 - تسمح هذه الوحدة بإدارة محتوى البوابة وتنسيقها بسهولة، وذلك بفضل الاستخدام البسيط لواجهة WYSIWYG.
 - تسهل هذه الواجهة إثراء صفحات البوابة بالصور أو الرسوم المتحركة أو مقاطع الفيديو.
 - تاريخ ووقت أي تغييرات أجراها المسؤولون.
 - لكل صفحة، يمكن للمسؤول تخصيص بيانات علامة التعريف المفيدة لتحسين محركات البحث.
- إدارة ثنائية اللغة لدليل الروابط المفيدة وفئاتها
- إدارة معرض الصور حسب الفئات
- إدارة معرض الفيديو حسب الفئة، يمكن للمسؤول استخدام روابط يوتيوب لتحديد مصدر الفيديو
- إحصائيات الوصول التفصيلية:
 - عدد الزوار (منظم حسب التاريخ والوقت)
 - عدد الصفحات التي تم مشاهدتها
 - الكلمات المفتاحية المستخدمة في محركات البحث
 - مصادر المرور
 - بلدان الزوار
 - معدل الإرجاع على البوابة
 - إصدارات المتصفح ونظام التشغيل؛
 - صفحات المصدر (مع الكلمات الرئيسية إذا كان محرك بحث).

- إدارة الاتصال:
 - عرض كافة جهات الاتصال المرسله عبر البوابة والرد عليها.
 - تكوين قائمة المستلمين الذين يظهرون في نموذج الاتصال.
- القيام بتهيئة الإعدادات (SMTP) والطالع والتذييل المصاحبة لكل رسالة يتم إرسالها عبر البوابة.
- إدارة الأخبار: تسمح لمسؤول البوابة الإلكترونية بإضافة الأخبار وتحديثها وحذفها وتكرارها وتثبيتها على الصفحة الرئيسية للبوابة.
- إدارة الخبراء:
 - إدارة الخبراء ومعلومات المصادقة الخاصة بهم وسيرهم الذاتية وطباعة أوراق المعلومات الخاصة بهم.
 - تحرير جميع بطاقات الحساب دفعة واحدة حسب القسم أو بشكل إجمالي.
 - إدارة ترتيب عرض المدربين.
- إدارة الأحداث والتظاهرات الجديدة
 - إدارة تقويم الفعاليات والمظاهرات.
 - إدارة الميسرين الخبراء.
 - إدارة الحضور.
 - إدارة التوثيق.
- إدارة حساب المستخدم: نوعان
 - مشرف الموقع
 - خبير
- إدارة الروابط المفيدة
- إدارة الدردشة والمنتدى عبر الإنترنت
- إدارة مساحة التنزيل: التنظيم على شكل أدلة تحتوي على برامج وتطبيقات، وأدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر، وأدوات الذكاء الاصطناعي لتنفيذ مهمة التدقيق، والبحث عن المعلومات.
- طلب المعلومات والاقتراحات
- /وحدة المزامنة بين قواعد البيانات المستوردة وقواعد البيانات المستخدمة بالفعل، لضمان تحديث حالة الخبراء والأحداث والتظاهرات.
- نظام الفهرسة الأساسي لزيادة سرعة الاستشارة
- على الصفحة الرئيسية Buzz إدارة عرض فيديو
- إدارة روابط شريط التمرير للوصول إلى الشبكات الاجتماعية
- تحسين قاعدة البيانات وفهرسة البيانات
- تهيئة قاعدة البيانات

المادة 6: تصميم متوافق مع الهاتف المحمول وسريع الاستجابة

يجب على مزود الخدمة اقتراح وتنفيذ حل لتكييف تخطيط ومحتوى البوابة تلقائياً مع حجم ودقة شاشات مستخدمي الإنترنت بغض النظر عن الوسائط الرقمية المستخدمة (أجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية) ولذلك، يجب أن يكون الوصول إلى بوابة الويب متاحاً وقابلاً للاستخدام من أي محطة متنقلة ومحطة سطح مكتب وينبغي أيضاً مراعاة تحسين العرض للتكوينات الرأسية والأفقية.

المادة 7: الإبحار وبيئة العمل

- بالنظر إلى المحتوى الموجود حالياً على الإنترنت واحتياجات المعلومات الجديدة الواردة في هذه المواصفات، يجب على مزود الخدمة أن يقترح بنية تنظيمية وإمكانية إبحار تلبي المتطلبات التالية:
 - احترام الممارسات الجيدة لبيئة العمل على الويب؛
 - إتاحة العثور على المعلومات التي يُبحث عنها بسرعة أكبر؛
 - توجيه المستخدم وفقاً لاحتياجاته؛
 - ترتيب أولويات المعلومات والأقسام وتصنيفها بطريقة منطقية
 - تقليل الحمل الزائد للمعلومات ("الحمل المعرفي") وتسهيل تحديد الهوية؛
- يجب أن يعرف مستخدم الإنترنت في جميع الأوقات أي جزء من البوابة.
- سيتم دائماً العودة إلى الصفحة الرئيسية من خلال النقر على منطقة الشعار/الرسم في الجزء العلوي الأيسر من البوابة
- علاوة على ذلك، يجب تطوير وتنفيذ وظيفة الوصول السريع إلى الأقسام الرئيسية والأكثر زيارة في البوابة.
- يجب أن يكون لدى البوابة نظام تنقل خاص بها يسمح بالتنقل بين تسلسلات متعددة للصفحات، بما في ذلك أعلى الصفحة (يشكل زرا "الرجوع" و"التالي" في المتصفح نظام تنقل إضافي فقط).
- سيتم اقتراح رسم توضيحي لتوضيح البوابة في شريط عنوان المتصفح. سيتم استخدام هذا الرسم التخطيطي أو الرمز المفضل إذا قام مستخدم الإنترنت بحفظ صفحة من البوابة في مفضلاته أو في شريط الارتباطات الشخصية.
- سيتم أيضاً تقديم منطقة خدمة لمستخدم الإنترنت تتيح الإضافة إلى المفضلة، والاشتراك في خلاصات، والتوصية لصديق والمشاركة (وما إلى ذلك، Google+، Twitter، Facebook) ووظيفة طباعة الصفحة، والمشاركة على شبكات التواصل الاجتماعي عبر البريد الإلكتروني وتكبير أو تصغير النص.
- يجب تقديم الدعم البحثي في شكل:
 - محرك بحث متعدد المعايير مع ميزات متقدمة؛
 - سحابة من الكلمات الرئيسية؛
 - خطة البوابة الديناميكية

المادة 8: النموذج الرسومي (charte graphique)

- يجب أن يكون النموذج الرسومي متوافقاً مع ميثاق الاتصال الخاص بالمنظمة (الشعار، النمط، الألوان، الطباعة، إلخ) ويجب أن تكون نظيفة وبسيطة وأن تبرز المحتوى الموجود في بوابة الويب بأفضل شكل ممكن. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تكون الصفحة الرئيسية ديناميكية وجذابة وبدون تحميل زائد.
- يجب أن تحترم البوابة الإلكترونية الهوية البصرية للمنظمة وهي:
 - شعار المنظمة؛
 - ذكر اسم المنظمة كاملاً وبوضوح
 - إبراز لوني المنظمة الأخضر والأزرق بوضوح
- يجب على مقدم الخدمة تقديم مقترح أو أكثر للنماذج الرسومية للبوابة الإلكترونية للاختيار والتحقق من صحتها من قبل المنظمة.
- أثناء مرحلة قطع العناصر الرسومية وتحسينها، يجب أن تتوافق التنسيق المستخدمة ومستويات الضغط مع معايير الويب وأن تكون محسنة للتحميل السريع.

المادة 9: المتطلبات غير الوظيفية

- الفصل التام بين المحتوى والشكل: يجب أن يضمن النظام الفصل التام والواضح بين المحتوى والعرض.

- سيتم إرجاع صفحات الخطأ إلى صفحة 404 مخصصة.
- تعدد اللغات: عندما ينقر المستخدم على اللغة التي يختارها، لا ينبغي إرساله إلى الصفحة الرئيسية للبوابة ولكن الوصول مباشرة إلى ترجمة الصفحة التي هو بصدد مشاهدتها.
- سرعة العرض: يجب تحسين تطوير الصفحات للحد من وقت استجابة الخادم ووقت التحميل من قبل مستخدم الإنترنت.

المادة 10: التدقيق الأمني لبوابة الإلكترونيات والتطبيقات المحمولة

أ- التدقيق الأمني لبوابة الإلكترونيات (الصندوق الأبيض)

إن التدقيق الأمني أو ما يسمى "الصندوق الأبيض" يشمل توفير جميع المعلومات الموجودة على بوابة الويب وتطبيق الهاتف المحمول من قبل المنظمة. فهو يسمح بإنشاء رؤية كاملة للأمان المطبق على مستويات التطوير والاستضافة بطريقة شفافة تمامًا. تفاصيل الإجراء:

- تقوم المنظمة بتزويد مقدم العرض بجميع المستندات الخاصة بالهدف (الصفحات المصدر لبوابة الويب، المخطط المعماري، المستندات التنظيمية، إلخ)
- دراسة رمز المصدر لبوابة الويب وتطبيقات الهاتف المحمول.
- يقوم المكلف بالتدقيق بدراسة الهدف واختباره والتحقق منه.
- تطوير سلسلة من التوصيات ذات الأولوية لتمكين العميل من تأمين بوابة الويب لتطبيقات الهاتف المحمول.
- التحقق من إجراءات التحديث وضوابط الوصول:
 - التحقق من الإعدادات
 - التحقق من الأذونات
 - حقوق الدليل
 - الأخطاء الخوارزمية
 - قضايا الأداء
 - التحقق من الوصول إلى قواعد البيانات

ب- التدقيق الأمني لبوابات الويب والتطبيقات المحمولة الصندوق الأسود -

- تدقيق الصندوق الأسود هو تدقيق أمني يتم إجراؤه بشكل أعمى. لا تقدم المنظمة معلومات بخصوص بوابة الويب للتطبيقات المحمولة الخاصة بها.
- تدقيق الأمان غايته التحقق من أمان بوابة الويب الخاصة بالتطبيقات المحمولة أو خادم الاستضافة. ومن الضروري ضمان عدم تأثر صورة المنظمة بفعل القرصنة.

يقوم المكلف بالتدقيق بالبحث عن أي نقاط ضعف في البوابة والخادم يمكن أن يستغلها المتسلل

- لا توفر المؤسسة أي شيء للمكلف بالتدقيق.
- تتم المراجعة خارج المنشأة.
- يقوم المكلف بالتدقيق بمحاولة اختراق البوابة الإلكترونية وتطبيق الهاتف المحمول، وإذا نجح، فسوف يترك آثار زيارته
- وينبغي تسجيل أي نقاط ضعف وتوصيات لمعالجتها.

ج- التسليمات

يجب أن يغطي تقرير المكلف بالتدقيق كحد أدنى، الجوانب المذكورة في المواصفات، يجب أن تتضمن الوثيقة النهائية الفصول أو التقارير التالية:

1- تقرير المكلف بالتدقيق تفصيلي يغطي الجوانب المختلفة المحددة في كتاب الشروط الفنية بالإضافة إلى خطة العمل الواجب تطبيقها على المدى القصير (حتى عملية التدقيق التالية) متضمنة توصيات دقيقة بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها على المدى القصير وذلك للتعويض عن العيوب وأوجه القصور المكتشفة.

المادة 11: النشر والتنفيذ

- اختبار والتحقق من صحة بوابة الويب وتطبيقات الهاتف المحمول.
- استقبال البوابة ومراجعتها .

المادة 12: التدريب

- تدريب المديرين المسؤولين عن تحديث بوابة الويب وتطبيقات الهاتف المحمول
- مدة التدريب: يومين كحد أدنى لمشرف الموقع وفريق الإدارة

المادة 13: تفاصيل خدمات الصيانة والتحديث

يجب على مقدم العرض تقديم عرض مالي لعقد صيانة سنوي محتمل وتغطي هذه الصيانة الخدمات التالية:

- تحديث الرمز لمعالجة أي عيوب أو حالات شاذة تم اكتشافها
- تحديث الميثاق الرسومي (تصحيح / تحسين)
- تنفيذ وحدات جديدة لتحديث النظام الأساسي
- تحسين الوحدات الحالية لتلبية الاحتياجات الجديدة أو لتكييفها مع أداء المؤسسة
- إضافة لافتات متحركة عند الضرورة (الأحداث، وما إلى ذلك)
- تحديث قاعدة بيانات البوابة الإلكترونية لتطبيقات الهاتف المحمول.
- التأكد من إجراء نسخة احتياطية مجدولة .
- تدريب ومساعدة المسؤولين من أجل تشغيل أفضل.
- الدعم عبر حلول الوصول عن بعد اللازمة لتشغيل الوحدات.
- المساعدة الهاتفية من الساعة 8 صباحًا حتى 6 مساءً من الاثنين إلى السبت.
- دعم البريد الإلكتروني
- مراقبة تشغيل الوحدات المختلفة وضمان الاستجابة لطلبات المستخدمين (المديرين والزوار والإدارة)

..... في/...../.....

اطّلعنا وقبلنا

الملحق 1: خطاب التقديم

الجمهورية التونسية

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

خطاب التقديم

..... أنا الموقع أدناه:

..... ممثل الشركة:

..... عنوان:

..... الرقم الضريبي:

بعد الاطلاع على جميع وثائق كراس شروط التصميم، وتطوير البوابة الإلكترونية والمتنقلة لإدارة قواعد البيانات الخاصة بالمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، أتعهد إذا تم قبول طلبي، ببدء المهمة بمجرّد إشعاري بالإذن بالتنفيذ و أتعهد بالحفاظ على شروط هذا التقديم لمدة تسعين يوماً (90 يوماً) من التاريخ المحدد لتقديم العروض و أقر بأن العرض الذي تم تقديمه لم يؤدي ولن يؤدي إلى رسوم تجارية غير عادية.

أؤكد تحت طائلة إسقاط حقي الكامل في الاستشارة ، أنني لا أندرج تحت المحظورات القانونية التي تم سنّها في تونس.

..... في/...../.....

مقدم الخدمة

(التاريخ والتوقيع)

الملحق 2: جدول الأسعار

الجمهورية التونسية

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

جدول الأسعار

اسم الشركة:

الرقم الضريبي:

المبلغ الإجمالي شامل الضريبة	مبلغ ضريبة القيمة المضافة	ضريبة القيمة المضافة %	المبلغ الإجمالي باستثناء الضرائب
استشارة لتصميم وتطوير بوابة إدارة قواعد بيانات المعرفة على شبكة الإنترنت والمحمولة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
التدقيق الأمني لبوابة إدارة قواعد بيانات المعرفة الإلكترونية والمحمولة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
التدريب على تشغيل وإدارة البوابة الإلكترونية والهاتف المحمول لمدة 3 أيام.
المجموع

تمت الموافقة على هذا التقدير بمبلغ شاملا لجميع الضرائب .

..... في...../...../.....

مقدم الخدمة
(التاريخ والتوقيع)

الملحق 3: جدول مواعيد الصيانة وأسعار التحديث

الجمهورية التونسية

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

جدول أسعار

اسم الشركة :

الرقم الضريبي :

المبلغ الإجمالي شامل الضريبة	مبلغ ضريبة القيمة المضافة	ضريبة القيمة المضافة %	المبلغ الإجمالي باستثناء الضرائب
.....

وانتهى هذا التقدير بمجموع شاملا جميع الضرائب.

في...../...../.....

مقدم الخدمة

(التاريخ والتوقيع)

الملحق 4: تقدير التكلفة

تقدير التكلفة

المبلغ الإجمالي شامل الضريبة (دينارا)	مبلغ ضريبة القيمة المضافة (دينارا)	ضريبة القيمة المضافة %	المبلغ الإجمالي باستثناء الضرائب (دينارا)	
58.000		استشارة لتصميم وتطوير بوابة إدارة قاعدة بيانات المعرفة على شبكة الإنترنت والمحمولة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
4.500				التدقيق الأمني لبوابة إدارة قاعدة بيانات المعرفة على شبكة الإنترنت والمحمولة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
1.500				التدريب على تشغيل وإدارة البوابة الإلكترونية والهاتف المحمول لمدة 3 أيام.
3.000 (في السنة الواحدة) ضارب 2 (6.000)				صيانة وتحديث بوابة إدارة قاعدة بيانات المعرفة على شبكة الإنترنت والمحمولة الخاصة بالمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة سنة (قابلة للتجديد مرتين كحد أقصى).
70.000				المجموع

البند 8

مرفق عدد -1-

مشروع خطة العمل

في مجال التدريب والبحث العلمي لعام 2025



1. لقاء تدريبي حول موضوع "مهارات كشف الاحتيال في مجال المناقصات":

أهداف اللقاء	الجهاز المستضيف	مدة اللقاء	موعد اللقاء	المشاركون في اللقاء	عدد المشاركين في اللقاء	العناصر التفصيلية للقاء
<p>يتم خلال اللقاء:</p> <p>1-التدريب على أفضل المنهجيات لكشف الاحتيال في مختلف مراحل وإجراءات المناقصات لتعزيز أهمية وكفاءة أعمال الرقابة السابقة والمرافقة واللاحقة على المناقصات.</p> <p>2-التعرف على الممارسات المثلى للوقاية من الاحتيال في المناقصات والعقود في مراحل إعداد وثائق الطرح والتقييم الفني والمالي والتمرسبات والتعديلات على العقود المبرمة.</p>	أحد الأجهزة الاعضاء	تحدد بالتنسيق بين الأمانة العامة والجهاز المستضيف.	يحدد بالتنسيق بين الأمانة العامة والجهاز المستضيف.	يشترك في اللقاء موظفون فنيون تتوفر لديهم خبرة عملية في مجال الرقابة لا تقل عن 5 سنوات وخبرة في مجال اللقاء لا تقل عن ثلاث سنوات.	يتراوح العدد بين 20 و35 مشاركا يمثلون الأجهزة الأعضاء في المنظمة، بحيث يرشح كل جهاز ثلاثة موظفين، اثنين أصليين وواحد احتياطي. وتستوفي الأمانة العامة النقص من بين الاحتياطيين وعليها أن تراعي في الاختيار إعطاء الأفضلية للجهاز الذي لم يستفد من مثل هذه الفرصة من قبل.	<p>- التقييم القبلي</p> <p>- تقديم عام: تعريف الاحتيال ومؤثراته.</p> <p>- مهارات كشف الاحتيال في مراحل الإعداد للمناقصات.</p> <p>- مهارات كشف الاحتيال في مرحلة فتح العطاءات وتقييمها فنيا وماليا.</p> <p>- مهارات كشف الاحتيال في تنفيذ العقود.</p> <p>- تجارب الأجهزة</p> <p>- التقييم البعدي</p>

الشهادات	تقويم اللقاء	تعميم المادة العلمية للقاء	تكاليف اللقاء	إعداد حالات عملية حول موضوع اللقاء	إدارة اللقاء	تصميم دليل المدرب ودليل المشارك
<p>يعطى المتدربون في نهاية البرنامج شهادات "مشاركة في لقاء علمي".</p> <p>كما تمنح الأمانة العامة "شهادات تقدير" إلى رئيس الجهاز المستضيف والى مدير اللقاء والى الخبراء المدربين.</p> <p>ويجب عند إعطاء شهادة مشاركة في لقاء تدريبي الأخذ في الاعتبار العناصر التالية:</p> <p>- حضور المتدرب كامل جلسات البرنامج.</p> <p>- مساهمته في المناقشات والتمارين العملية التي تضمها البرنامج.</p>	<p>- يجب المتدربون على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة.</p> <p>- يجب الخبراء على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية.</p> <p>- يعد مدير اللقاء وممثل الأمانة العامة تقريرا مشتركا يستعرضان فيه جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ البرنامج وكذلك نتائج تحليل صحائف استقصاء المتدربين والخبراء والمقترحات التي أمكن استخلاصها من الإجابات على هذه الصحائف.</p>	<p>يتولى الجهاز المستضيف بالتعاون مع الأمانة العامة تعميم النسخ الالكترونية من المادة العلمية على المشاركين قبل انعقاد اللقاء.</p>	<p>- يتحمل الجهاز المستضيف نفقات تنفيذ اللقاء وفق ما نصت عليه الفقرة - أ - من المادة السادسة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة، مع إمكانية تحمل المنظمة وبطلب من الجهاز المستضيف، نفقات بعض المحاضرين إذا تم استقدامهم من خارج الجهة المستضيفة وذلك عملا بأحكام الفقرة - ب - من المادة المذكورة.</p> <p>- تتحمل الأجهزة المشاركة نفقات سفر وإقامة موفديها إليه.</p> <p>- تتحمل المنظمة نفقات سفر وإقامة مرشحي الأجهزة التي يعينها المجلس التنفيذي للاستفادة من المنحة المالية وفقا للقواعد المعمول بها بالمنظمة.</p>	<p>يتعين على كل وفد جهاز مشارك إعداد وتقديم حالة عملية تتضمن تجربة جهازه في إحدى المجالات المتعلقة بموضوع البرنامج. ويتعين أن يستخدم أثناء الإعداد والتقديم نظام POWER POINT ويعتبر إعداد الحالة العملية المذكورة إحدى شروط المشاركة في اللقاء.</p>	<p>يعين مدير البرنامج بالتنسيق بين الجهاز المستضيف والأمانة العامة للمنظمة.</p>	<p>يصمم الدليل من قبل فريق الخبراء المدربين</p>

2. لقاء علمي حول موضوع "التجارب المقارنة في مجال حوكمة الأجهزة الحكومية":

أهداف اللقاء	الجهاز المستضيف	مدة اللقاء	موعد اللقاء	المشاركون في اللقاء	عدد المشاركين في اللقاء	العناصر التفصيلية للقاء
<p>- تمكين المشاركين من التعرف على الممارسات المتقدمة في مجال حوكمة الأجهزة الحكومية، وذلك من خلال الأوراق العلمية المقدمة والنقاشات.</p> <p>- تعريف المشاركين بكيفية اسهام الحوكمة في تعزيز كفاءة وفعالية القطاع العام والتحديات التي يمكن مواجهتها خلال حوكمة القطاع العام.</p>	أحد الأجهزة الأعضاء.	تحدد بالتنسيق بين الأمانة العامة والجهاز المستضيف.	يتم تحديده بالتنسيق بين الأمانة العامة والجهاز المستضيف.	يشارك في اللقاء المشرفون والمدراء في أجهزة الرقابة الأعضاء ممن لديهم خبرة لا تقل عن 5 سنوات في مجال الإدارة والاشراف.	يتراوح العدد بين 20 و35 متدرجا يمثلون الأجهزة الأعضاء في المنظمة، بحيث يرشح كل جهاز ثلاثة موظفين، اثنين أصليين وواحد احتياطي. وتستوفي الأمانة العامة النقص من بين الاحتياطيين وعلما أن تراعي في الاختيار إعطاء الأفضلية للجهاز الذي لم يستفد من مثل هذه الفرصة من قبل.	<p>- مقدمة حول حوكمة القطاع العام.</p> <p>- المعايير والأدلة المتصلة بحوكمة القطاع العام.</p> <p>- اسهامات الحوكمة في تعزيز كفاءة وفعالية القطاع العام.</p> <p>- التحديات في تطبيق الحوكمة في القطاع العام.</p> <p>- تجارب الدول في تطبيق حوكمة القطاع الحكومي.</p> <p>- علاقة المنظومة الرقابية ودورها في تطبيقات الحوكمة في القطاع الحكومي.</p> <p>- عرض تجارب الأجهزة.</p>

الشهادات	تقويم اللقاء	تعميم المادة العلمية للقاء	تكاليف اللقاء	اعداد حالات عملية حول موضوع اللقاء	ادارة اللقاء	تصميم دليل المدرب ودليل المشارك
<p>يعطى المتدربون في نهاية اللقاء شهادات "مشاركة في لقاء تدريبي". كما تمنح الأمانة العامة "شهادات تقدير" إلى رئيس الجهاز المستضيف والى مدير اللقاء والى الخبراء المدربين.</p> <p>ويجب عند إعطاء شهادة مشاركة في اللقاء التدريبي الأخذ في الاعتبار العناصر التالية:</p> <p>- حضور المتدرب كامل جلسات اللقاء.</p> <p>- مساهمته في المناقشات والتمارين العملية التي تضمنها اللقاء.</p>	<p>- يجب المتدربون على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية.</p> <p>- يجب الخبراء على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية.</p> <p>- يعد مدير اللقاء وممثل الأمانة العامة تقريرا مشتركا يستعرضان فيه جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ اللقاء وكذلك نتائج تحليل صحائف استقصاء المتدربين والخبراء والمقترحات التي أمكن استخلاصها من الإجابات على هذه الصحائف.</p>	<p>يتولى الجهاز المستضيف بالتعاون مع الأمانة العامة تعميم النسخ الالكترونية من المادة العلمية على المشاركين قبل انعقاد اللقاء.</p>	<p>– يتحمل الجهاز المستضيف نفقات تنفيذ اللقاء وفق ما نصت عليه الفقرة-أ- من المادة السادسة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة، مع إمكانية تحمل المنظمة وبطلب من الجهاز المستضيف، نفقات بعض المحاضرين إذا تم استقدامهم من خارج الجهة المستضيفة وذلك عملا بأحكام الفقرة – ب – من المادة المذكورة.</p> <p>– تتحمل الأجهزة المشاركة نفقات سفر وإقامة موفديها إليه.</p> <p>– تتحمل المنظمة نفقات سفر وإقامة مرشحي الأجهزة التي يعينها المجلس التنفيذي للاستفادة من المنحة المالية وفقا للقواعد المعمول بها بالمنظمة.</p>	<p>يتعين على كل وفد جهاز مشارك إعداد وتقديم حالة عملية تتضمن تجربة جهازه في إحدى المجالات المتعلقة بموضوع اللقاء. ويتعين أن يستخدم أثناء الإعداد والتقديم نظام POWER POINT ويعتبر إعداد الحالة العملية المذكورة إحدى شروط المشاركة في اللقاء.</p>	<p>يعين مدير اللقاء بالتنسيق بين الجهاز المستضيف والأمانة العامة للمنظمة.</p>	<p>يصمم الدليل من قبل فريق الخبراء المدربين.</p>

3. لقاء تدريبي حول موضوع "دور الموقع الإلكتروني الموحد لمشتريات الدولة في حوكمة المشتريات الحكومية":

العناصر التفصيلية للقاء	عدد المشاركين في اللقاء	المشاركون في اللقاء	موعد اللقاء	مدة اللقاء	الجهاز المستضيف	أهداف اللقاء
<p>- التقييم القبلي</p> <p>- نبذة عن عمليات المشتريات الحكومية، ومفاهيم حوكمة المشتريات الحكومية وأهميتها.</p> <p>- التعريف بالموقع الإلكتروني الموحد لمشتريات الدولة وأهدافه واستخداماته والجهات والفئات المستفيدة منه، وتكامل الموقع مع أنظمة الحكومة الأخرى.</p> <p>- دور الموقع في تعزيز الشفافية والمساءلة لمشتريات الدولة ودعم التحول الرقمي في الحكومة (عرض العمليات الشرائية على الموقع، واستلام الشكاوى والتظلمات عبر الموقع).</p> <p>- المخاطر والتحديات التي تواجه الجهات الحكومية في تفعيل الموقع الإلكتروني بما في ذلك المخاطر السيبرانية، وسبل الحد من المخاطر وفرص تحسين عمليات المشتريات الحكومية باستخدام الموقع.</p> <p>- عرض تجارب الأجهزة المشاركة</p> <p>- التقييم البعدي للمتدربين</p>	<p>يتراوح العدد بين 20 و35 مشاركاً يمثلون الأجهزة الأعضاء في المنظمة، بحيث يرشح كل جهاز ثلاثة موظفين، اثنين أصليين وواحد احتياطي. وتستوفي الأمانة العامة النقص من بين الاحتياطيين وعلماً أن تراعي في الاختيار إعطاء الأفضلية للجهاز الذي لم يستفد من مثل هذه الفرصة من قبل</p>	<p>يشترك في اللقاء موظفون فنيون تتوفر لديهم خبرة عملية لا تقل عن 7 سنوات في مجال الرقابة ولا تقل عن 5 سنوات في مجال اللقاء.</p>	<p>يتم تحديده بالتنسيق بين الأمانة العامة والجهاز المستضيف.</p>	<p>تحدد بالتنسيق بين الأمانة العامة والجهاز المستضيف.</p>	<p>أحد الأجهزة الأعضاء.</p>	<p>- تعريف المشاركين حول مفاهيم حوكمة المشتريات الحكومية وأهميتها، وأهداف الموقع الإلكتروني الموحد لمشتريات الدولة واستخداماته ودوره في تعزيز الشفافية والمساءلة لمشتريات الدولة ودعم التحول الرقمي في الحكومة.</p> <p>- تعريف المشاركين بمخاطر وتحديات تفعيل الموقع الإلكتروني الموحد وسبل الحد منها وفرص تطويرها.</p>

الشهادات	تقويم اللقاء	تعميم المادة العلمية للقاء	تكاليف اللقاء	اعداد حالات عملية حول موضوع اللقاء	إدارة اللقاء	تصميم دليل المدرب ودليل المشارك
<p>يعطى المتدربون في نهاية اللقاء شهادات "مشاركة في لقاء تدريبي". كما تمنح الأمانة العامة "شهادات تقدير" إلى رئيس الجهاز المستضيف والى مدير اللقاء والى الخبراء المدربين.</p> <p>ويجب عند إعطاء شهادة مشاركة في لقاء تدريبي الأخذ في الاعتبار العناصر التالية:</p> <p>- حضور المتدرب كامل جلسات اللقاء.</p> <p>- مساهمته في المناقشات والتمارين العملية التي تضمها اللقاء.</p>	<p>- يجب المتدربون على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية.</p> <p>- يجب الخبراء على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية.</p> <p>- يعد مدير اللقاء وممثل الأمانة العامة تقريراً مشتركاً يستعرضان فيه جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ اللقاء وكذلك نتائج تحليل صحائف استقصاء المتدربين والخبراء والمقترحات التي أمكن استخلاصها من الإجابات على هذه الصحائف.</p>	<p>يتولى الجهاز المستضيف بالتعاون مع الأمانة العامة تعميم النسخ الالكترونية من المادة العلمية على المشاركين قبل انعقاد اللقاء.</p>	<p>- يتحمل الجهاز المستضيف نفقات تنفيذ اللقاء وفق ما نصت عليه الفقرة - أ - من المادة السادسة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة، مع إمكانية تحمل المنظمة وبطلب من الجهاز المستضيف، نفقات بعض المحاضرين إذا تم استقدامهم من خارج الجهة المستضيفة وذلك عملاً بأحكام الفقرة. ب. من المادة المذكورة.</p> <p>- تتحمل الأجهزة المشاركة نفقات سفر وإقامة موفديها إليه.</p> <p>- تتحمل المنظمة نفقات سفر وإقامة مرشحي الأجهزة التي يعينها المجلس التنفيذي للاستفادة من المنحة المالية وفقاً للقواعد المعمول بها بالمنظمة.</p>	<p>يتعين على كل وفد جهاز مشارك إعداد وتقديم حالة عملية تتضمن تجربة جهازه في إحدى المجالات المتعلقة بموضوع اللقاء. ويتعين أن يستخدم أثناء الإعداد والتقديم نظام POWER POINT ويعتبر إعداد الحالة العملية المذكورة إحدى شروط المشاركة في اللقاء</p>	<p>يعين مدير اللقاء بالتنسيق بين رئيس الجهاز المستضيف والأمين العام للمنظمة</p>	<p>يصمم الدليل من قبل فريق الخبراء المدربين</p>

4. لقاء تدريبي حول موضوع "التصديق على حسابات الدولة وفقا للمعايير وأفضل الممارسات الدولية"

العناصر التفصيلية للقاء	عدد المشاركين في اللقاء	المشاركون في اللقاء	موعد اللقاء	مدة اللقاء	الجهاز المستضيف	أهداف اللقاء
<ul style="list-style-type: none"> - التقييم القبلي - مفهوم التصديق على حسابات الدولة وأهميتها وأنواعها. - استعراض المعايير الدولية للتدقيق على حسابات الدولة. - أفضل الممارسات الدولية في التدقيق على حسابات الدولة. - استعراض بعض التجارب في هذا المجال. - تجارب الأجهزة المشاركة - التقييم البعدي. 	<p>يتراوح العدد بين 20 و35 مشاركا يمثلون الأجهزة الأعضاء في المنظمة، بحيث يرشح كل جهاز ثلاثة موظفين، اثنين أصليين وواحد احتياطي. وتستوفي الأمانة العامة لنقص من بين الاحتياطيين وعليها أن تراعي في الاختيار إعطاء الأفضلية للجهاز الذي لم يستفد من مثل هذه الفرصة من قبل.</p>	<p>يشارك في اللقاء المراجعون على الجهات الحكومية الذين تتوفر لديهم خبرة عملية مجال اللقاء لا تقل عن خمس سنوات.</p>	<p>يتم تحديده بالتنسيق بين الامانة العامة والجهاز المستضيف.</p>	<p>تحدد بالتنسيق بين الأمانة العامة والجهاز المستضيف.</p>	<p>أحد الأجهزة الاعضاء</p>	<ul style="list-style-type: none"> - التعرف على اساليب التصديق على حسابات الدولة وفقاً للمعايير المحاسبية وأفضل الممارسات الدولية. - اكساب المشاركين المهارات والمعارف اللازمة لتطبيق معايير التدقيق الدولية على حسابات الدولة. - التعرف على اساليب رفع مستوى كفاءة وفعالية عمليات التدقيق على مستوى حسابات الدولة وعلى مستوى المراجعين.

الشهادات	تقويم اللقاء	تعميم المادة العلمية للقاء	تكاليف اللقاء	إعداد حالات عملية حول موضوع اللقاء	إدارة اللقاء	تصميم دليل المدرب ودليل المشارك
<p>يعطى المشاركون في نهاية اللقاء شهادات "مشاركة في لقاء تدريبي". كما تمنح الأمانة العامة "شهادات تقدير" إلى رئيس الجهاز المستضيف والى مدير اللقاء والى الخبراء المدربين.</p> <p>ويجب عند إعطاء شهادة مشاركة الأخذ في الاعتبار العناصر التالية حضور المشارك كامل جلسات اللقاء - مساهمته في المناقشات والتمارين العملية التي تضمنها اللقاء.</p>	<p>— يجيب المشاركون على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية.</p> <p>.يجيب الخبراء على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية.</p> <p>— يعد مدير اللقاء وممثل الأمانة العامة تقريراً مشتركاً يستعرضان فيه جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ اللقاء وكذلك نتائج تحليل صحائف استقصاء المتدربين والخبراء والمقترحات التي أمكن استخلاصها من الإجابات على هذه الصحائف.</p>	<p>يتولى الجهاز المستضيف بالتعاون مع الأمانة العامة تعميم النسخ الالكترونية من المادة العلمية على المشاركين قبل انعقاد اللقاء.</p>	<p>- يتحمل الجهاز المستضيف نفقات تنفيذ اللقاء وفق ما نصت عليه الفقرة - أ - من المادة السادسة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة، مع إمكانية تحمل المنظمة وبطلب من الجهاز المستضيف، نفقات بعض المحاضرين إذا تم استخدامهم من خارج الجهة المستضيفة وذلك عملاً بأحكام الفقرة .ب. من المادة المذكورة.</p> <p>- تتحمل الأجهزة المشاركة نفقات سفر وإقامة موفديها إليه.</p> <p>- تتحمل المنظمة نفقات سفر وإقامة مرشحي الأجهزة التي يعينها المجلس التنفيذي للاستفادة من المنحة المالية وفقاً للقواعد المعمول بها بالمنظمة.</p>	<p>يتعين على كل وفد جهاز مشارك إعداد وتقديم حالة عملية تتضمن تجربة جهازه في إحدى المجالات المتعلقة بموضوع اللقاء. ويتعين أن يستخدم أثناء الإعداد والتقديم نظام POWER POINT ويعتبر إعداد الحالة العملية المذكورة إحدى شروط المشاركة في اللقاء</p>	<p>يعين مدير اللقاء بالتنسيق بين رئيس الجهاز المستضيف والأمين العام للمنظمة</p>	<p>يصمم الدليل من قبل فريق الخبراء</p>

5- لقاء تدريبي حول موضوع "التحول الرقمي والحكومة الذكية":

العناصر التفصيلية للقاء	عدد المشاركين في اللقاء	المشاركون في اللقاء	موعد اللقاء	مدة اللقاء	الجهاز المستضيف	أهداف اللقاء
<p>- التقييم القبلي</p> <p>- مقدمة حول التحول الرقمي (مفهوم التحول الرقمي وأهميته في القطاع العام، دراسات حالة لمبادرات التحول الرقمي الناجحة) الحكومة الذكية: تعريفها ومكوناتها، دور التكنولوجيا في الحكومة الذكية، فوائد وتحديات تنفيذ الحكومة الذكية.</p> <p>- استراتيجيات التحول الرقمي للأجهزة العليا للرقابة:</p> <p>*تقييم النضج الرقمي الحالي للأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>*تحديد مجالات التحول الرقمي داخل الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>*تطوير استراتيجية التحول الرقمي للأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>- تطبيق الحكومة الذكية في الأجهزة العليا للرقابة:</p> <p>*الاستفادة من التكنولوجيا في عمليات التدقيق الفعالة.</p> <p>*تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال الأدوات الرقمية.</p> <p>*دراسات حالة للأجهزة العليا للرقابة التي نجحت في تنفيذ مبادرات الحكومة الذكية.</p> <p>عرض تجارب الأجهزة المشاركة</p> <p>- التقييم البعدي للمتدربين.</p>	يتراوح العدد بين 20 و35 مشاركا يمثلون الأجهزة الأعضاء في المنظمة، بحيث يرشح كل جهاز ثلاثة موظفين، اثنين أصليين وواحد احتياطي. وتستوفي الأمانة العامة النقص من بين الاحتياطيين وعلما أن تراعي في الاختيار إعطاء الأفضلية للجهاز الذي لم يستفد من مثل هذه الفرصة من قبل	يشترك في اللقاء موظفون فنيون تتوفر لديهم خبرة عملية لا تقل عن 5 سنوات في مجال الرقابة ولا تقل عن سنتين في مجال اللقاء.	يتم تحديده بالتنسيق بين الأمانة العامة والجهاز المستضيف.	تحدد بالتنسيق بين الأمانة العامة والجهاز المستضيف.	أحد الأجهزة الأعضاء.	<p>- الإلمام بمفاهيم التحول الرقمي والحكومة الذكية.</p> <p>- التعرف على أهمية وفوائد التحول الرقمي في القطاع العام.</p> <p>- التعرف على التحول الرقمي الناجح ومبادرات الحكومة الذكية.</p> <p>- تقييم النضج الرقمي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتحديد مجالات التحسين فيها.</p> <p>- تطوير استراتيجية التحول الرقمي للأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>- فهم كيفية تنفيذ مبادرات الحكومة الذكية في الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>- التعرف على كيفية الاستفادة من التكنولوجيا في عمليات تدقيق أكثر كفاءة وشفافية.</p>

الشهادات	تقويم اللقاء	تعميم المادة العلمية للقاء	تكاليف اللقاء	اعداد حالات عملية حول موضوع اللقاء	إدارة اللقاء	تصميم دليل المدرب ودليل المشارك
يعطى المتدربون في نهاية اللقاء شهادات "مشاركة في لقاء تدريبي". كما تمنح الأمانة العامة "شهادات تقدير" إلى رئيس الجهاز المستضيف والى مدير اللقاء والى الخبراء المدربين.	- يجيب المتدربون على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية. - يجيب الخبراء على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية.	يتولى الجهاز المستضيف بالتعاون مع الأمانة العامة تعميم النسخ الالكترونية من المادة العلمية على المشاركين قبل انعقاد اللقاء.	- يتحمل الجهاز المستضيف نفقات تنفيذ اللقاء وفق ما نصت عليه الفقرة -أ- من المادة السادسة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة، مع إمكانية تحمل المنظمة ويطلب من الجهاز المستضيف، نفقات بعض المحاضرين إذا تم استقدامهم من خارج الجهة المستضيفة وذلك عملاً بأحكام الفقرة. ب. من المادة المذكورة. - تتحمل الأجهزة المشاركة نفقات سفر وإقامة موفديها إليه. - تتحمل المنظمة نفقات سفر وإقامة مرشحي الأجهزة التي يعينها المجلس التنفيذي للاستفادة من المنحة المالية وفقاً للقواعد المعمول بها بالمنظمة.	يتعين على كل وفد جهاز مشارك إعداد وتقديم حالة عملية تتضمن تجربة جهازه في إحدى المجالات المتعلقة بموضوع اللقاء. ويتعين أن يستخدم أثناء الإعداد والتقديم نظام POWER POINT ويعتبر إعداد الحالة العملية المذكورة إحدى شروط المشاركة في اللقاء	يعين مدير اللقاء بالتنسيق بين رئيس الجهاز المستضيف والأمين العام للمنظمة	يصمم الدليل من قبل فريق الخبراء المدربين

برنامج زمالة المراجع المعتمد للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة
(ACA) ARABOSAI Certified Auditor

1. مقدمة وسياق المشروع

فيما يلي السياق العام لإطلاق هذه المبادرة من قبل الديوان العام للمحاسبة للدول الأعضاء في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:

يشغل الديوان منصب النائب الثاني لرئاسة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، إضافة إلى عضوياته الأخرى مثل عضويته في مجلس إدارة مبادرة الإنتوساي للتنمية إضافة إلى منصب رئيس المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الأرابوساي).

سيمنح هذا البرنامج منسوبي الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بالدول العربية الفرصة لاكتساب خبرات قيمة وثاقبة في مجال المراجعة والرقابة المالية ومن تأهيلهم لأداء مهامهم بكفاءة وفعالية

الديوان العام للمحاسبة
General Court of Audit

كما يُعد هذا البرنامج رائداً من نوعه على الصعيد العربي والإقليمي والعالمي ويعزز مكانة ودور الديوان العام للمحاسبة والمملكة العربية السعودية عربياً إقليمياً وعالمياً وبما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. كما وأن هذا البرنامج مماثل لإحدى البرامج المطبقة من قبل مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي والذي يعتبر الجهاز الرقابي الأعلى في الولايات المتحدة الأمريكية.

يأتي برنامج زمالة المراجع المعتمد للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (ARABOSAI Certified Auditor) لتحقيقاً لأحدى مبادرات الديوان كرئيس للمنظمة بهدف تطوير الأداء والمهارات وتعزيز قدرات منسوبي الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بالدول العربية وتأهيلها لأداء مهامها بكفاءة وفعالية



فيما يلي الإطار العام للمشروع:

محتويات البرنامج الرئيسية

يشتمل برنامج الزمالة على
ثلاثة نماذج أساسية: رقابة
الأداء، ورقابة الالتزام،
والمراجعة المالية.

الهدف العام للبرنامج

يهدف البرنامج إلى تطوير
الأداء والمهارات وتعزيز قدرات
منسوبي الأجهزة العليا للرقابة
المالية العامة والمحاسبة
بالدول العربية وتأهيلها لأداء
مهامها بكفاءة وفعالية، ليوفر
هذا البرنامج للمتدرب الفرص
التي سوف تساعده على
تحسين مهاراته وتقديمه مهنيًا
وتجعله مساهمًا فاعلاً في
المجال الرقابي.

الفئة المستهدفة

يستهدف البرنامج منسوبي
الأجهزة العليا للرقابة المالية
العامة والمحاسبة بالدول
العربية.

تعريف المشروع

المشروع هو عبارة عن تطوير
برنامج تدريبي تحت اسم زمالة
المراجع المعتمد للمنظمة
العربية للأجهزة العليا للرقابة
المالية العامة والمحاسبة ويعد
باللغة العربية.

فيما يلي الإطار العام للمشروع (تتمة):

أساليب التدريب

يجب أن توفر المناهج والمواد التدريبية أساليب التفكير والمشاركة وتأسيس قوي للمتدرب فيما يتعلق بالنظرية والمنهجية الرقابية باتباع المعايير الدولية. ومن خلال القيام بالعديد من التمارين، وتدريب المشاركين على المفاهيم الأساسية وعمليات اتخاذ القرار لضمان نجاح تنفيذ المراحل الرقابية: التخطيط، والعمل الميداني، ورفع التقارير مع التركيز على اكتساب المعارف والمهارات المطلوبة لرقابة الأداء.

آلية التنفيذ

آلية تنفيذ البرنامج ستكون مزيج من التعليم الحضوري والتعلم عن بُعد بحيث يتراوح بين التفاعل الحضوري ومنصات التعلم عن بعد لتوفير أشكال متعددة من التحضير وفرص الممارسة وبما لا يتجاوز التدريب الحضوري أسبوعين ومن ضمنها الاختبارات، وسيمر المتدرب بسلسلة من التدريبات والجلسات العملية حول القيادة والاتصال والمهارات الإدارية، ويشتمل كل نموذج على سلسلة من التمارين والاختبارات لتقييم مدى اكتساب المتدرب للمهارات.

مكونات البرنامج

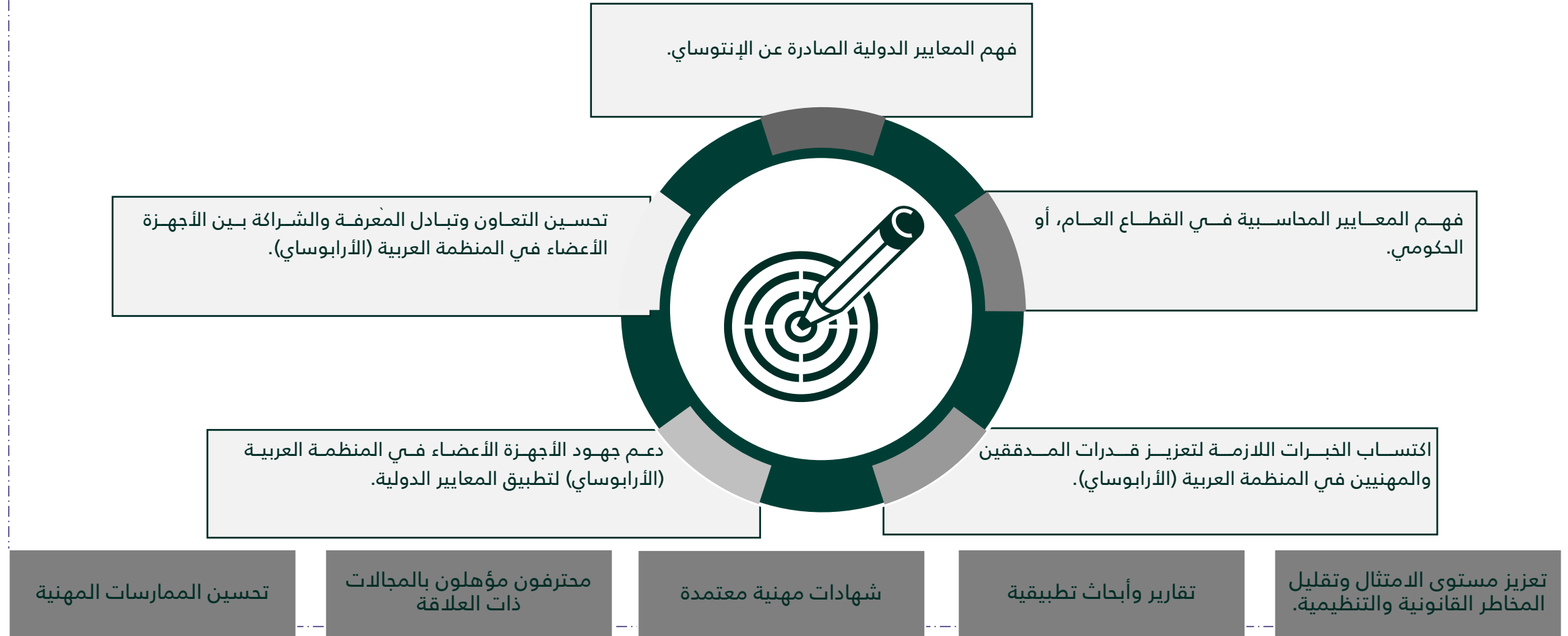
يتكون كل نموذج في البرنامج من سلسلة من المحاضرات وورش العمل والتمارين العملية واختبارات التقييم وذلك لتدريب المشاركين على مبادئ وأساليب ومنهجيات الرقابة وتعزيز المعرفة وتسهيل الضوء، على أبرز النقاط الاستراتيجية لإدارة العملية الرقابية، ودراسة الحالات العملية، ومهارات اكتشاف النتائج، وإدارة المهام الرقابية وضمان الجودة، والتحليل فيما يخص المواضيع الرقابية.

مدة التنفيذ

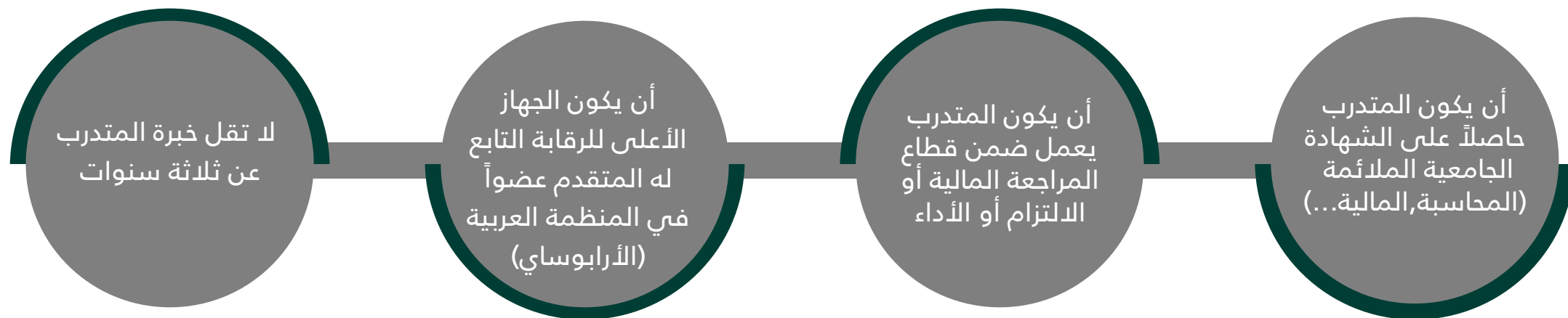
مدة تنفيذ البرنامج كاملاً 6 أشهر .

3. أهداف البرنامج العامة

فيما يلي الأهداف العامة للبرنامج والتي تعكس النتائج المرجو تحقيقها بعد إطلاق البرنامج وتنفيذه:



ولتحقيق الكفاءة والفعالية لهذا البرنامج سوف يتم العمل مع الديوان لوضع أفضل الممارسات لتحديد الفئة المستهدفة لهذا البرنامج لتحقيق الفائدة المرجوة منه، وفيما يلي بعض الأمثلة على محددات أولية للفئة المستهدفة لهذا البرنامج:



سيتم إعداد المعايير والآليات التفصيلية لإختيار المتدربين ضمن المرحلة الثانية من مراحل المشروع

5. الفوائد والقيمة التي سيحصل عليها المشاركون في البرنامج

فيما يلي الفوائد الرئيسية والعاقد المتوقع من تنفيذ البرنامج على المتدربين:

شهادة مهنية

تتوج هذه المعرفة العميقة والشاملة بحصول المشاركين في البرنامج بعد اجتياز الاختبارات والتقييمات على زمالة المراجع المعتمد للمنظمة العربية للأجهزة العربية للرقابة المالية العامة والمحاسبة المعتمد:

**ARABOSAI Certified
Auditor (ACA)**

خبرات كبيرة

سيوفر خبرات كبيرة يبحث عنها المدقق الطموح، وفرصة للتعرف على مختلف هياكل العمل النظامية والتي تساعد المدققين على تطوير فهم أفضل للمعايير الدولية والممارسات وتطوير المهارات والمعرفة الضرورية للنجاح في بيئة متنوعة وديناميكية.

المعرفة العميقة

يتاح للمشاركين الفرصة لفهم أفضل للمعايير الدولية والممارسات الأفضل في مجال المراجعة المالية، كما تُعد هذه المعرفة العميقة والشاملة أحد العوامل المهمة لنجاح المدقق في مهنته.

6. شروط الاجتياز والحصول على الزمالة والشهادة

ولبناء مصداقية وثقة في جودة ومخرجات هذا البرنامج سوف يتم مساندة فريق الديوان في تصميم الشروط والمحددات اللازمة لمنح هذه الشهادة للمتدربين والمشاركين في هذا البرنامج، فيما يلي مثال على هذه المحددات:

1

حضور المشارك لـ 90% من المحاضرات.

2

حصول المشارك على علامة النجاح في جميع الاختبارات وهي (65%)، مع مراعات الوزن النسبي لكل اختبار:

- الاختبار النهائي – المرحلة (1): 30% - رقابة الأداء.
- الاختبار النهائي – المرحلة (2): 40% - المراجعة المالية.
- الاختبار النهائي – المرحلة (3): 30% - رقابة الالتزام.

3

خبرة لا تقل عن 3 سنوات أو 1200 ساعة في نفس المجال (المراجعة المالية الالتزام والاداء).

4

الحصول على شهادة توصية من الجهة التي يعمل بها.

من الجدير بالذكر أن هنالك تجارب سابقة لأجهزة من داخل المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الأربوساي) مثل **ديوان المحاسبة الليبي** الذي كان قد قام مسبقاً بتبني مبادرة لإعداد محتوى تدريبي تحت مسمى **"مدقق مالي حكومي معتمد"**، سعياً إلى تطوير الكوادر المهنية في مجالات المراجعة والمحاسبة وفقاً للمعايير الدولية.

قام المركز السعودي للمراجعة المالية والرقابة على الأداء التابع للديوان العام للمحاسبة بإطلاق برنامج زمالة المراجع المعتمد للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة **ACA ARABOSAI Certified Auditor** تحقيقاً لإحدى مبادرات الديوان العام للمحاسبة، كرئيس للمنظمة حيث يهدف البرنامج إلى تطوير المهارات وتعزيز قدرات منسوبي الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في الدول العربية وتأهيلها لأداء مهامها بكفاءة وفعالية في مجالات المراجعة المالية ورقابة الالتزام والرقابة على الأداء.

برنامج الزمالة كأداة تعلم وتطوير مستمر للمراجعين ومتوافق مع أهداف التنمية المستدامة

أولاً، سيتم تضمين حالات عملية ودراسات حالة من واقع خبرة الأجهزة العربية وخاصةً جهاز الرقابة الأعلى السعودي (الديوان العام للمحاسبة) مما يعزز ويسهل عملية الفهم والتوضيح والتطبيق لمعايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

ثانياً، تحديث المواد التدريبية بناءً على آخر التحديثات الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا للمالية والمحاسبة، لضمان أن المناهج تواكب التغيرات في المعايير الدولية. هذا التحديث الدوري يعزز من فعالية البرنامج ويجعله مواكباً لأحدث المستجدات في مجال المراجعة والمحاسبة.

ثالثاً، الرقمنة والأتمتة، حيث يتم تحويل المواد التدريبية إلى منصات إلكترونية يمكن الوصول إليها بسهولة من قبل المتدربين حيث ستتيح تطوير آليات التدريب بشكل أكثر فعالية وسهولة، وتساهم في توفير بيئة تعليمية حديثة ومتكاملة تدعم التحصيل العلمي بشكل مستمر.

01

المبادئ الأساسية
والتأسيسية والمتطلبات
التنظيمية

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • مقدمة. • تكوين أجهزة الرقابة العليا. • مفهوم وأهمية أجهزة الرقابة العليا. • قيمة وفوائد الأجهزة العليا في إحداث فرق في حياة المواطنين • دور الإنتوساي في تمكين أجهزة الرقابة العليا (الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية يوجد ثلاث فئات من التوجيهات والإصدارات المهنية): <ul style="list-style-type: none"> أ- المبادئ الأساسية والتأسيسية. ب- المعايير. ج- الأدلة والارشادات. • مبادئ الشفافية والمساءلة. 	<p>الإطار المفاهيمي لبرنامج الزمالة</p>	<p>1</p>

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • مبادئ الأنشطة القضائية للأجهزة الرقابية العليا. • الاستقلالية كمتطلب أساسي لنجاح أجهزة الرقابة العليا: <ul style="list-style-type: none"> أ- إعلان (ليما) بشأن المبادئ الأساسية للرقابة المالية (INTOSAI P-1). ب- وإعلان المكسيك بشأن الاستقلالية (INTOSAI P-10). • أمور عامة: <ul style="list-style-type: none"> أ- أهداف المراجعة. ب- المراجع المسبق والمراجع اللاحق. ج- المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية. د- المراجعة الشرعية والمراجعة النظامية ومراجعة الأداء. هـ- المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية. و- استقلالية أجهزة الرقابة. ز- العلاقات مع البرلمان والحكومة والإدارة. ح- سلطات أجهزة الرقابة. ط- أساليب المراجعة. ي- موظفي المراجعة. ك- التبادل الدولي للخبرات. ل- التقارير. م- الصلاحيات الرقابية لأجهزة الرقابة. 	<p>الإطار المفاهيمي لبرنامج الزمالة (تتمة)</p>	<p>1</p>

02

مسار المراجعة المالية

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • مقدمة عن المراجعة المالية. • تعريف المراجعة المالية وأهدافها. • مسؤولية المراجع الخارجي وإدارة الجهة. • الفرق بين المراجعة الداخلية والخارجية. • الاتفاق على شروط ارتباط المراجعة مع الإدارة أو المكلفين بالحوكمة. • تقييم كفاءة فريق المراجعة. • قواعد السلوك الأخلاقي والتهديدات الأخلاقية للمراجعين وإعلان عدم تضارب المصالح. • مسؤولية المراجع فيما يتعلق بالغش عند مراجعة القوائم المالية. • نبذة عن مراحل المراجعة المالية. 	<p>مقدمة عامة عن المراجعة المالية</p>	<p>1</p>

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • أهمية التخطيط للمراجعة. • فهم بيئة وعمليات الجهة. • الإجراءات التحليلية الأولية. • تحديد مخاطر التحريف الجوهرى على مستوى التقرير المالي وعلى مستوى التأكيدات. • تحديد الأهمية النسبية. • تحديد الحسابات الجوهرية. • اعتبارات أخرى لمرحلة التخطيط. 	<p>مرحلة التخطيط في المراجعة المالية 1</p>	<p>2</p>

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية. • تقييم النظم المحاسبية المعتمدة على الحاسب الآلي • فحص المعلومات المالية الأولية. • الاستعانة بعمل الخبير. • التكامل مع إدارة المراجعة الداخلية. • استخدام عمل المراجعة الداخلية. • مراجعة الأرصدة الافتتاحية. 	<p>مرحلة التخطيط في المراجعة المالية 2</p>	<p>3</p>

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • مقدمة عن تصميم وتنفيذ برامج المراجعة. • التأكيدات المحاسبية (تأكيدات الإدارة). • المخاطر الجوهرية المقيمة لبناء برنامج المراجعة. • اختبارات الضوابط الرقابية. • الاختبارات الأساسية. • العينات في المراجعة. • إجراءات مراجعة التقديرات المحاسبية. 	<p>مرحلة التنفيذ لعملية المراجعة المالية 1</p>	<p>4</p>

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • مقدمة عن أدلة المراجعة. • الأهمية النسبية خلال عملية مراجعة القوائم المالية. • تقييم أدلة المراجعة. • تلخيص نتائج عملية المراجعة. • الإجراءات التحليلية النهائية. • تقييم الاحداث اللاحقة والاستمرارية. • خطابات الإدارة وخطابات التمثيل. • الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة للإدارة والمكلفين بالحوكمة. 	<p>مرحلة التنفيذ لعملية المراجعة المالية 2</p>	<p>5</p>

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • شكل ومحتوى تقرير المراجع المستقل. • أنواع رأي المراجع المستقل. • فقرات لفت الانتباه والفقرات الأخرى. • التقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى. • الإبلاغ عن حالات عدم الالتزام المحدد أو المشتبه به. • التوثيق. • إجراءات المتابعة مع الجهات الخاضعة للرقابة. 	<p>مرحلة التقرير والمتابعة لعملية المراجعة المالية</p>	<p>6</p>

OSB

مسار رقابة الأداء

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • المقصود برقابة الأداء. • أهداف رقابة الأداء. • العلاقة بين العناصر الثلاثة (الأطراف الثلاثة المعنيين برقابة الأداء). • القيم التي تضيفها مهام رقابة الأداء. • أنواع التقارير الناتجة عن رقابة الأداء. • الفرق بين رقابة الأداء والأنواع الأخرى من الرقابة العامة. • التعرف على الاطراف الثلاثة في رقابة الأداء. • المبادئ العامة المتعلقة برقابة الأداء: <ul style="list-style-type: none"> • المبادئ الرئيسية لمهام رقابة الأداء الجيدة. • رقابة الجودة. • الاستقلالية والسلوك المهني في رقابة الأداء. • الحكم والشك المهني. • مدى كفاءة فريق الرقابة. • الأهمية النسبية ودورها في رقابة الأداء. • التوثيق الرقابي والإشراف الرقابي. • المخاطر الرقابية. • التواصل مع الجهات الخاضعة للرقابة وأصحاب المصلحة الخارجيين، ووسائل الإعلام والجمهور؟ • اعتبارات مبادرة تنمية الانتوساي لتعميم الشمولية وتعظيم أثر مهام رقابة الأداء. 	<p>الإطار المفاهيمي لرقابة الأداء</p>	<p>1</p>

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • تحديد موضوعات رقابة الأداء. • عملية التخطيط الإستراتيجي. • كيف تفحص الأجهزة العليا للرقابة بيئة الرقابة لتحديد الموضوعات المحتملة لمهام رقابة الأداء؟ • كيف تُنشأ طلبات أصحاب المصلحة الخارجيين؟ • المعايير التي تستخدمها الأجهزة العليا للرقابة لاختيار موضوعات مهام رقابة الأداء. 	<p>التخطيط لرقابة الأداء/اختيار موضوعات رقابة الأداء</p>	<p>2</p>

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • آلية تصمم مهمة رقابة الأداء. • إجراء دراسة مسبقة على موضوع الرقابة. • إجراء منهجية رقابة الأداء. • كيفية صياغة غاية (غايات) مهمة الرقابة. • كيفية صياغة أسئلة الرقابة. • كيفية تحديد نطاق الرقابة. • كيفية اختيار معايير الرقابة. • كيفية إعداد منهجية الرقابة. • كيف تواجه المخاطر أثناء إعدادك لمهمة الرقابة؟ • الأطر الزمنية والموارد اللازمة لرقابة الأداء. • طرق توثيق خطة الرقابة. • إعداد مصفوفة التخطيط. • وضع جدول المشروع وتقسيم العمل. • كيف تُشرك أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين والإدارة عند تصميم رقابة الأداء؟ 	<p>التخطيط لرقابة الأداء/ تصميم مهمة رقابة الأداء</p>	<p>3</p>

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • تحديد كفاءة وملاءمة الأدلة. • كيفية جمع المعلومات خلال عملية الرقابة على الاداء. • منهجية طرق وأساليب تحليل ومعالجة المعلومات. • توثيق المعلومات وحمايتها. • نتائج عملية الرقابة على الاداء، وتقييم الادلة، ووضع الاستنتاجات، والتوصيات. • كيفية متابعة نتائج المهمات الرقابية. 	<p>إجراء(تنفيذ) مهمة رقابة الأداء</p>	<p>4</p>

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • تطوير النتائج والاستنتاجات والتوصيات. • نتائج الرقابة على الأداء. • مقارنة معايير الرقابة بشروطها. • تحديد أسباب نتائج الرقابة. • إجراءات تقييم الأدلة. • طرق التوصل للاستنتاجات والتوصيات. • متطلبات صياغة تقرير الرقابة. • كيف تُعد تقرير رقابة الأداء؟ • الخصائص الأساسية لتقرير رقابة الأداء. • كيف تنشئ هيكل تقرير منطقي لرقابة الأداء؟ • كيف تضمن جودة التقرير؟ • تناول تعليقات الجهات الخارجية أو تعليقات الجهات الخاضعة للرقابة. • آلية نشر التقرير النهائي لرقابة الأداء وتبليغ هذه النتائج. 	<p>صياغة تقرير رقابة الأداء</p>	<p>5</p>

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • ما المقصود بمتابعة رقابة الأداء. • كيفية إجراء عملية المتابعة. • متى تُجرى المتابعة؟ • كيفية تحديد تأثير المهمة الرقابية. • كيفية إعداد تقارير نتائج المتابعة. 	<p>متابعة نتائج المهمات الرقابية</p>	<p>6</p>

04

مسار رقابة الالتزام

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • المفاهيم والمبادئ. • طبيعة وغاية رقابة الالتزام. • سمات رقابة الالتزام. • عناصر خدمات رقابة الالتزام: <ul style="list-style-type: none"> - المرجعيات والمعايير. - موضوع الرقابة. - الأطراف الثلاثة في مراجعة الالتزام. - أنواع المهمات الرقابية. - تقرير المراجع. 	<p>المفاهيم والمبادئ لرقابة الالتزام</p>	<p>1</p>

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • رقابة الالتزام النظامية ورقابة الالتزام الانضباطية: <ul style="list-style-type: none"> - المرجعيات والمعايير المناسبة. - معايير الانضباط أو النظامية. - أوجه الاختلاف بين الرقابة النظامية ورقابة الانضباط. - عملية اشتقاق المعايير النظامية والانضباطية من المصادر. - الإفصاح عن المصادر (المعايير في تقارير رقابة الالتزام). • خطة الرقابة السنوية: <ul style="list-style-type: none"> - بناء خطة الرقابة السنوية. - نطاق الخطة. - بناء مصفوفة المخاطر. - توزيع فرق الرقابة. • متطلبات رقابة الجودة والتوثيق: <ul style="list-style-type: none"> - عناصر نظام رقابة الجودة. - المتطلبات الأخلاقية. - التهديدات للمبادئ الأساسية للمراقب. - الإجراءات الوقائية. 	<p>إطار وجودة رقابة الالتزام وبناء الخطة السنوية</p>	<p>2</p>

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • التقدير (الحكم) المهني. • الشك المهني. • الأهمية النسبية ومخاطر الرقابة. • رقابة الجودة. • إدارة فريق الرقابة ومهاراته. 	<p>المبادئ العامة والخاصة في رقابة الالتزام</p>	<p>3</p>

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • مرحلة التخطيط لرقابة الالتزام: <ul style="list-style-type: none"> - من الناحية الاستراتيجية. - من الناحية التشغيلية. - نطاق الرقابة. - موضوع الرقابة والمعايير ذات العلاقة. - التوثيق. - التواصل. - فهم البيئة الخاضعة للرقابة. - فهم الضوابط وبيئة الرقابة الداخلية. - مخاطر الاحتيال. - استراتيجية وخطة الرقابة. 	<p>المبادئ المتعلقة بعملية الرقابة (الخاصة)</p>	<p>4</p>

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<ul style="list-style-type: none"> • جمع أدلة رقابة مناسبة وكافية. • تقييم أدلة الرقابة والوصول إلى الاستنتاجات. • ابلاغ نتائج الرقابة. • اجراء ارتباطات التأكيد المحدود. 	<p>مرحلة التنفيذ (أدلة الرقابة)</p>	<p>5</p>

المحاور التدريبية الرئيسية	البرامج التدريبية الفرعية للمسار	#
<p>• المبادئ التي يستند إليها التقرير:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإكتمال. - الموضوعية. - دقة التوقيت. - العملية المتناقضة (التحقق من الطرف الآخر) حق الرد - محتويات تقرير الالتزام. 	<p>مرحلة إعداد التقرير</p>	<p>6</p>



شكرًا لكم